

لتوزيع الداخلي - مجاناً

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز



أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاءة

إعداد
د. نجاح عبدالعليم أبو الفتوح

١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاءة

إعداد

د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

تقديم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ،
فهذا البحث يدور حول "أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاءة"
للدكتور نجاح عبد العليم أبو الفتوح ، وقد قسمه الباحث إلى قسمين : القسم الأول يبحث
في بعض الأدوات التحليلية ، والقسم الآخر يدخل في صلب الموضوع ، ويتعرض فيه
إلى حياذ أو عدم حياذ الزكاة ، وإلى بعض المستتبعات على عرض العمل والاستثمار ،
وعلى عدالة التوزيع .

نرجو أن يكون في هذا البحث ما هو جديد ومفيد للباحث والقارئ ، والله
ولي التوفيق .

د. عبد الله قربان تركستاني

مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

المحتويات

١ مقدمة البحث
١ خلاصة البحث
٢ أهم المصطلحات الواردة بالبحث
١١ الأدبيات ذات الصلة بالبحث
١٢ موضوع البحث وأهميته ونطاقه

القسم الأول : أدوات تحليلية

١٩ المبحث الأول : مفهوم مفترض للكفاءة في الاقتصاد الإسلامي
٢٢ المبحث الثاني: هل تجب الزكاة في الأصول الثابتة ؟
٣٠ المبحث الثالث : هل الزكاة تصاعدية أم نسبية؟
٣٩ المبحث الرابع : هل الزكاة تكلفة على الأموال أم إنفاق وتخصيص لها ؟

القسم الثاني : أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاءة

٤٥ المبحث الخامس : أهم المستتبعات على العبء الإجمالي للاستقطاعات العامة
٥٦ المبحث السادس : هل الزكاة محايدة اقتصادياً ؟
٥٦ مفهوم وأهمية الحياد الضريبي
٥٨ بعض مظاهر من حياد وعدم حياد الزكاة

- ٥٨ مظاهر من عدم حياد الزكاة
- ٥٩ - هل الزكاة محايدة اقتصادياً ؟
- ٦٠ تأثير الزكاة على الأثمان النسبية
- ٦١ تأثير الزكاة على خيار الاستهلاك والادخار
- ٦٢ مستتبعات الزكاة على خيار الاحتفاظ بالسيولة
- ٦٣ مستتبعات الزكاة على هيكل رأس المال وكفاءة رأس المال الثابت
- ٦٥ المبحث السابع : أهم المستتبعات على عرض العمل والاستثمار
- ٦٥ - أهم المستتبعات على عرض العمل
- ٦٥ مستتبعات الزكاة على الحافز على العمل
- ٦٧ أهم المستتبعات على المقدرة على العمل
- ٦٩ - أهم المستتبعات على الاستثمار
- ٦٩ الزكاة كاستقطاع
- ٧١ التحويلات من خلال الزكاة

المبحث الثامن : أهم المستبعات على عدالة التوزيع	٨١
- عدالة توزيع عبء الزكاة	٨١
المساواة الأفقية	٨١
المساواة الرأسية	٨١
- فيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل والثروات	٨٧
الزكاة نفقة مخصصة	٨٧
تؤخذ الزكاة من الأغنياء لترد على الفقراء	٨٧
الزكاة من حيث التنظيم الفني ضريبة نسبية	٩١
التملك في الزكاة	٩٣
عدم جواز نقل عبء الزكاة	٩٣
خاتمة البحث	٩٣
نتائج البحث	٩٥
مراجع ومصادر البحث	٩٨
ملحق الجداول	١٠٩

١/ مقدمة البحث

١/١ خلاصة البحث

١- يتناول البحث في إطار فروضه أهم المستتبعات على الكفاءة الناجمة عن إحلال نظام إسلامي للاستقطاعات المالية العامة يركز على التطبيق الإلزامي للزكاة في نظام مفترض (أ) محل نظام للاستقطاعات المالية العامة يركز على نظام ضريبي وضعي في نظام مفترض (ب).

٢- يقتصر البحث في هذا الصدد على تناول مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة فقط من بين الاستقطاعات العامة الإسلامية باعتبار أنه من ناحية ، فإن الزكاة تعتبر المكون الرئيسى في هيكل هذه الاستقطاعات، كما أنها تتسم بالثبات والديمومة، ومن ثم ثبات وديمومة مستتبعاتها بصفة عامة، وباعتبار أنه من ناحية أخرى فإن الموارد الاجتهادية في هيكل الاستقطاعات الإسلامية يمكن بصفة عامة تعديلها لتتواءم مع اعتبارات الكفاءة.

٣- يفترض البحث أن التطبيق الإلزامي للزكاة في النظام (أ) ذو مستتبعات إيجابية على الكفاءة وأنه في النظام (ب) يمكن من الناحية الفنية تصميم ضريبة مماثلة للزكاة وتخصيصها لنفس مصارفها ونفس ضوابطها، ومن ثم يمكن تحقيق نفس المستتبعات الإيجابية للزكاة باستثناء بعض مستتبعات تترتب على كون الزكاة ركناً من أركان الإسلام، وجزءاً من عقيدة المكلفين بها وفرضاً واجباً عليهم.

٢/١ أهم المصطلحات الواردة بالبحث

أ- الزكاة لغة : النماء والربح والزيادة...وفي الاصطلاح تطلق على أداء حق يجب في أموال مخصوصة على وجه مخصوص، ويعتبر في وجوبه الحول والنصاب.

ب- وحكم الزكاة أنها فريضة من فرائض الإسلام وركن من أركان الدين وقد دل على وجوبها الكتاب والسنة والإجماع.

ج- اتفق الفقهاء على أن البالغ العاقل المسلم الحر العالم بكون الزكاة فريضة رجالاً كان أو امرأة تجب في ماله الزكاة إذا بلغ نصاباً وكان متمكناً من أداء الزكاة وتمت الشروط في المال ، واختلفوا فيما عدا ذلك.

د- يشترط في المال الذي تجب فيه الزكاة من حيث الجملة شروط عامة:

١- كونه مملوكاً لمعين.

٢- كونه مملوكاً رقبةً ويدرًا.

٣- كونه نامياً أو ممكن النماء بكون المال في يده أو يد نائبه، والذهب والفضة لا يشترط بهما النماء بالفعل لأنها للنماء خلقة.

٤- أن يكون زائداً على الحاجات الأصلية .

٥- حولان الحول الهجري، ويستثنى من ذلك الخارج من الأرض من الغلال الزراعية والمعادن والركاز فتجب الزكاة في هذين النوعين ولو لم يحل الحول لقوله الله تعالى في الزروع "وأتو حقه يوم حصاده" (سورة الأنعام - ١٤١) ولأنها نماء بنفسها.

٦- وبلوغه نصاباً، والنصاب في كل نوع من المال بحسبه.

٧- وأن يسلم من وجود المانع، والمانع أن يكون على المالك دين ينقص النصاب.

٨- الأصناف التي تجب فيها الزكاة وأنصبتها ومقايير الزكاة في كل منها:

أولاً: زكاة الحيوان: وتشتمل على زكاة الإبل والبقر والغنم

- ١- حتى تجب الزكاة في الحيوان ينبغي بالإضافة إلى استيفاء الشروط العامة للزكاة استيفاء شرطين آخرين السوم، باستثناء المالكية فيرون أن الزكاة تجب في الأنعام غير السائمة أيضاً.
- ٢- ألا تكون عاملة باستثناء المالكية وقول للشافعية أن العمل لا يمنع الزكاة في الماشية.
- ٣- وبالنسبة لزكاة البقر فأول نصابها ثلاثون بقرة وأول طبقاتها من (٣٠ - ٣٩) وفيها تباع أو تبيعه. راجع جدول رقم (٤) .
- ٤- وبالنسبة لزكاة الغنم فأول نصابها أربعون وأول طبقاتها من ٤٠ - ١٢٠ وفيها شاة، راجع جدول رقم (٥).
- ٥- وبالنسبة لسائر أصناف الحيوان فإن عامة الفقهاء ذهبوا إلى أنه لا زكاة في سائر الحيوان غير ما تقدم.

ثانياً : زكاة الذهب والفضة

- ١- تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا استوفت الشروط العامة لوجوب الزكاة ويستثنى من ذلك:

الحلّى من الذهب والفضة الذي يعده مالكه لاستعماله في التحلى استعمالاً مباحاً.

الذهب والفضة المستخرجان من المعادن (من باطن الأرض) فيجب فيهما الزكاة بمجرد الاستخراج، إذا بلغ المستخرج نصاباً بدون اشتراط الحول.

٢- نصاب الذهب عند جمهور الفقهاء عشرون مثقالاً ونصاب الفضة مائتا درهم بالإجماع، ويؤخذ منهما ربع العشر بالإجماع وذهب الجمهور أنه لا وقص في الذهب والفضة.

ثالثاً : زكاة عروض التجارة

تجب الزكاة في عروض التجارة - ذلك هو المفتى به من جمهور الفقهاء ، واشتراطوا لذلك بالإضافة إلى الشروط العامة للزكاة :

أ- ألا يكون لزكاتها سبب آخر غير كونها عروض تجارة.

ب- تملك العروض بمعاوضة.

ج- نية التجارة.

رابعاً : زكاة الزروع والثمار

١- أجمع العلماء على أن في التمر والعنب من الثمار، والقمح والشعير من الزروع الزكاة إذا تمت شروطها. ثم اختلف العلماء فيما عدا هذه الأصناف الأربعة، وذهب أبو حنيفة إلى أن الزكاة تجب في كل ما يقصد بزراعته استثناء الأرض من الثمار والحبوب والخضروات والأبازير وغيرها مما يقصد به استغلال الأرض، واحتج بقول النبي

﴿فَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ كَانَ عَشْرِيَا الْعَشْرِ﴾ (البخاري، الفتح ٣/٣٤٧) فإنه عام فيؤخذ على عمومته، ولأنه يقصد بزراعته نماء الأرض واستغلالها فأشبهه الحب.

٢- ونصاب زكاة الزروع والثمار خمسة أوسق عند الجمهور، وقال أبو حنيفة "لا يشترط نصاب لزكاة الزروع والثمار بل هي واجبة في القليل والكثير، ما لم يكن أقل من نصف صاع".

خامساً: زكاة صور مستحدثة من الأموال (راجع فتاوى اللجنة المنبثقة من مؤتمر الزكاة الأول المنعقد تحت رعاية بيت الزكاة بالكويت الفترة من ٣٠ إبريل إلى ٢ مايو ١٩٨٤م).

أ : زكاة أموال الشركات

ترتبط الزكاة على الشركات المساهمة نفسها لكونها شخصاً اعتبارياً، وذلك في كل من الحالات الآتية :

١- صدور نص قانوني ملزم بتزكية أموالها.

٢- أن يتضمن النظام الأساسي ذلك.

٣- صدور قرار الجمعية العمومية للشركة بذلك.

٤- رضا المساهمين شخصياً.

ومستند هذا الاتجاه الأخذ بمبدأ (الخلطة) الوارد في السنة النبوية بشأن زكاة الأنعام، والذي رأت تعميمه في غيرها بعض المذاهب الفقهية المعتمدة والطريق الأفضل وخروجاً من الخلاف - أن تقوم الشركة بإخراج الزكاة، فإن لم تفعل، فاللجنة توصي الشركات بأن تحسب زكاة أموالها وتلحق بميزانيتها السنوية بياناً بحصة السهم الواحد من الزكاة.

كيفية تقدير زكاة الشركات والأسهم

إذا كانت الشركة ستخرج زكاتها: فإنها تعتبر بمثابة الشخص الطبيعي وتخرج زكاتها بمقاديرها الشرعية بحسب طبيعة أموالها ونوعيتها، أما إذا لم تخرج الشركة الزكاة، فعلى مالك الأسهم أن يزكى أسهمه تبعاً لإحدى الحالتين التاليتين:

الحالة الأولى : أن يكون قد اتخذ أسهمه للمتاجرة بها بيعاً وشراء فالزكاة الواجبة فيها هي إخراج ربع العشر (٢,٥٪) من القيمة السوقية بسعر يوم وجوب الزكاة، كسائر عروض التجارة.

الحالة الثانية : أن يكون قد اتخذ الأسهم للاستفادة من ريعها السنوي، فزكاتها كما يلي :

- إن أمكنه أن يعرف عن طريق الشركة أو غيرها - مقدار ما يخص السهم من الموجودات الزكوية للشركة فإنه يخرج زكاة أسهمه بنسبة ربع العشر (٢,٥٪).

- وإن لم يعرف فقد تعددت الآراء في ذلك:

- يرى الأكثرية أن مالك السهم يضم ريعه إلى سائر أمواله من حيث الحول والنصاب، ويخرج منها ربع العشر (٢,٥٪) وتبرأ ذمته بذلك.

- ويرى آخرون إخراج العشر من الربح ١٠٪ فور قبضه، قياساً على غلة الأرض الزراعية.

ب: زكاة المستغلات

يقصد بالمستغلات المصانع الإنتاجية والعقارات والسيارات والآلات ونحوها من كل ما هو معد للإيجار وليس معداً للتجارة في أعيانه.

وهذه المستغلات اتفقت اللجنة على أنه لا زكاة في أعيانها وإنما تتركى غلتها، وقد تعددت الآراء في كيفية زكاة هذه الغلة:

فرأى الأكثرية أن الغلة تضم (في النصاب والحوّل) إلى ما لدى مالكي المستغلات من نقود وعروض التجارة، وتركى بنسبة ربع العشر (٢,٥٪) وتبرأ الذمة بذلك.

ورأى البعض أن الزكاة تجب في صافي غلتها الزائدة عن الحاجات الأصلية لمالكها بعد طرح التكاليف ومقابل نسبة الاستهلاك، وتركى فور قبضها بنسبة العشر (١٠٪) قياساً على زكاة الزروع والثمار.

ج: زكاة الأجور والرواتب وأرباح المهن الحرة وسائر المكاسب

هذا النوع من الأموال يعتبر ريعاً للقوى البشرية للإنسان أن يوظفها في عمل نافع وذلك كأجور العمال، ورواتب الموظفين، وحصيلة عمل الطبيب، والمهندس ونحوهم، ومثلها سائر المكاسب من مكافآت وغيرها وهي ما لم تنشأ من مستغل معين.

وهذا النوع من المكاسب ذهب أغلب الأعضاء إلى أنه ليس فيه زكاة حين قبضه ولكن يضم الذي كسبه إلى سائر ما عنده من الأموال الزكوية في النصاب والحوّل فيزكاه جميعاً عند تمام الحوّل منذ تمام النصاب، وما جاء من هذه المكاسب أثناء الحوّل يتركى في آخر الحوّل، ولو لم يتم حوّل كامل على كل جزء منها.

وما جاء منها ولم يكن عند كاسبه قبل ذلك نصاب يبدأ حوله من حين تمام النصاب عنده، وتلزمه الزكاة عند تمام الحول من ذلك الوقت. ونسبة الزكاة في ذلك ربع العشر (٢,٥٪) لكل عام.

وذهب بعض الأعضاء إلى أنه يزكى هذه الأموال المستفادة عند قبض كل منها بمقدار ربع العشر (٢,٥٪) إذا بلغ المقبوض نصاباً وكان زائداً عن حاجاته الأصلية وسالماً من الدين. فإذا أخرج هذا المقدار فليس عليه أن يعيد تركيته عند تمام الحول على سائر أمواله الأخرى ويجوز للمزكى هنا أن يحسب ما عليه ويخرجه فيما بعد مع أمواله الحولية الأخرى.

د: السندات والودائع الربوية والأموال المحرمة ونحوها

السندات ذات الفوائد الربوية وكذلك الودائع الربوية يجب فيها تركية الأصل، زكاة النقود ربع العشر ٢,٥٪، أما الفوائد الربوية المترتبة على الأصل فالحكم الشرعي أنها لا تزكى وإنما هي مال خبيث على المسلم ألا ينتفع به وسبيلها الإنفاق في وجوه الخير والمصلحة العامة، ما عدا بناء المساجد وطبع المصاحف.

أما أموال المظالم المغصوبة والمسروقة، فلا يزكى عليها غاصبها، لأنها ليست ملكه، ولكن عليه أن يردّها كلها إلى أصحابها.

الأموال الظاهرة: هي السائمة والحبوب والثمار والمعادن.

الأموال الباطنة: هي النقود وعروض التجارة.

النصاب: مقدار المال الذي لا تجب الزكاة في أقل منه، وهو يختلف باختلاف الأموال الزكوية.

الكفاية : سد الحاجة الأصلية للشخص من مطعم وملبس ومسكن وغيرها مما لا بد منه، على ما يليق بحاله، وحال من في نفقته من غير إسراف ولا تقتير.

الكفاف : أى مقدار حاجته من غير زيادة ولا نقص سمي بذلك لأنه يكف عن سؤال الناس ويغنى عنهم. ويختلف حد الكفاف عن حد الكفاية من أن حد الكفاف يقتصر على سد الضروريات العضوية من مطعم ومسكن وملبس أما حد الكفاية فيتعدى ذلك إلى ما لا بد للإنسان منه على ما يليق بحاله من نكاح وتعليم وعلاج وقضاء دين، وما يتزين به من ملابس وحلى وغير ذلك.

السوم : معناه أن يكون غذاء الحيوان على الرعى من نبات البر.

العوامل: العوامل من الحيوان كالإبل المعدة للحمل والركوب والنواضح وبقر الحرث والسقى.

الوقص: ما بين الفريضتين.

الإبل : اسم جمع ليس له مفرد من لفظه وواحد الذكور: جمل، «الأُنثى ناقة

البكر : هو الفتى من الإبل والأُنثى بكرة.

ابن المخاض: من الإبل ما أتم سنة ودخل في الثانية، والأُنثى بنت مخاض.

ابن اللبن: من الإبل ما أتم سنتين ودخل في الثالثة، والأُنثى بنت لبن.

الحق: من الإبل ما أتم ثلاث سنوات ودخل في الرابعة، والأُنثى حقة.

الجدع : من الإبل هو الذى أتم أربع سنوات ودخل في الخامسة، والأُنثى جذعة.

البقر : البقر نوعان، البقر المعتاد والجواميس.

التبيع: من البقر عند الجمهور ماتم له سنة وطعن في الثانية، وعند المالكية التبيع ما تم له سنتان ودخل في الثالثة.

المسنة: من البقر عند الجمهور ما تم لها سنتان وطعنت في الثالثة، وعند المالكية المسنة ما تم لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة.

الغنم: إما ضأن وهي ذوات الصوف واحدها ضائنة، وإما معز وهي ذوات الشعر واحدها عنز، والذكر تيس، ويقال للذكر والأنثى من الضأن والماعز: شاة.

الثني: من الغنم في اصطلاح الفقهاء ما تم له سنة فما زاد.

فحل الغنم: المعد للضراب.

الرؤى: من الماشية، هي قريبة العهد بالولادة لأنها تربي ولدها.

الأكولة: التي تأكل كثيرًا لأنها تكون أسمن.

الماخض من الماشية، الحامل.

التجارة: نقليب المال بالبيع والشراء لغرض تحصيل الربح.

العرض: بسكون الراء هو كل ما سوى النقدين، وجمعه عروض.

عروض التجارة: جمع العرض بسكون الراء، وهي في اصطلاح الفقهاء كل ما أعد للتجارة كائنة ما كانت، سواء من جنس تجب فيه زكاة العين كالإبل والغنم والبقر أولا كالثياب والحمير والبغال.

عروض القنية: القنية في الاصطلاح حبس المال للانتفاع لا للتجارة ، وعروض القنية كل ما يتخذ من العروض للانتفاع لا للتجارة.

الأصول الثابتة: هي الأصول التي تحصل عليها المنشأة بقصد الاحتفاظ بها لاستخدامها في العمل والإنتاج وليس بقصد بيعها.

الأصول المتداولة: هي الأصول التي تحصل عليها المنشأة بقصد بيعها أو استبدالها وليس بقصد الاحتفاظ بها، ومثال ذلك بضاعة آخر المدة والذمة والنقدية بالصندوق والبنك.

التنظيم الفني للضريبة: يقصد به تحديد الأوضاع والإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة كاختيار وعاء الضريبة وتحديد سعرها وطرق ربط هذه الضريبة وكيفية تحصيلها.

٣/١ الأدبيات ذات الصلة بالبحث

هناك العديد من الأبحاث ذات الصلة الوثيقة بموضوع هذا البحث، والتي يجد القارئ بعضها مدوناً ضمن قائمة المراجع والمصادر.

وتتناول هذه الأدبيات الجوانب المختلفة للزكاة والضرائب، سيما في إطار مقارنة، ومن ذلك خصائص الزكاة وآثارها المختلفة. وهذا البحث الراهن موضوعه "أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاءة"، ورغم ورود أغلب هذه المستتبعات متناثرة في الأدبيات السابقة عليه إلا أننا نرى أن هذا البحث يمكن أن يكون له إضافة في هذا الصدد تتمثل في:

١- إلقاء مزيد من الضوء على بعض خصائص الزكاة وتكييفها من الناحية الفنية.

٢- مزيد من التناول العميق والمركز للمستتبعات المعروفة للزكاة والإضافة إليها، وربطها بمفهوم مفترض للكفاءة في الاقتصاد الإسلامي.

٣- دراسة لمدى حياد الزكاة اقتصادياً، وللمستتبعات التطبيق الإلزامي لها على العبء الإجمالي للاستقطاعات العامة، على نحو نرى أنه قد يضيف جديداً.

٤- تقديم مدخل متميز يتمثل في كون دراسة مستتبعات التطبيق الإلزامي لنظام الاستقطاعات العامة الإسلامي، يمكن أن تتم من خلال دراسة مستتبعات الزكاة فقط باعتبارها المكون الثابت الرئيسى في هيكل هذه الاستقطاعات، وباعتبار أن الموارد الاجتهادية يمكن بصفة عامة أن يتم تكييفها على نحو يحقق أهدافاً مطلوبة.

٤/١ موضوع البحث وأهميته ونطاقه

١/٤/١ موضوع البحث

يتناول هذا البحث المستتبعات على الكفاءة المترتبة على نظام الاستقطاعات المالية العامة الإسلامية. ومن المعلوم أن هذه الاستقطاعات تشمل على موارد نصية أهمها الزكاة ثم الجزية، وموارد اجتهادية أهمها الخراج والعشور اللذان وضعاً باجتهاد من عمر بن الخطاب رضى الله عنه، ثم الضرائب.

ويثير الخراج مسألة أصولية الاختلاف قائم فيها بين الناس هي: أن "ما عقده بعض الخلفاء الأربعة يجوز لمن بعدهم نقضه كصلح بنى تغلب، وخراج الجزية والرؤوس..... واختار ابن عقيل جواز تغييره بالاجتهاد لاختلاف المصالح باختلاف الأزمنة". (ابن رجب، ١٩٧٩م، ص ٦٩).

وكذلك فإن الضرائب تثير مسائل تنصرف إلى جواز فرضها وضوابطها الشرعية، وهى مسألة أفاضت فيها أبحاث قديمة وحديثة (من هذه الأبحاث: الجوينى، ١٤٠١هـ، من ص ٢٥٨ إلى ، ص ٢٨٧، وسلطان، ١٩٨٨م، من ص ١٦٩ إلى، ص ٣٧٦).

وفى الواقع فإن هناك تطبيقات لنظام الزكاة فى بعض الدول الإسلامية تتنوع بين التطبيق الإلزامى والطوعى، الرسمى والشعبى، غير أن أغلب الدول الإسلامية فى الوقت الراهن لا تطبق نظام الزكاة والاستقطاعات الإسلامية الأخرى وإنما تطبق أنظمة ضريبية وضعية. ورغم ما يمكن أن يكون هناك من أوجه شبه بين نظام الاستقطاعات المالية العامة الإسلامية ونظام الضرائب إلا أن هناك اختلافاً جدياً بين النظامين ينصرف إلى فلسفة النظام وأصوله وأولوياته وضوابطه.. وهو اختلاف أفاضت فى تبيينه أبحاث عديدة (راجع مثلاً: شبير، ١٤١٤هـ. وبركات، ١٩٨٤م، والبعلى، ١٤١٤هـ).

وتثور الحاجة إلى تطبيق نظام الاستقطاعات المالية العامة الإسلامية برمتها، وإحلاله محل الأنظمة الضريبية القائمة فى الدول الإسلامية. ويثير ذلك تساؤلات عديدة عن المستتبعات المترتبة على هذا الإحلال. وهذا البحث يحاول الإجابة على واحد قد يكون من أهم هذه التساؤلات، وهو: ما هى أهم مستتبعات تطبيق نظام الاستقطاعات المالية العامة الإسلامية على الكفاءة؟

ولدى الإجابة على هذا التساؤل فإننا سنقتصر فقط من بين مكونات هيكل الاستقطاعات العامة الإسلامية على مستتبعات الزكاة على الكفاءة. وتبريرنا لذلك أنه - وكما ذكرنا من قبل - من ناحية فإن الزكاة تعتبر المورد النصى الرئيسى فى هيكل هذه الاستقطاعات، ومن ناحية أخرى فإن الموارد الاجتهادية بصفة عامة - قابلة للتعديل والتغيير على نحو يمكن معه أن يتم فى إطار الضوابط الإسلامية تكييفها بحيث تسهم فى تحقيق الكفاءة.

وبناء على ذلك فإن البحث يتحدد موضوعه في "أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاءة"

٢/٤/١ أهمية البحث

تمس الحاجة لأن تعود الأمة الإسلامية إلى هويتها وتطبق أنظمة الإسلام في ميادين الحياة المختلفة لتستقيم مع منهجها الإيماني ولتحيا قوية مستقلة.

والنظام المالي العام بصفة عامة، ونظام الاستقطاعات المالية العامة بصفة خاصة، ذوا أهمية بالغة سيما في النظام الاقتصادي الإسلامي لصلتهما الوثيقة بهدف تحقيق العدل الذي أرسلت الرسل لإقامته في الأرض لتصلح به الحياة، ولذلك فلا غرابة أن تكون ركيزة هذا النظام وهي الزكاة ركناً من أركان الإسلام لا يستقيم بناؤه بدونه. ومن هنا تتبع أهمية دراسة المستتبعات المختلفة لتطبيق الاستقطاعات المالية العامة الإسلامية.

٣/٤/١ نطاق البحث

من المعلوم أن النظام المالي العام ينبغي أن يتم تصميمه على نحو يسهم بكفاءة في تحقيق الأهداف المختلفة للدولة، المالية والاقتصادية والاجتماعية.. وهي أهداف ذات صلة وثيقة بطبيعة الدول وحدود وظائفها في الاقتصاد محل الاعتبار. وينعكس ذلك - فيما ينعكس - على القرارات الخاصة بحجم وهيكل الإيرادات والنفقات العامة للدولة، والتوفيق المناسب من أدوات التمويل المختلفة.

ورغم أن هذه القرارات ذات صلة وثيقة ببعضها البعض إلا أننا نفترض "assume" أن حجم وهيكل الإيرادات والنفقات العامة قد تحدد، وأن التوفيق المناسب من أدوات التمويل قد تحدد أيضاً وإلى جانب ذلك نفترض:

١- أننا بصدد بلدين إسلاميين ونظامين للاستقطاعات العامة (أ)، (ب) حيث النظام (أ) تطبق فيه الزكاة على نحو إلزامي، وشامل للأموال الظاهرة والباطنة، وتتفق في مصارفها المخصصة المحددة ضمن هيكل الإنفاق العام. توجد إلى جانب الزكاة موارد نصية واجتهادية يفترض إمكانية تصميمها على نحو يسهم في تحقيق كفاءة نظام الاستقطاعات المالية العامة في هذا النظام. وهذا الاقتراض مبرر كما سبق وذكرنا بكون الزكاة المورد النصي الثابت الرئيسي، وبكون الموارد الاجتهادية يمكن بصفة عامة تكييفها على نحو يحقق الأهداف المطلوبة. وهذا بالإضافة إلى أن الجزية وأن كان فرضها ثابتاً نصاً إلا أنها تعتبر مكوناً ثانوياً في هيكل الاستقطاعات العامة كما أن مقدارها يخضع للاجتهاد على الأرجح (ابن رشد الحفيد، ج ٢، ص ٤٣٦، ص ٤٣٧) بل إن البعض يجادل بإمكانية إسقاطها في الوقت الراهن، لعدم توفر أساس فرضها كما يراه (هويدي، ١٩٩٤م، من ص ١٢٨، ص ١٤٥).

وأما النظام (ب) فإن الاستقطاعات المالية العامة فيه ترتكز على نظام ضريبي وضعي، ولا تجبى الدولة فيه الزكاة إلزاماً أو طوعاً.

١/٤/٤ منهج البحث وخطته

١/٤/٤/١ منهج البحث: سنتبع بمشيئة الله تعالى في هذه الدراسة المنهج الوصفي للوقوف على خصائص الزكاة، فيما يتعلق بموضوع هذه الدراسة، ثم نتبع ذلك بتحليل لهذه الخصائص واستنتاج أهم مستتبعاتها على الكفاءة.

١/٤/٤ خطة البحث: موضوع البحث - كما أسلفنا هو "أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاءة" وقبل أن نتناول هذه المستتبعات بالدراسة نرى أنه من الضروري تحديد مفهوم الكفاءة، كما نرى من الضروري أيضاً تحديد موقفنا من أمور خلافية تتعلق بتكليف بعض خصائص الزكاة ذات الصلة الوثيقة بمستتبعاتها على الكفاءة، ويوفر لنا ذلك أدوات تحليلية يمكن استخدامها في دراسة موضوع البحث. وفي ضوء ذلك يمكن لنا أن نصمم هيكل البحث كما يلي:

١- مقدمة للبحث تشتمل على:

- خلاصة البحث
- قائمة بمفاهيم أهم المصطلحات المستخدمة في البحث.
- الأدبيات السابقة ذات الصلة بالبحث.
- موضوع البحث وأهميته ونطاقه.
- منهج البحث وخطته.

٢- القسم الأول: أدوات تحليلية.

المبحث الأول: مفهوم مفترض للكفاءة في الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثاني: هل تجب الزكاة في الأصول الثابتة؟

المبحث الثالث: هل الزكاة تصاعدية أم نسبية؟

المبحث الرابع: هل الزكاة تكلفة على الدخول، أم إنفاق وتخصيص لها ؟

٣- القسم الثاني: أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على

الكفاءة.

المبحث الخامس: ما هي أهم المستتبعات على العبء الإجمالي للاستقطاعات العامة؟

المبحث السادس: هل الزكاة محايدة اقتصادياً؟

المبحث السابع: ما هي أهم المستتبعات على عدالة التوزيع؟

٤- خاتمة بنتائج البحث.

٥- أهم المصادر والمراجع.

القسم الأول

أدوات تحليلية

المبحث الأول : مفهوم مفترض للكفاءة في الاقتصاد الإسلامي

من المعلوم أن مفهوم الكفاءة في تخصيص الموارد يستلزم تحقيق الكفاءة الساكنة، أى تحقيق أقصى ناتج ممكن من قدر معين متاح من الموارد، شريطة أن يكون هذا الناتج توفيقاً مفضلاً كما يستلزم تحقيق الكفاءة الديناميكية أى أن يحقق الاقتصاد توسعاً أمثل عبر الزمن، ويستلزم أخيراً تحقيق الكفاءة التوزيعية، أى أن يكون توزيع الدخل المصاحب للناتج المتحقق عادلاً. وهذا المفهوم للكفاءة صالح للتطبيق في كافة الأنظمة الاقتصادية المعاصرة عند هذا المستوى من التجريد. ولكن إذا ما انتقلنا إلى مستوى أدنى من التجريد فإن الأمر يمكن أن يختلف من نظام اقتصادي إلى آخر نتيجة اختلاف مفاهيم التوفيق المفضل من الناتج ومعدل النمو الأكثر والتوزيع العادل للدخل باعتبار أن هذه المعايير تتحدد في إطار أحكام قيمية تقود التفضيلات الاجتماعية وتختلف من نظام اقتصادي إلى آخر. كما أن الأثمان التي يتم ترتيب البدائل في الاختيار على أساسها ليست أثماناً مقدسة، أو ذات بنية موضوعية صرفة لا تتطرق إليها أحكام قيمية، بل تتأثر هذه البنية بالضرورة بالأحكام القيمية من خلال تأثير هذه الأحكام على السلوك القابع خلف جداول العرض والطلب التي تتحدد الأثمان بتفاعلها.

وفى هذا الصدد وعند هذا المستوى الأدنى من التجريد يمكننا أن نقترح ما يلي بالنسبة لمفهوم الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي، وهو اقتراح له تأصيله الشرعي (أبو الفتوح، ١٩٩٧، ص ١).

١- أن العدالة في الاقتصاد الاسلامي وعلى خلاف الاقتصاد التقليدي، متغير داخلي في نظام الكفاءة يعمل على توليفة الناتج، وقرار الادخار والاستثمار.

أ- فالعدل يتمثل فيما يتمثل في أن يحقق التخصيص حد الكفاية لكل أبناء المجتمع، ويعتبر ذلك شرطاً لتحقيق الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي. فالكفاءة لا تتصرف فقط إلى تعظيم إشباع الحاجات، بل تتصرف أيضاً إلى محل عملية التعظيم أي إلى نطاق هذه الحاجات. فالوصول إلى وضع لا يمكن فيه تحسين وضع البعض دون جعل بعض آخر في وضع أسوأ، وهو ما يعرف بأمثلية باريتو يمكن أن يصلح كمعيار للحكم على الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي إذا ما كانت الأحكام الشرعية الخاصة باكتساب واستخدام وإنفاق الأموال مطبقة في الاقتصاد محل الاعتبار وإذا ما كان مفهوم "تحسين وضع البعض" يتحدد في إطار تحقيق الكفاية، ومفهوم "الوضع الأسوأ" يتمثل في المساس بالكفاءة بانتقاصها. ويعطينا ذلك مرشداً فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية: أنه إذا ما كانت التحويلات تتم من عفو أموال الناس فلا تمس كفايتهم، وتعطى لآخرين لإكمال كفايتهم، فإن هذه التحويلات يكون من شأنها تحسين وضع الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي. وهذا باقتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

ب- كذلك فإن معيار أمثلة الادخار على المستويين الفردي والكلّي هو العدل في الوفاء بالحاجات بين الحاضر والمستقبل، على نحو يأخذ بالاعتبار التغيرات في الدخل والحاجات، كما يأخذ مصالح الأجيال على

تعاقبها. ويتمثل العدل في هذا الصدد في الوفاء بحاجات الحاضر والمستقبل في إطار من الاعتدال ورعاية الأوليات في ضوء دخل كل فترة ومعطياتها، وبحيث يكون مستوى الاستهلاك في المستقبل كـ مستوى الاستهلاك في الحاضر. ولا ينفي ذلك إمكانية وجود دور لمعدل العائد على الادخار إلا أنه دور محكوم بمعيار العدل في الوفاء بالحاجات. (راجع ذلك تفصيلاً في المرجع السابق). ويمكن أن يمدنا هذا المعيار بمرشد بالنسبة للسياسة الاقتصادية عند تقويم مستتبعاتها على الادخار.

ج- إنه في الاقتصاد الإسلامي يمكن لأغراض السياسة الاقتصادية، بناء هياكل للأولويات الاجتماعية استرشاداً بأصل هاد يتمثل في المقاصد الخمسة للشريعة الإسلامية: من حفظ للدين والنفس والنسل والمال والعقل، والارتكاز على درجة أهميتها في خدمة هذه المقاصد، بتقديم الضروري على الحاجي، والحاجي على التحسيني. ويمكن أن يمدنا ذلك بمرشد للسياسة الاقتصادية فيما يتعلق بالخيارات الاستثمارية.

٢- إن عائد النشاط الاقتصادي الإسلامي الذي يجرى تعظيمه ليس عائداً مادياً فقط بل يوجد إلى جانب العائد المادي عائد غير مادي أيضاً يتمثل في الدنيا في حالة الرضا التي يستشعرها الإنسان المسلم عندما يلتزم بما أوجبه الله عليه في المجال الاقتصادي، ونطلق عليه نحن "عائد الالتزام". ولا ينفي ذلك ما يمكن أن يحل على الإنسان من بركات فضلاً عن العائد الأخروي، غير أننا نستبعد ذلك من مضمون عائد الالتزام لتعذر إخضاعه للتحليل.

المبحث الثاني : هل تجب الزكاة في الأصول الثابتة؟

من المعلوم أن، الزكاة تؤخذ من الأصل «النماء عند كل حول مثملاً في زكاة الماشية، وعروض التجارة، كما تؤخذ من غلة الأصل وإيراده فقط، دون انتظار حولان الحول كزكاة الزروع. ويثور التساؤل: بأى نوع من هذين النوعين تلحق الأصول الثابتة؟ وبعبارة أخرى هل تجب الزكاة في الأصول الثابتة وإيرادها، أم تجب في إيرادها فقط؟ هناك رأيان في هذا الخصوص:

١/٢ الرأي الأول

عرض بعض الكتاب لهذه المسألة لدى تناوله لكيفية تركية المستغلات من العمارات والمصانع وغيرها، ورجح وجوب الزكاة في إيراد هذه الأصول دون الأصول ذاتها استناداً إلى كونها غير معدة للبيع، وينتفع بغلتها لا بعينها. وقدم حجة قوية مفادها أنه لو كان واجباً أخذ الزكاة من قيمة الأصل الثابت وإيراده معاً لوجب ذلك في الأرض الزراعية وهو ما لم يقل أحد بوجوبه (القرضاوى ، ١٩٨٦م، ج ١، من ص ٤٥٨ ، ص ٤٧٤).

ويؤيد كتاب آخرون نفس هذا المنطق مستندين على نفس الحجة ويرون أن الأصول الثابتة هي أدوات الإنتاج والمتاجرة التي لا تتم عمليات الإنتاج والمتاجرة إلا بها، كما يذكر أن الفكر الإسلامى الضريبي لا يخضع قيمة أدوات الإنتاج والمتاجرة للزكاة ارتكازاً على ما يراه جمهور الفقهاء من عدم وجوب الزكاة في العوامل من الإبل والبقر التي تستخدم كوسائل للنقل والانتقال، وعدم وجوب الزكاة في الإبل والبقر التي تستعمل في الحرث، وإثارة الأرض، لأنها تقتنى للاستعمال، ولأن صدقتها في الناتج الذي تساعد في تحقيقه. فإن فرضت الزكاة عليها أيضاً صارت الصدقة مضاعفة. وذلك

بالإضافة إلى أن الأصول الثابتة مشغولة بحاجة أصلية هي حاجة الوحدة الاقتصادية إليها كمشروع مستمر لاستمرار استعمالها (شحاتة ، شوقي ١٩٧٧م ، ص ١٣٨ ، ص ١٣٩).

٢/٢ الرأي الثاني

يرى بعض آخر من الكتاب أن الزكاة تجب في الأصول الثابتة وفي إيراداتها معاً بواقع ربع العشر، باعتباره المعدل المفروض على الأصل والنماء، وأنه أقل المعدلات، ويفترض أنه لا يؤثر على الأصل، حيث يقدر أنه جزء من النماء الحاصل. وطبقاً لهذا الرأي فإن الزكاة تجب في جميع الأموال غير المعدة للاستهلاك الشخصي والعائلي إذا بلغت النصاب، باعتبارها أموالاً زكوية معدة للتجارة، سواء كانت محل تجارة أم لا، زادت أو نقصت. ويقدم هذا الرأي حججاً قوية في هذا الصدد من أهمها:

١- إن شرط الفقهاء في زكاة السوائم ألا تكون عاملة إذا صحت الآثار الواردة فيها تحمل على العوامل في أغراض الاستهلاك لا في أغراض النمو والتجارة.

٢- إن أصحاب الرأي الأول لم يذكروا نصوصاً فقهية ولا أدلة على إعفاء آلات المحترفين.

٣- إن الأموال إذا فاضت على حاجة المكلف أخضعت للزكاة وإن لم تكن تجارية، أي وإن لم تكن مرصدة للتجارة بعينها أو بمنافعها، ومثال ذلك حلي المرأة، فكيف إذا كانت تجارية؟

٤- إن زكاة السوائم تفرض على السائمة ونمائها (المصري ، ٢٠٠٠م ، من ص ٣٣١ إلى ص ٣٣٥)

٣/٢ مناقرة وتحليل

ومن استعراض حجج الرأى الأول نجد أن الأصول الثابتة في الاستخدام ليست بالفعل عروض تجارة لأن أعيانها غير معدة للبيع، فإن أعدت له صارت بالنسبة للبائع عروض تجارة، وليست أصولاً ثابتة. ونجد أيضاً أن هذه الأصول ليست نامية في ذاتها، وإنما تستعمل في تحقيق النماء مثلاً تستعمل الأرض الزراعية في إنتاج الثمار، ومثلما تساعد العوامل في تحقيق هذا الإنتاج. كما أنه لا ينطبق على الأصول الثابتة ما ينطبق على النقدين من أحكام لأن النقدين ناميان حكماً والأصول الثابتة غير نامية حكماً أو فعلاً.

ولكن عندما نستعرض حجج الرأى الثانى نجد أنها حجج قوية تشكل علامات استفهام على منطق حجج الرأى الأول. ولقد حاولت تمحيص هذه الحجج وتبين لي ما يلي:

بالنسبة للحجة الأولى، والتي مفادها أن العوامل إذا صحت الآثار فيها فإنها تحمل على العوامل في أغراض الاستهلاك، تبين أن هناك آثاراً عديدة تدل على أن العوامل ليس فيها صدقة وورثت بعض هذه الآثار في مصنف ابن أبى شيبة ومنها ما روى عن طاووس عن معاذ " أنه كان لا يأخذ من البقر العوامل صدقة" وما روى عن عمر بن عبد العزيز قال "ليس في البقر العوامل صدقة"، وما روى عن الضحاك قال "ليس على البقر العوامل ولا على الإبل النواضح يقضى عليها، ويغزى عليها في سبيل الله صدقة"، وما روى عن جابر قال "لا صدقة في المثيرة"، وأخيراً ما روى عن ابن جريح قال "قلت لعطاء الحمولة والمثيرة فيها صدقة قال لا، وقال عمرو بن دينار سمعنا ذلك" (راجع مصنف ابن أبى شيبة، كتاب الزكاة، في البقر العوامل من قال ليس فيها

صدقة) وأورد ابن سلام ما روى عن عمرو بن دينار أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال "ليس في الثور المثيرة صدقة" و "أما ما ورد عن مالك بن أنس من أنه كان يرى في البقر العوامل صدقة، قال ابن سلام "لا نعلم أحداً قال هذا القول قبل مالك في البقر خاصة وإنما ذهب فيما نرى إلى مذهبه في الإبل أن الجملة جاءت بالبقر والإبل فجعل المعنى على الجميع حتى أدخل فيها العوامل والحوادث، وكان هذا هو الوجه، لولا أن توافرت هذه الأحاديث بالاستثناء فيها خاصة من قول النبي ﷺ وأصحابه والتابعين بعدهم ثم من بعدهم وهلم جرّاً إلى اليوم وبه يأخذ أهل العراق وهو رأى سفيان" (ابن سلام ، ١٩٧٥م، من (ص ٤٧٠ إلى ص ٤٧٢). وجاء في المجموع "أن السائمة إذا كانت عاملة كالإبل التي يحمل عليها أو كانت نواضح والبقر التي يحرث عليها ففيها وجهان (الصحيح) وبه قطع المصنف والجمهور لازكاه فيها" (النووي، بدون، ج ٥ ، ص ٣٢٥).

وورد في الهداية "وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة، خلافاً لمالك رحمه الله له ظاهر النصوص. ولنا قوله عليه الصلاة والسلام "ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقر المثيرة صدقة" ولأن السبب هو المال النامي ودليله الإسامة أو الإعداد للتجارة ولم يوجد" (المرغاني، بدون، ج ١، ص ١٢٣).

وروى الدارقطني في سننه.. عن الحارث وعاصم بن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ قال "ليس في البقرة العوامل شيء" وفي حديث الحارث "ليس على البقر العوامل شيء" (الدارقطني، كتاب الزكاة، باب ليس في العوامل صدقة) وقال المحدث "الحديث أخرجه أبو داود مختصراً، قال ابن القطان في كتابه: هذا سند صحيح، وكل من فيه ثقة معروف ولا أعنى رواية

الحارث، وإنما أعنى رواية عاصم... وهذا توثيق لعاصم. ورواه ابن أبي شيبه في مصنفه. مرفوعاً ووثقه عبد الرزاق في مصنفه، فقال أخبرنا الثوري ومعر عن أبي إسحاق عن عاصم ضمرة عن علي قال: ليس على عوامل البقرة صدقة (مصنف عبد الرزاق، باب ما لا يؤخذ منه الصدقة) (آبادي، التعليق المغنى ج ٢، ص ١٠٣، ص ١٠٤).

وورد في إعلاء السنن "عن جابر رضى الله عنه مرفوعاً ليس في المثيرة صدقة رواه الدار قطنى واسناده حسن وأخرجه عن الرزاق بالسند المذكور موقوفاً "لا صدقة في المثيرة"، (باب ما لا يؤخذ في الصدقة) وهو أصح. "وعن جابر (مرفوعاً) "ليس في مثير الأرض زكاة" رواه ابن خزيمة (كنز العمال ٣ - ١٥٠) وقال المحدث "قوله عن جابر ... الخ، قال المؤلف: دلالة على الباب ظاهرة، وأما ما في الزيلعى قال البيهقى رحمه الله "فى إسناده ضعف والصحيح موقوف" (١ - ٣٩٤) فلا يضر لأن الاختلاف غير مضر على أن المسألة إجماعية، وأيضاً الموقوف حجة عندنا إذا لم يعارض بأقوى منه" (التهانوى، بدون، ج ٨، ص ٣٩).

وهكذا فإن هناك نصوصاً وآثاراً وردت في إعفاء العوامل على إطلاقها، بل إن بعض هذه النصوص والآثار تنص صراحة على إعفاء المثيرة وهى التى تثير الأرض أى تقلبها للزراعة (أى تعمل في الإنتاج) ولا حاجة إذاً لقياس العوامل في الإنتاج على ثياب المكلف، ودار سكناه، وعبيد خدمته، ودابة ركوبه مع وجود هذه النصوص والآثار التى تدل بذاتها على إعفاء هذه العوامل دون ما حاجة إلى قياس.

وبالنسبة للحجة الثانية، والتى مفادها أن أصحاب الرأي الأول لم يقدموا نصوصاً فقهية ولا أدلة على إعفاء آلات المحترفين، تبين لنا أن هناك

نصوصاً فقهية وأدلة منها ما قدمه بعض أصحاب الرأي الأول حيث نقل عن مطالب أولى النهى أنه "لا تقوّم الأواني التى توضع فيها سلع التجارة ولا الأقفاس اللازمة للتجارة لبقاء عينها فأشبهت عروض القنية (القرضاوى، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٤١ ، ص ٣٤٢).

وورد بمطالب أولى النهى أيضاً "(ولا زكاة في غير ذلك من الأموال) إذا لم تكن للتجارة حيواناً كان المال كالرقيق والطيور والخيول والبغال والحمير.. سائمة أولاً، أو غير حيوان كاللآلى والجواهر.. وآلات الصناعات وأثاث البيوت والأشجار.. ولو كان المال (عقار) من دور وأراضين معدة للكرء أو السكنى" (الرحياني، ١٩٩٤ ، ج ٢ ، ص ٥).

وأخيراً فإنه من المتفق عليه في المذاهب الإسلامية الأربعة أن الزكاة لا تجب في آلات الصناعة مطلقاً، سواء بقى أثرها في المصنوع أم لم يبق، واستثنى الحنفية من ذلك إيجاب الزكاة في هذه الآلات إذا بقى أثرها في المصنوع كالصبغة (الجزيري، بدون ، ج ١ ، ص ٥٩٥ - ص ٥٩٦).

وبالنسبة للحجة الثالثة، والتى مفادها أن الأموال إذا فاضت على حاجة المكلف أخضعت للزكاة، وإن لم تكن تجارية كحلى المرأة، تبين لنا أن علة إخضاعها للزكاة ليس كونها تفيض عن الحاجة، بل كونها نامية تقديراً فتجب الزكاة - كدأبها دائماً - على العفو منها يقول السرخسى في ذلك "سائر الأموال مخلوقة للابتذال والانتفاع بأعيانها فلا تصير معدة للنماء إلا بفعل من العباد من أسامة أو تجارة وأما الذهب والفضة فخلقاً جوهرين للأثمان لمنفعة الثقل والتصرف، فكانت معدة للنماء على أي صفة كانت فتجب الزكاة فيها" (السرخسى، ج ٢ ، ص ١٩١ ، ص ١٩٢).

ونأتى أخيراً إلى الحجة الأهم في رأينا، والتي مفادها أن الزكاة تجب في السوائم في أصلها وفي نمائها، فإذا كانت حجة الرأي الأول تستند فيما تستند إلى منطق قوى يتمثل في أن زكاة الزروع تفرض على النماء دون الأصل المستخدم في إحداث هذا النماء فإن الرأي الآخر يرى أن هذا المنطق غير مطرد في زكاة السوائم، حيث تجب الزكاة في كل من الأصل والنماء. ولقد فكرت في الأمر ملياً لاسبر غور علة وجوب زكاة الحيوان في الأصل وعدم وجوبها في الأرض في زكاة الزروع ووجدت ضالتي في ذات علة وجوب الزكاة عند الفقهاء وهي "النماء". فالنماء في السوائم يتحقق في الحيوان ذاته (إذ يسمن الحيوان وينتج الوبر والصوف) مثلما يتحقق فيما يثمر من نسل ولبن وسمن وخلافه ولذلك وجبت الزكاة في الأصل وفي النماء معاً والأمر مختلف في زكاة الزروع لأن الأرض لانماء لها في ذاتها بل نماؤها فيما ينتج منها من ثمار.

وقد وقفنا على إشارة إلى ذلك وردت في شرح فتح القدير ضمن حاشية المحقق سعد الله بن عيسى تعقيباً على قول صاحب الهداية عن الخيل "وليس في ذكورها منفردة زكاة" قال استشكل بذكر الإبل والبقر والغنم منفردات لأنها لا تتناسل ووجبت فيها الزكاة، وأجيب بأن النماء شرط وجوب الزكاة لا محالة وهي في الخيل في التناسل لا غيره ولا تناسل في ذكور الخيل منفردة وأما غيرها فالنماء فيه كما يكون به يكون باللحم والوبر فيجب فيه الزكاة" (ابن الهمام ، ١٩٧٠ م ، ج ٢ ، ص ١٨٥ ، ص ١٨٦).

ولما تقدم فإننا نرى أن منطق الرأي الأول في استناده على زكاة الزروع باعتبارها تفرض على النماء دون الأرض هو منطق مطرد أيضاً في زكاة السوائم. ولا يصح قياس السوائم على الأرض الزراعية، لأن السوائم

ينتفع بعينها، والأرض ليست كذلك، كما أن النماء في السوائم، على خلاف الأرض الزراعية، من جنس الأصل، وأخيراً فإن السوائم يوجد فيها نماء بذاتها ولا يوجد في الأرض.

وفي ضوء هذا النقاش السابق فإننا نرجح إعفاء الأصول الثابتة من وجوب الزكاة في عينها، مثلها في ذلك مثل الأرض الزراعية التي تفرض الزكاة على ثمارها لاعلى الارض ذاتها، وذلك لأن الأصول الثابتة مثلها مثل الأرض الزراعية لا تتوفر فيها علة النماء. فمن ناحية لانماء فيها بذاتها، ومن ناحية أخرى فإنها غير مرصودة للنماء بالاتجار، فإن أرصحت له بالاتجار في أعيانها لم تعد تعتبر أصولاً ثابتة بالنسبة للمتجر فيها بل تعتبر عروضاً للتجارة تجب تزكيته زكاة عروض التجارة إذا ما استوفت باقي شروط وجوب الزكاة. كذلك فإن الأصول الثابتة لا تعتبر في رأينا فائضة على حاجة المنتج بل أنه يحتاج إليها لاستخدامها في العمل والإنتاج، ويتفق ذلك مع إعفاء العوامل من الزكاة لحاجة أصحابها إليها في إنتاجهم. فإذا فرضت الزكاة على العوامل ثم فرضت على الثمار التي ساعدت على إنتاجها صارت الصدقة مضاعفة وهو ما أشار إليه بعض الفقهاء الأقدمين من أن العوامل "إذا كانت تسنو وتحرث فإن الحب الذي تجب فيه الصدقة إنما يكون حرثه وسقيه ودياسه بها فإذا صدقت هي أيضاً مع الحب، صارت الصدقة مضاعفة على الناس" (ابن سلام، المرجع السابق، ص ٤٧٢).

وبينما لا تجب الزكاة في الأصول الثابتة في عينها لعدم توفر علة وجوب الزكاة فإن الأصول المتداولة تجب الزكاة فيها لتوفر هذه العلة. فالأصول المتداولة إما أن تكون عروضاً معدة للاتجار فيها فتكون مرصدة

للنماء، أو تكون نقودًا فتكون نامية حكمًا، وفي الحالتين تجب فيها الزكاة بشروطها.

وقد يحسن أن نختتم تناولنا لهذا الموضوع بأن نذكر ما ورد ضمن فتاوى مؤتمر الزكاة الأول بالكويت بالنسبة لزكاة المستغلات، حيث ورد ما يلي " يقصد بالمستغلات المصانع الإنتاجية والعقارات والسيارات والآلات ونحوها من كل ما هو معد للإيجار وليس للتجارة في أعيانه. وهذه المستغلات اتفقت اللجنة على أنه لا زكاة في أعيانها، وإنما تزكى غلتها، وقد تعددت الآراء في كيفية زكاة هذه الغلة (أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول، ١٩٨٤م، ص ٤٤).

المبحث الثالث : هل الزكاة تصاعدية أم نسبية؟

لدى محاولتنا تقديم إجابة علمية رصينة لهذا التساؤل نعرض لبعض الآراء المختلفة في هذا الصدد:

١/٣ الرأي الأول

يرى البعض أن الزكاة ضريبة نسبية، ويرى أن ذلك أمر واضح بالنسبة لزكاة النقود وزكاة الزروع فمن يملك عشرين ديناراً ذهباً يدفع ربع العشر ومن يملك عشرين ألفاً يدفع ربع العشر أيضاً، وكذلك فإن من أخرجت أرضه خمسة أوسق من الحب يدفع العشر، أو نصف العشر كمن خرج له ألف وسق أو تزيد. وأما بالنسبة لزكاة الحيوان فإن التحقيق يظهر أن نسبة ربع العشر التي يأخذها الإسلام عادة زكاة عن رأس المال النقدي والتجاري هي المعتبرة في زكاة الحيوان على وجه التقريب وهو أمر واضح في زكاة الإبل والبقر، إذا روعي أنه يدخل في حساب وعاء الزكاة الصغير والوسط والكبير (القرضاوى ، ج٢، ص١٠٥٤ ، ص١٠٥٥).

ويورد صاحب هذا الرأي ما جاء في المبسوط للسرخسي عن بعض العلماء من أن تحديد النصاب في الإبل اعتبار للقيمة في المقادير، وذلك أن بنت المخاض وهي أدنى الأسنان التي تجب فيها الزكاة من الإبل كانت تقوم في ذلك الوقت بنحو (أربعين) درهما والشاة بنحو (خمسة) دراهم فإيجاب الزكاة في خمس من الإبل كإيجاب الزكاة في ٢٠٠ (مائتي) درهم من الفضة (القرضاوى، ١٩٨٦م ج ١، ص١٨٧، نقلاً عن السرخسي، ج٢، ص١٥٠). وكذلك فإن الواجب في الأربعين الأولى من الغنم (النصاب) هو ربع العشر، ثم يخفف من سعر الزكاة إذا كثرت فإذا زادت عن مائة وعشرين ففيها

شأتان، وإذا زادت عن ثلاثمائة ففي كل مائة شاة. ووجوب ربع العشر في النصاب يرجع إلى أن النصاب الذي به يتحقق الغنى يكون من الكبار على الأرجح (المرجع السابق، ج ١، ص ٢١٨ ص ٢١٩) وأما تخفيف الواجب مع كثرة الغنم فيرجع إلى أن الغنم إذا كثرت وجد فيها الصغار بكثرة لأنها تلد في العام أكثر من مرة ، وتلد في المرة أكثر من واحد وبخاصة المعز منها، وهذه الصغار تحسب على أرباب المال ولا تقبل منهم .(المرجع السابق، ص ٢١٥ ، ص ٢١٦) وإنما تؤخذ من المعز الثني « ومن الضأن الجذع على رأى الشافعية وأحمد وهو مرجح لقوة أدلته (المرجع السابق، ص ٢٢٢، ص ٢٢٣).

٢/٣ الرأي الثاني

يورد صاحب هذا الرأي في زكاة النقود قولين: الأول أن في كل عشرين دينارًا نصف دينار وفي كل أربعين دينار دينارًا وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم وما زاد فبالحساب، وزكاة النقود على هذا القول نسبية سعرها ٢٠.٥٪. وأما القول الثاني فعن أنس بن مالك قال 'بعثني عمر بن الخطاب وأبا موسى الأشعري إلى العراق فجعل أبا موسى على الصلاة وجعلني على الجباية وقال "إذا بلغ مال المسلم مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم ، وما زاد على المائتين ففي كل أربعين درهم درهم ، وزكاة النقود على هذا القول شبه تصاعدية (شحاتة، شوقي إسماعيل ، ١٩٧٧م، ص ٤١).

وبالنسبة لزكاة الحيوان فيتفق هذا الرأي مع الرأي الأول فيما يتعلق بزكاة البقر فيرى أنها زكاة نسبية ٢٠.٥٪ (المرجع السابق، ص ١٧٢). وأما بالنسبة للإبل فقد قام بتقويم كل من الوعاء والسعر استنادًا إلى ما ورد في بعض المصادر الفقهية (السرخسي، تقويمًا خلاصته أن:

- بنت المخاض تقوم بـ ٨ شياه أو ٤٠ درهماً.
- بنت لبون تقوم بـ ١٠ شياه أو ٥٠ درهماً.
- حقة تقوم بـ ١٢ شاة أو ٦٠ درهماً.
- جذعه تقوم بـ ١٤ شاة أو ٧٠ درهماً.

وانتهى إلى أنه بالنسبة لزكاة الإبل، إنه إذا ما أخذ بالاعتبار أن وحدة القياس وهي الشاة لا تتجزأ، وأن الأسنان المختلفة من الإبل تقدر بعدد صحيح من الشياه فإن السعر الإسمي بصفة عامة لزكاة الإبل يبدأ من الصفر فيما هو أقل من خمس من الإبل ثم ٢٠,٥٪ في الفرائض الأربع التالية ثم يتصاعد في الفريضة الخامسة إلى ٤٪ ثم ينتزل إلى ٣٪ في باقى الفرائض الأخرى. وأما السعر الحقيقى فقد قام باحتسابه لكل طبقة بأن استنزل الوقص باعتبار إعفاء من الحد الأقصى للطبقة (باعتبارها محل الزكاة) وضرب الناتج في السعر الإسمي السابق حسابه ليحصل على مقدار الزكاة، ثم قسم هذا المقدار على الحد الأقصى للطبقة ليتوصل إلى السعر الحقيقى. وبين أن السعر الحقيقى لزكاة الإبل يتصاعد من ١,٥٪ إلى ٣٪ (راجع جدول ١ ، ٢ في الملحق).

وأما بالنسبة للغنم فقد قام بحساب السعريين الإسمي والحقيقى للزكاة، وبين أنه مع مراعاة أن وحدة القياس وهي الشاة لا تتجزأ، فإن السعر الإسمي بصفة عامة يبدأ من الصفر فيما هو أقل من أربعين شاة ثم ٢٠,٥٪ في الفريضة الأولى ثم ينتزل إلى ١,٥٪. في الفريضتين الثانية والثالثة ثم ١٪ في باقى الفرائض (راجع الجدول رقم ٥ بالملحق) وفي ضوء ما تقدم فإنه يرى أن سعر زكاة الماشية، عدا البقر، شبه تصاعدي (المرجع السابق، من ص ١٦١، ص ١٧٥).

٣/٣ الرأي الثالث

يرى صاحب هذا الرأي أن الزكاة ضريبة تصاعدية على الأغنياء دون الفقراء الذين لا يملكون النصاب المفروض، كما أنهم يفضلون عند توزيع عائدها كما تتصاعد الفئات مع ارتفاع العائد أو تضاول التكلفة (عوض ، ١٤٢١هـ، ص ٨٦).

٤/٣ نظرة أخرى

١- إن ما ورد بالرأي الثالث من وسم للزكاة بالتصاعدية استنادًا إلى تفضيل الفقراء والمساكين عند توزيع حصيلتها، وإلى تصاعد أسعار الزكاة مع ارتفاع العائد أو تضاول التكلفة نقول إن ذلك أمر لا يستقيم لأن العبرة في تحديد التصاعدية في التنظيم الفنى للضريبة ينصرف إلى جانب الاستقطاع دون الإنفاق، كما أن معيار التصاعدية هو تصاعد الأسعار مع تصاعد الوعاء وليس مع تصاعد العائد، إذا كان لا يشكل بمفرده وعاء الضريبة. وأخيرًا فإن ارتفاع السعر مع تضاول التكلفة لا يمكن القطع بأنه سمة تصاعدية طالما تتناسب تنزيل السعر مع ارتفاع التكلفة بحيث يكون تنزيل السعر في زكاة الزروع (وهو المقصود هنا) من ١٠٪ إلى ٥٪ من الإيراد الكلي بمثابة تعويض مقابل لعدم خصم تكلفة السقى من الإيراد الإجمالى قبل حساب الزكاة.

٢- ولا شك أن اشتراط النصاب في الزكاة بصفة عامة، وكذا خصم مقابل الحاجات الأصلية يجعل في الزكاة عمومًا سمة من سمات التصاعد المعروف في المالية العامة المعاصرة بالتصاعد عن طريق الإعفاءات.

٣- إن زكاة النقيدين والتجارة والمعادن هي زكاة نسبية، وما ورد من سمة تصاعدية في زكاة النقود على أحد القولين فيها المرتكز على ما روى عن الإمام مالك، نقول إن هذا القول مخالف لما ذهب إليه الجمهور من الفقهاء حيث "أكثر العلماء على أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً أو وزناً كما تجب في مائتي درهم، هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم وأحمد وجماعة من فقهاء الأمصار، وأما اختلافهم فيما زاد على النصاب فيها فإن الجمهور قالوا إن مازاد على مائتي درهم من الوزن ففيه بحسب ذلك أعنى ربع العشر (ابن رشد الحفيد، ج ١، ص ١٨٦). وفي الحديث الشريف: عن زهير ... عن علي رضي الله عنه قال زهير أحسبه عن النبي ﷺ "أنه قال هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهماً درهم وليس عليهم شيء حتى يتم مائتي درهم فإذا كانت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم فما زاد فعلى حساب ذلك....." (سنن أبي داود الزكاة، في زكاة السائمة).

٤/٣ وبالنسبة لزكاة الإبل فإن لنا ملاحظات

أ- إن هناك رأيين بالنسبة للوقص أحدهما، أن الفرض مأخوذ من جميعه فتكون الشاة مأخوذة من التسعة، والقول الثاني أن الشاة مأخوذة من الخمس والوقص الزائد من ذلك عفو (المالوردي ، الحاوي الكبير، ١٤٩٤هـ، ص ١٨، ص ١٩).

وقد حسب صاحب الرأي الثاني السعر الاسمي لزكاة الإبل على أساس الرأي الثاني في الوقص، وحسب السعر الحقيقي على أساس الرأي الأول. ونحن نرى أنه لحساب السعر الحقيقي ينبغي نسبة مقدار الزكاة المحتمبة على أساس السعر الاسمي إلى سلسلة من الأعداد

الصحيحة المتوالية ابتداءً من بداية الوقص إلى نهايته، وفي حالة الرغبة في حساب سعر حقيقي واحد لكل طبقة فإنه يمكن حساب الوسط الحسابي للسعر الحقيقي بقسمة مقدار الزكاة المحتسبة على أساس السعر الاسمي على الوسط الحسابي لمجموع بداية الوقص محل الاعتبار ونهايته. (راجع الجدول (٣) في الملحق) .

ب- ولعل من الأوفق في حكمنا على نسبة زكاة الإبل الاعتماد على استقرار الأسعار الحقيقية المحتسبة لهذه الزكاة. وفي هذا الإطار فإنه من استقرار الأسعار الحقيقية المحتسبة في جدول رقم (٢) يتبين أن سعر زكاة الإبل يبدأ ضئيلاً (١,٣٩٪) وأن التصاعد المحسوب فضلاً عن كونه غير منتظم الاتجاه والدرجة، فإنه تصاعد محدود النطاق ينحصر في المدى بين (١,٧٩٪) في حده الأدنى و (٢,٩٧٪) في حده الأقصى. كما يتلاحظ أن سعر هذه الزكاة في حده الأقصى المحتسب هذا لا يزيد سوى زيادة ضئيلة عن أدنى أسعار الزكاة في الأوعية المختلفة وهي الزكاة على النقدين وزكاة التجارة ٢,٥٪.

وكذلك الحال فإنه من استقرار السعر الحقيقي المحتسب على أساس الوسط الحسابي لطرفي الوقص (جدول رقم (٣)) نجد أيضاً أن سعر زكاة الأبل يبدأ ضئيلاً (١,٧٩٪) وأن التصاعد فضلاً عن كونه غير منتظم الاتجاه والدرجة فإنه تصاعد محدود ينحصر بين (١,٧٩٪) في حده الأدنى، (٣,٣٣٪) في حده الأقصى، كما يلاحظ أن السعر في حده الأقصى أقرب إلى أدنى أسعار الأوعية الزكوية (٢,٥٪).

ج- كما يلاحظ عموماً أن سعر زكاة الإبل بالنسبة لفئات الوعاء ذات الأوقاص المتساوية شبه نسبي. فعلى سبيل المثال فإنه في نطاق فئات الوعاء التي

يساوى الوقص فيها (١٤) يتراوح سعر الزكاة بين (٢,٥٧٪)، (٣,٠١٪) كما أنه في نطاق فئات الوعاء التي يساوى الوقص فيها عدد (٩) يتراوح سعر الزكاة بين (٢,٩١٪)، (٣,٠٢٪)، (جنول رقم (٣)).

د- أن تقدير قيمة الشاة التي حسبت على أساسها قيمة الزكاة والتي نقلها صاحب الرأي الثانى مما ورد في المبسوط للسرخسى وهى خمسة دراهم ليس قيمة مؤكدة، فقد ورد في المجموع أن رسول الله ﷺ قال "قيمى وجب عليه جذعة فإن لم تكن عنده دفع حقه وشاتين أو عشرين درهماً" (النووى، ج ٥، ص ٣٤٨ ، ص ٣٤٩).

وعن ثمامة أن أنسا رضى الله عنه حدثه "أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له فريضة الصدقة التى أمر الله رسوله الله ﷺ من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة، وعنده حقه فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً ومن بلغت عنده صدقة الحقة، وليست عنده الحقة وعنده الجذعة، فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة فإنه تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فإنها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين" (صحيح البخارى، كتاب الزكاة، باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده). وبناء على ما تقدم فإن قيمة الشاة تقدر بعشرة دراهم. ولكن على أية

حال فإن اختلاف قيمة الشاة لن يغير من الأسعار المحسوبة للزكاة لتغير كل من البسط والمقام بنفس النسبة.

هـ- وفي ضوء هذه الملاحظات، وفي ضوء أن وحدة القياس وهي الشاة لا تتجزأ، وبمراعاة الأسنان المختلفة من الإبل بل وأيضاً مراعاة الفوارق المحتملة في الوزن والجودة والتي يمكن أن تؤثر في القيمة. نقول إنه في ضوء كل هذه الاعتبارات يمكن لنا أن نرجح أن الأسعار الإسمية والحقيقية لزكاة الإبل نسبية تقريباً.

و - بالنسبة لزكاة البقر فإن الرأيين متفقان على كونها زكاة نسبية وهو ما يؤيده حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه قال: "بعثني النبي ﷺ إلى اليمن أن آخذ من كل ثلاثين من البقر بقرة تبيعاً أو تبيعة، أو قال جذعاً أو جذعة ومن كل أربعين بقرة، بقرة مسنة، ومن كل حالم ديناراً أو عدله معافراً (مسند أحمد - مسند الأنصار رضى الله عنهم، رقم ٢/١١٢).

ز - وأخيراً فبالنسبة لزكاة الغنم نلاحظ أن السعر الاسمي مثله مثل أسعار زكاة النقود والتجارة ٢,٥٪ وأن التنازل في الأسعار بعد ذلك تنازل محدود سيما في الأسعار الحقيقية وأن ما يتبدى من تنازل في أسعار زكاة الغنم مع اتساع الوعاء هو فقط بالنسبة للطبقات الأربعة الأولى ثم يثبت السعر الاسمي عند ١٪ والسعر الحقيقي عند ٠,٨٪. ونرى أن ما أورده صاحب الرأي الأول من تبرير للتنازل في أسعار هذه الزكاة هو تبرير معقول، فيكون التنازل في السعر مع كثرة الغنم ناتجاً عن احتساب الصغار - وهي كثرة - ضمن الوعاء وترجيح أخذ الزكاة من كبار الغنم، وذلك بالإضافة إلى أن وحدة القياس وهي الشاة لا تتجزأ، فلو أمكن احتساب كل من الوعاء والسعر بالقيمة، مع الأخذ بالاعتبار

الملاحظات السابقة، وإمكانية التفاوت في الوزن والجودة أيضاً، فإنه يمكن لنا أن نرجح أن تكون أسعار زكاة الغنم نسبية تقريباً.

٧- ونخلص مما تقدم إلى أن هناك سمة تصاعدية في الزكاة، وهي التصاعد عن طريق الإعفاءات، غير أن هذه السمة تكون عادة موجودة في الضرائب النسبية، ولا تقدر بطريقة جوهريّة في نسبيتها، وكذلك فهناك سمة تنازلية داخل كل وقص من أوقاص الإبل والبقر والغنم. وباستثناء ذلك فإن الزكاة عموماً تعتبر ضريبة نسبية. والأمر واضح بالنسبة لزكاة النقود والتجارة والمعادن والزرع والثمار والبقر، ومرجح تقريباً أيضاً في زكاة الإبل والغنم في ضوء الاعتبارات والملابسات التي تحيط بهذه الزكاة وأوردنا أهم جوانبها.

المبحث الرابع

هل الزكاة تكلفة على الأموال، أم إنفاق وتخصيص لها؟

١/٤ يرى البعض أن الزكاة تعتبر عنصرًا من عناصر التكاليف وليست استعمالاً أو تخصيصاً للربح استنادًا على بعض الآراء الفقهية في زكاة القراض ومنها ما ورد في المغنى حيث يقول ابن قدامة "وإن دفع إلى رجل ألف مضاربة على أن الربح بينهما نصفان. فحال الحول وقد صار ثلاثة آلاف، فعلى رب المال زكاة ألفين، لأن ربح التجارة حوله حول أصله - وقال الشافعي في أحد قوليه: عليه زكاة الجميع لأن الأصل له والربح نماء له - ولا يصح لأن حصة المضارب له وليست ملكًا لرب المال بدليل أن للمضارب المطالبة بها، وإذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من المال لأنه من مؤنته، ويحسب من الربح لأنه وقاية لرأس المال، وأما العامل فليس عليه زكاة حصته حتى يفتسما، لأن القسمة تكون في الغالب عند المحاسبة". (ابن قدامة، ١٩٧٢م، ج ٢، ص ٦٣٣، ص ٦٣٤).

وبعد أن يعرض الكاتب للآراء الفقهية المخالفة، يرجح رأى ابن قدامة ومن يوافقه، ويبنى على ذلك رأيه الخاص باعتبار الزكاة تكلفة على الأموال لا إنفاق وتخصيص لها، ويشير إلى أنه رأى مأخوذ به في التطبيق حيث تنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٧م بإنشاء بنك فيصل الإسلامي المصري، على أن الزكاة على أموال البنك "حقوق الملكية للمساهمين" تعتبر من قبيل التكاليف على الإنتاج (شحاتة، شوقي إسماعيل، من ص ١٠٧ إلى ص ١١٠).

٢/٤ نظرة أخرى

ونحن تختلف مع هذا الرأي، ونرى أن الأمر هنا متعلق بمن تجب عليه زكاة الأموال في القراض ويتحقق الملكية المستقرة للأموال كشرط لوجوب الزكاة فيها. فإخراج الزكاة عن رأس مال المضاربة، وحصة صاحب رأس المال من الربح في المسألة التي يعرضها ابن قدامة، وحساب هذه الزكاة من الربح باعتبارها من مؤنة الأموال يعنى في رأينا إخراج زكاة من أموال لم تستقر ملكيتها، كما أنه ينطوى على تحميل المضارب - عن طريق الخصم من الأرباح قبل القسمة وفض القراض - الجزء من الزكاة التي تجب في رأس مال القراض وحصة صاحبه من الربح، وهي غير واجبة عليه. كذلك فإن الرأي الأول للإمام الشافعي الذي أورده ابن قدامة يبنى على تكييف وضع العامل كأجير. ونحن نميل إلى تكييف وضع العامل في المضاربة كشريك وليس كأجير. فبالإضافة إلى الحجج الفقهية الوجيهة من كون عامل المضاربة ليس له عوض معلوم لأنه لو كان له ذلك لاستحققه وإن كان الربح معدوماً، فلما جازت جهالة عوضه ولم يستحق من المال شيئاً عند عدم ربحه لم يجز أن يكون أجيراً وثبت كونه شريكاً، كما أن المضاربة والشركة من العقود الجائزة بينما الإجارة من العقود اللازمة (المواردى، ج٤، من ص ٣٢٠ إلى ص ٣٢٢).

نقول أنه بالإضافة إلى الحجج الفقهية فإن تكييفنا الاقتصادي للمضاربة أنها نوع من أنواع الشراكة بين رأس المال والعمل يشاركان في الربح حال تحققه وكذا في الخسارة فيتحمل رب المال الخسارة المالية ويتحمل العامل خسارة ما بذله من عمل. ويقول السرخسي في ذلك "ولنا أن

المضارب شريكه في الربح فكما يملك رب المال نصيبه من الربح في حكم الزكاة فكذلك المضارب لأن مطلق الشركة يقتضى المساواة وبيان الوصف أن رأس ماله العمل، ورأس مال الثانى المال، والربح يحصل بهما فقد تحققت الشركة وقد نص في العقد على هذا وتنصيبهما معتبر بالإجماع. والدليل عليه أن المضارب يملك المطالبة بالقسمة ويتميز به نصيبه ولا حكم للشركة إلا هذا" (السرخسى، المرجع السابق، ص ٢٠٤).

وفى ضوء ذلك فإننا نرجح القول الثانى للإمام الشافعى، والذى ينبنى على تكييف وضع العامل كشريك في المضاربة، والذى نصه أنه "إذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضاً فاشتري بها سلعة تسوى ألفاً فحال الحول على السلعة في يد المقارض قبل بيعها، قومت، فإذا بلغت ألفين أديت الزكاة عن ألف وخمسمائة لأنها حصة رب المال ووقفت زكاة خمسمائة فإن حال عليها حول ثان، فإن بلغت لألفين زكت الألفان لأنه قد حال على الخمسمائة الحول من يوم صارت للمقارض". (الشافعى، بدون، ج ٢، ص ٥٢، ص ٥٣).

فى ضوء ما تقدم فإن الراجح لدينا أن رب المال تلزمه زكاة رأس ماله في المضاربة لأنه يملكه، فإذا حال عليه الحول وهو بيد العامل، وكان رب المال ممن تجب عليه الزكاة حراً بالغاً وجبت عليه زكاة رأس مال المضاربة، وكذا نصيبه من الربح محسوبة منهما، بينما ليس على العامل سوى تركية نصيبه من الربح إن تم استيفاء الشروط الأخرى لوجوب الزكاة بما فيها حولان الحول الهجرى من وقت تملك حصته من الربح تملكاً مستقراً.

٣/٤ ويرى بعض الكتاب أنه في الشركات الأخرى بخلاف المضاربة، كشركة المفاوضة والعنان، حيث يكون لكل شريك فيها حصة مالية فلا بأس

فيها من اعتبار الزكاة مصروفًا (عبئًا) على الربح (المصرى ، هامش ص ١٥٤). ونحن نرى أنه فيما يتعلق بإجابتنا على تساؤل هل تحتسب الزكاة من التكاليف أم لا؟ تستوى في الإجابة على هذا التساؤل كافة الأشكال القانونية والفقهية لمنشآت الأعمال، وأن خصم الزكاة من الأرباح قبل التوزيع لا يعنى بالضرورة اعتبارها تكلفة على الربح بل قد يعنى ذلك مجرد مدخل لاحتساب نصاب الزكاة (وكيفية إخراجها) بحيث يحتسب هذا النصاب على أموال الشركاء مجتمعة باعتبار الشركة شخصية اعتبارية استنادًا على بعض المذاهب الفقهية في تزكية الأموال المشتركة بدلاً من أن يحسب النصاب على أساس أموال كل شريك على حدة طبقاً لبعض المذاهب الأخرى فعند "مالك وأبى حنيفة أن الشريكين ليس يجب على أحدهما زكاة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب، وعند الشافعي أن المال المشترك حكمه حكم مال رجل واحد (ابن رشد الحفيد، المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٨).

٤/٤ وإذا ما كان الأمر كذلك فإننا نرى أن الزكاة لا تعتبر عنصراً من عناصر التكاليف بحيث تكون عبئاً على الأرباح، بل هي تخصيص للأرباح وللأموال بصفة عامة وليست تكلفة عليها. ويعزز من هذا الرأي بالإضافة إلى ما قدمناه أن القول بأن الزكاة عنصر من عناصر التكاليف يتيح إمكانية دخولها كعنصر معتبر في الأثمان، ومن ثم إمكانية نقل عبئها - كلياً أو جزئياً - إلى غير من وجبت عليه وهو أمر غير جائز. ولذلك فنحن نتفق مع ما أورده بعض الكتاب من أن: من خصائص الزكاة أنها تقوم على مبدأ أنها إنفاق واستخدام للمال وليست تكلفة عليه، ولا ينبغي نقل عبئها إلى المستهلك (شحاتة، حسين، بدون، ص ٥٦ ، ص ٥٧).

وإذا كانت الزكاة ليست عنصراً من عناصر التكاليف في الحسابات الختامية للمشروعات فإننا نرجح لذلك ألا تكون عنصراً من عناصر التكاليف في دراسات الجدوى الاقتصادية، ويعزز من رأينا في هذا الصدد، عدم وجود تفاوت جوهري بين أسعار الزكاة إذا أخذنا بالاعتبار التفاوت المناظر في أوعية الأموال الزكوية المختلفة، وكذا تفاوت التكاليف من نشاط إلى آخر. كما يعزز من ذلك أيضاً أن الزكاة على خلاف الضرائب عبادة وركن من أركان الإسلام.

القسم الثاني

أهم مستتبعات التطبيق

الإلزامى للزكاة على الكفاءة

المبحث الخامس : أهم المستتبعات على العبء الإجمالي للاستقطاعات العامة
١/٥ يقاس عبء الضريبة بالانخفاض في الدخل الحقيقي الناجم عن فرض
الضريبة (Okner, ١٩٨٠, p. ٧١)

ومن المفترض في النظام (ب) أن الزكاة يخرجها المسلم بنفسه، وأن
التغير الذي يحدث عند جباية الزكاة إلزامياً بمعرفة الدولة في النظام (أ) يتمثل
في أن الزكاة بدلاً من أن يخرجها الشخص في مصارفها بنفسه، فإنها تجبى
منه إلزاماً لتتولى الدولة إنفاقها على مصارفها، ونفس المنطق يفترض أنه
ينصرف إلى كافة الجهات الأخرى غير الشخصية التي تجب الزكاة في
أموالها.

وإذن فإن عبء الاستقطاع من الأموال قائم في الحالتين، فإذا
افترضنا أننا بصدد حصيلة استقطاعات عامة إجمالية معطاة فإن المقدار من
الضرائب الاستثنائية التي قد تحتاجه الدولة في ظل التطبيق الإلزامى للزكاة
في النظام (أ) سيقبل عن مقدار الضرائب التي تحتاجها الدولة في النظام (ب)
بمقدار الزكاة المحصلة، وهذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

ويمكن أن يتم إدخال بعض التعديلات على هذا المنطق ليقترّب بدرجة أكبر من المتوقع في التطبيق بأن يتم مثلاً إدخال تكاليف جباية الزكاة ليتم خصمها من حصيلتها الإجمالية، وأن يضاف إلى عبء الإنفاق العام في النظام (أ) قدرًا إضافيًا من الإنفاق على الأوجه الاجتماعية نتيجة لغياب جانب من الإنفاق الخاص عليها من الزكاة.

ويثور التساؤل بهذا الصدد ألن يترتب على جباية الزكاة إلزامياً أن تتحول إلى الدولة في النظام (أ) مسؤولية القيام بقدر من الإنفاق العام الاجتماعي مساو تماماً للحصيلة التي تتم جبايتها باعتبار أن هذا القدر كان ينفق - قبل التحول - طوعاً على الأوجه الاجتماعية لمصارف الزكاة؟ والحقيقة أن هذا تساؤل وجيه لكنه قد لا يصمد أمام بعض الاعتبارات ذات العلاقة ومن أهمها:

١- أن مخرج الزكاة طوعاً ليس لديه دراسة حقيقية للمستحقين للزكاة تحيط بمنابع دخولهم المختلفة بما في ذلك ما قد يحصلون عليه من مزكين آخرين ومحسنين متطوعين. وهناك بالمقابل متسولون أثرياء يعرفون طريقهم للحصول على الزكاة ليس في بلد واحد بل يتقلبون في البلاد.

٢- أن هناك اتفاقاً للزكاة على مشروعات قد يستفيد منها أغنياء (وهي لا تحل لهم) بل وربما بأكثر مما يستفيد منها الفقراء والمحتاجين ، مثل الإنفاق على إقامة مستشفيات تقدم العلاج مجاناً.

٣- أن هناك اتفاقاً للزكاة على مصارف يعتبرها البعض داخله ضمن مصرف "فى سبيل الله" ونحن نتفق تماماً مع الرأى القائل بأنها ليست من مصارف الزكاة، لأنها تنخل ضمن المعنى العام للإنفاق فى سبيل

الله بينما المقصود في آية مصارف الزكاة هو المعنى الخاص (القرضاوى، المرجع السابق، ج ٢، من ص ٦٥٣ إلى ص ٦٦). وهذه المصارف حتى وإن سلمنا جدلاً بدخولها ضمن مصارف الزكاة فإنها قد تكون ذات أولوية أدنى بالنسبة لاستحقاق الفقراء والمساكين، ومثال ذلك ما ينفق على إقامة مساجد شاهقة وضخمة في بلاد للمسلمين عامرة بالمساجد وقد يشكو بعضها من ندرة المصلين.

وقد ورد بكتاب "الأموال" "فأما قضاء الدين عن الميت والعطية في كفيه وبنیان المساجد، واحتفار الأنهار، وما أشبه ذلك من أنواع البر، فإن سفيان وأهل العراق وغيرهم من العلماء يجمعون على أن ذلك لا يجزئ من الزكاة لأنه ليس من الأصناف الثمانية" (ابن سلام، ص ٧٢٥).

٤- أن الدولة بما يمكن أن يتوفر لديها من صورة كاملة للإيرادات والمصروفات تستطيع دون المزكين المتأثرين أن تضبط المصارف والاستحقاقات وترشد إنفاق الزكاة.

وهذه الاعتبارات - ومثيلاتها - يمكن لنا معها أن نتوقع أن يكون ما ينفق من الزكاة - حال عدم جبايتها - على مستحقيها يقل كثيراً عن مقدراً الزكاة التي تجبى إلزاماً.

وفى ضوء ما تقدم يمكننا أن نرجح أن العبء الإجمالى للاستقطاعات العامة في النظام (أ) سيقبل عنه في النظام (ب). ويعزز من هذه النتيجة أن الزكاة فريضة ذات وعاء واسع يمتد، وفقاً للأراء الراجحة، ليشمل كل الأموال التي تتوفر فيها علة وجوب الزكاة وتستوفى شروطها.

ويعزز من هذه النتيجة أيضاً أن التجنب والتهرب من دفع الزكاة يرجح أن يكون محدوداً نسبياً نظراً لكون الزكاة ركناً من أركان الإسلام الذي

يعتقده المكلفون بإيثارها، كما يفترض أن الالتزام بدفع الزكاة يعظم لديهم عائد الالتزام. ويعزز من محدودية التجنب والتهرب من الزكاة أيضاً فريضة ثابتة ذات أوعية وأسعار محددة ومنضبطة، ويتبع في جبايتها أرقى قواعد الملازمة والتيسير، فضلاً عن أن دافعها يعلم مصارفها على وجه الحصر. وأخيراً فإنه يعزز أيضاً من محدودية التهرب والتجنب من دفع الزكاة أن التحايل لإسقاط الزكاة يدور حكمه بين الكراهية والتحريم، وأن الزكاة لا تسقط بالتقادم، وهذا فضلاً عن العقوبات المالية والجنائية على دافعي الزكاة. (البعلي، ١٩٩٤م، ص ٥٧، ص ٥٨).

٢/٥ وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك بعض الجوانب في التنظيم الفني للزكاة ذات علاقة وثيقة بضبط وتخفيض عبئها ومنها:

أولاً: فيما يتعلق بتحديد الوعاء والنصاب والمقدار: يلاحظ ما يلي:

١- إن الأصل في تحديد وعاء الزكاة ونصابها ومقدارها هو التحديد الفعلي الدقيق وباستخدام وحدات تقويم منضبطة. فيتم حساب زكاة الأنعام على أساس من العدد والأسنان، وأما زكاة النقود والتجارة فيرتكز الحساب فيها على وزن محدد من الذهب والفضة، بينما يرتكز الحساب في زكاة الزروع والثمار على كيل محدد أيضاً. وينضبط هذا الوزن وهذا الكيل بمقياس موحد نجده في حديث الرسول ﷺ "الوزن وزن أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة (سنن أبي داود، البيهقي، في قول النبي ﷺ المكيال مكيال المدينة)

وأما أن الوزن وزن أهل مكة فلا نهم أهل تجارات، فعهدهم بالموازين وعلمهم بالأوزان أكثر، وأما المكيال مكيال أهل المدينة لأنهم

أصحاب زراعات فهم أعلم بأحوال المكاييل (آبادي، ١٩٧٩، ج ٩، ص ١٨٨).

وبالنسبة للمكيال فمن المعلوم أن نصاب زكاة الزروع والثمار خمسة أوسق، وجاء في المغنى "أما كون الوسق ستين صاعاً فلا خلاف فيه قال ابن المنذر: هو قول كل من يحفظ عنه من أهل العلم وقد روى الأثر عن سلمة بن صخر عن النبي ﷺ قال "الوسق ستون صاعاً" (ابن ماجه، الزكاة، الوسق ستون صاعاً، ١٨٢٣) وأما كون الصاع خمسة أرطال وثلاث، ففيه اختلاف ذكرناه في باب الطهارة، وبيننا أنه خمسة أرطال وثلاث بالعراقي والرطل العراقي مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم" (ابن قدامة، ج ٢، ص ٥٥٨، ص ٥٥٩).

وجاء في المغنى أيضاً أن "النصاب (في الزروع) معتبر بالكيل فإن الأوساق مكيلة وإنما نقلت إلى الوزن لتضبط وتحفظ وتنتقل" (المرجع السابق، ص ٥٥٩). ويرجع ما ذهب إليه ابن قدامة ما ذهب إليه الإمام مالك بن أنس - رضى الله عنه - ومن أدرى من مالك بمكاييل أهل المدينة وهو إمامهم - جاء في البيان نقلاً عن العتبي القرطبي قال: وسألته عن الوسق كم هو: فقال ستون صاعاً بصاع النبي عليه الصلاة والسلام وخمسة أوسق ثلاثمائة صاع بصاع رسول الله ﷺ. قال محمد بن رشد: هذا ما لا اختلاف فيه أن الوسق ستون صاعاً، وأن الخمسة الأوسق ثلاثمائة صاع وكذلك لا يختلف أيضاً أن الصاع أربعة أمداد بمد النبي عليه الصلاة والسلام واختلف في قدر المد بالوزن فقل زنته رطل وثلاث وهو المشهور في المذهب قيل بالماء وقيل بالوسط من البر" (القرطبي، ج ٢، ص ٤٩٣). ويقدر النصاب بالمكاييل

العصرية على الأرجح بخمسين كيلة مصرية أى أربعة أرادب وويبة (القرضاوى، المرجع السابق، ج ١، ٣٧٦).

وأما بالنسبة للميزان، فمن المعلوم أن نصاب زكاة النقدين مثلاً درهم من الفضة. وجاء في المغنى "والدراهم التى يعتبر لها النصاب هى الدراهم التى كل عشرة منها سبعة مثاقيل بمتقال الذهب وكل درهم نصف متقال وخمسه وهى الدراهم الإسلامية التى تقدر بها نصب الزكاة ومقدار الجزية والديات" (ابن قدامة، المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٩٦).

وقد اختلف في تقدير نصاب زكاة النقدين بالموازين العصرية حيث قدره البعض بـ ٥٩٥ من الجرامات (القرضاوى، المرجع السابق، ج ١، ص ٢٦٩)، وقدره بعض آخر بـ ٦٢٣ جراماً (الخالدى، ١٩٨٥ م، ص ١٥٩، ص ١٦٠)، وقدره بعض أخير فيما اطلعنا عليه بـ ٤٦٠ جراماً (الطيار، ١٩٩٣ م، ص ٩٢).

ولسنا في مجال ترجيح أى من هذه التقديرات ولكننا أوردناها فقط للأمانة العلمية، ولا يقدح هذا الاختلاف في انضباط وعاء ونصاب ومقدار هذه الزكاة لأنه اختلاف آراء لا يقدح في وجود أصول متفق عليها، كما أنه لا يؤثر إلا في تقدير النصاب، فقط ولن يؤثر على مقدار الزكاة، لأنها تؤخذ بنسبة مئوية ثابتة من الوعاء، بصرف النظر عن وحدات الأوزان والمكاييل المرجحة المستخدمة في تقديره.

٢- هذا هو الأصل في تحديد وعاء الزكاة، ولا يلتجأ إلى التقدير الحكمى إلا عند وجود حاجة معتبرة إليه. فإجازة خرص الثمار في تقدير زكاتها يرجع إلى الحاجة إلى تقدير هذه الثمار قبل جنيها، لأن الثمار لا تجنى دفعة واحدة كما أنها معرضة للأخذ منها كلما نضجت، الأمر الذى يجعل

الانتظار لحين جنيها أمرا لا يمكن ضبطه ولذلك تقدر عند بدء صلاحها وينبغي حال اللجوء إلى التقدير الحكمي أن تكون له ضوابط (عمر، ٢٠٠٠م، ص ٤٥) وينبغي أن يسمع للمزكي إذا ادعى إجحافا في الخرص، أو خطأ فيه على أن يبين هذا الخطأ وينبغي أن يحط عنه ما ادعاه، إذا كان خطأ معتبرا (النووي، المرجع السابق ج ٥، ص ٤٦٤).

٣- ومن الضوابط التي وضعها الرسول ﷺ في عملية خرص الثمار قوله عليه الصلاة والسلام (إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع) (سنن الترمذي، الزكاة عن رسول الله، ما جاء في الخرص، ٥٨٢).

وجاء في المغنى "على الخارص أن يترك في الخرص الثلث أو الربع توسعة على أرباب الأموال لأنهم يحتاجون إلى الأكل هم وأضيافهم ويطعمون جيرانهم وأهلهم وأصدقاءهم وسؤالهم ، ويكون في الثمرة الساقطة وينتابها الطير وتأكّل منها المارة فلو استوفى الكل منهم أضرب بهم" (ابن قدامة ، ج ٢، ص ٥٦٨).

٤- يرجح - بحق - استبعاد القدر من الأموال المشغولة بحاجات أصلية للمزكي من الوعاء. وتشمل هذه الحاجات كما "قصرها بعض الفقهاء بما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقاً كالنفقة ودور السكنى... أو تقديراً كالدين وكالات الحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها" (القرضاوى، المرجع السابق، ج ١، من ص ١٦٢ إلى ص ١٦٧).

٥- استبعاد رأس المال الثابت من وعاء الزكاة وفقاً للرأى الذى رجحناه.

٦- في الزكاة يتم تقويم الوعاء على أساس القيمة السوقية يوم استحقاق الزكاة بينما يطبق الفكر المحاسبي الضريبي مبدأ سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل وتتلافى الطريقة الأولى للتقويم مشاكل تقلب الأسعار والقوة الشرائية بحيث ينضبط تقدير الوعاء (شحاتة حسين، المرجع السابق، ص ١٠٣) كذلك فبالنسبة لزكاة الأنعام وزكاة الزروع والثمار فإن الأصل أن يحسب الوعاء والزكاة عينا، ويتلافى ذلك أيضا مشاكل تقلب الأسعار. ومن الجدير بالذكر ان بعض الاقتصاديين قدم خطة للإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية: أحد محاورها الاعتماد على التقويم السوقى ما أمكن ذلك من أجل تحقيق البساطة وتخفيض الاعتماد على المحاسبة والخلص من الجدل الخاص بكيفية حساب أقساط الاستهلاك والمخزون، (Shoven & Taubman, ١٩٨٠ (pp., ٢١١ – ٢٢٠).

٧- يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامى بمبدأ استقلال السنوات المالية في حساب وعاء الزكاة، بحيث تعتبر كل سنة وحدة قائمة بذاتها، وتحمل بالإيرادات والمصروفات التى تخصها فتعبر والحال كذلك عن حقيقة نتائج الفترة محل الاعتبار، وتصلح كأساس لتقدير منضبط للوعاء. (على، ١٩٩٨م، ص ٣، ص ٢٢).

ولا شك أن هذه الخصائص في تحديد الوعاء مثلما تلعب دوراً في ضبط وعاء الزكاة، ومن ثم التكاليف والعبئ فإنها تلعب دوراً أيضاً في تخفيض مقدار الوعاء ومن ثم تخفيض استقطاع الزكاة وعبئها.

ثانياً : فيما يتعلق بأسعار الزكاة : يتلاحظ في هذا الإطار مايلي:

١- نسبة الزكاة، وتحديد طبقاتها في زكاة الأنعام عينياً. ومؤدى هذه الخصيصية من خصائص الزكاة في هذا الصدد استبعاد حدوث ظاهرة

زحف الشرائح، والتي قد تدفع بعض المزكين إلى شرائح أعلى قد لا يبررها ارتفاع في دخولهم الحقيقية على نحو يتحملون فيه عبئ أكبر من الضرائب دون مبرر.

٢- تخفيض أسعار الزكاة بسبب التكلفة، فيتم تنزيل سعر زكاة الزروع من ١٠٪ إلى ٥٪ في حالة تحمل تكلفة السقي "فلخفة المؤونة تأثير في وجوب الزكاة ولهذا وجبت في السائمة دون العلوقة وأوجب صاحب الشرع فيما سقت السماء العشر وفيما يسقى بالقرب والدالية نصف العشر" (السرخسي، المرجع السابق، ص ١٥٤). ويترك ذلك تأثيره في ضبط العبئ الضريبي داخل نفس النشاط.

ثالثاً: فيما يتعلق بأداء الزكاة: يلاحظ في هذا الاطار ما يلي:

١- مكان أداء الزكاة يكون في محل وجود المال الخاضع للزكاة: فيقول الرسول ﷺ "لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم" (سنن أبي داود، الزكاة، أين تصدق الأموال، ١٣٥٧م). وجاء في الأم "على المصدق أن يأخذ الماشية على مياه أهل الماشية وإذا عظمت المؤونة وقلت الصدقة كان للمصدق أن يبعث من تخف مؤونته إلى أهل الصدقة حيث كانوا فيأخذ صدقاتهم" (الشافعي، المرجع السابق، ج ٢، ج ٢١).

٢- النهي عن أخذ كرائم الأموال من المزكين: فعن عبد الله بن معاوية الغاضري "قال النبي ﷺ ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الإيمان: من عبد الله وحده وأنه لا إله إلا الله، وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه رافدة عليه كل عام، ولا يعطى الهرمة ولا الدرنه ولا المريضة ولا الشرط اللئيمة ولكن من وسط أموالكم فإن الله لم يسألكم خيرره ولم

بأمركم بشره (سنن أبي داود، الزكاة، في زكاة السائمة، ١٣٤٩). وعن ابن عباس "أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمين قال إياك وكرائم أموالهم (سنن الدارمي، الزكاة، النهي عن أخذ الصدقة من كرائم أموال الناس). وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لعامله سفيان "قل لقومك إنا ندع لكم الربى والمساخض وذات اللحم وفحل الغنم ونأخذ الجذع والثنى وذلك وسط بيننا وبينكم في المال" (النووي، المرجع السابق، ج ٥، ص ٣٩٨).

٣- عدم جواز الثنى في الصدقة: فعن رسول الله ﷺ قال "لا ثنى في الصدقة" (ابن سلام، ١٩٧٥م)، فالزروع والثمار لا تؤخذ منها الزكاة سوى مرة واحدة عند حصادها باعتبار أنها "نماء في نفسها تتكامل عند إخراج الزكاة منها فتؤخذ الزكاة منها حينئذ ثم تعود في النقص لا في النماء، فلا تجب فيها زكاة ثانية لعدم إرصادها للنماء" (ابن قدامة، ١٩٨٤م، ج ٢، ص ٤٩١، ص ٤٩٢).

وأما الماشية وعروض التجارة والأثمان فتجب الزكاة فيها مرة واحدة كل حول هجري ذلك أن الحول الهجري يعتبر فترة كافية لمظنه تحقق النماء في الأموال فتجب الزكاة بتكرر النمو. يقول السرخسي عن سبب تكرار الزكاة بتكرر الحول "التكرار باعتبار تجدد النمو فإن النماء لا يحصل إلا بالمدة فقدر ذلك الشرع بالحول تيسيراً على الناس فيتكرر الحول بتجدد معنى النمو، ويتجدد وجوب الزكاة باعتبار تجدد السبب" (السرخسي، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤٩، ص ١٥٠). وهكذا فإن اشتراط الحول في هذه الأموال يساعد على منع حدوث الثنى في زكاتها. فلأن النماء متكرر فيها كان لابد لها من ضابط كي لا يتعاقب الوجوب في الزمن الواحد مرات

فينفذ مال المالك (ابن قدامة، المرجع السابق، ج ٢ ، ص ٤٩١) ويساعد أيضاً في منع الثنى عدم أخذ الزكاة من الأصول الثابتة وأدوات الإنتاج.

وقد بنى الفقهاء آراءً لهم في هذا الصدد- وحتى لا يحدث الثنى في الصدقة- استناداً إلى حديث رسول الله ﷺ أنف الذكر، ومن هذه الآراء (صقر، ١٩٨٩م ، ص ١٥٧ ، ص ١٦٨ و ص ٣٠٨).

أ- إن المالكية يشترطون لاجتماع زكاة العشر وزكاة التجارة في مال واحد شرطين خشية الثنى في الصدقة :

- أن تكون ما تجب الزكاة في عينه (كالزروع مثلاً) للتجارة فلا يكفي أن يكون أصله وهو الأرض للتجارة .

- أن تكون ما تجب الزكاة في عينه - الثمر أقل من النصاب ويبلغ ثمنه نصاباً، أما إذا بلغ الخارج نصاباً فإن عليه أن يزكى عينه، ثم إذا باعه يستقبل بثمنه حولاً جديداً من يوم البيع .

ب- إن الشافعية منعو اجتماع زكائى السوم والتجارة وقدموا زكاة السوم وذلك خشية الثنى في الصدقة.

٤- عدم جواز نقل عبء الزكاة: فالزكاة بالنسبة لدافعها اتفاق تعبدى واجب من الأموال الزكوية ولا تعتبر تكلفة على إنتاج الدخل، ولا ينبغي للمكلف بالزكاة نقل عبئها إلى الغير باعتبارها فريضة واجبة عليه دون غيره.

وهذه الخصائص فيما يتعلق بأداء الزكاة قد تسهم من ناحية في خفض عبء الزكاة كما تسهم من ناحية أخرى في ضبط هذا العبء . أخذ الزكاة من محل وجود المال الخاضع للزكاة يعفى المزكى من تكاليف النقل

والانتقال ومخاطرهما، سيما حال إخراج الزكاة عيناً وهو الأصل في زكاة الأنعام والزرورع والثمار، وهو أيضاً ما قد يفضل مخرج الزكاة في فترات الركود الاقتصادي حيث يصعب تصريف بضائعه.

كذلك فإن كرائم الأموال تقوم عادةً بأكبر مما يقوم به سواها من الأوساط، وأخذ هذه الأوساط في الزكاة يعنى - عادة - تخفيضاً للقدر المستقطع عما إذا أخذت الزكاة من كرائم الأموال. وأخيراً فإن عدم جواز نقل عبء الزكاة يعطى ميزة في ضبط هذا العبء حيث يمكن التحديد الدقيق فيما يتعلق باستقرار عبء الزكاة لأن المفترض أن من يدفع الزكاة هو من يستقر عليه عبؤها.

٣/٥ ورغم أنه يمكن في النظام (ب) تصميم النظام الضريبي على نحو مماثل للتنظيم الفنى لنظام الزكاة غير أنه يتبقى مع ذلك عدة فوارق لصالح لنظام (أ) لعل من أهمها:

- ١- من المتوقع أن يقل العبء الإجمالى للاستقطاعات المالية العامة في النظام (أ) عنه في النظام (ب) كما سبق لنا بيانه
- ٢- أن هناك بعض الجوانب في النظام (أ) لا يمكن استيفاؤها في النظام (ب) لارتباطها بكون الزكاة ركناً من أركان الإسلام، ولعل من أهم هذه الجوانب:

أ- عدم نقل - أو محاولة نقل - عبء الزكاة.

ب- اعتبار الزكاة إنفاقاً للدخل وليست تكلفة عليه.

ج- العائد الأخرى لإخراج الزكاة.

د- الزاجر العقدي وأثره في منع أو على الأقل تخفيض التجنب والتهرب الضريبي.

هـ- ثبات نظام الزكاة، وهو أمر لا يمكن ضمانه في النظام (ب) حيث لا مانع عقدي من التغيير والتعديل استجابة لضغوط طبقية وصراعات مصالح مثلاً.

وهذه الفوارق التي لا يمكن استيفاؤها في النظام (ب) ويفترض توفرها في النظام (أ) نترك أثرها على جعل عبء الزكاة في النظام (أ) أقل وأضبط من عبء الضرائب في النظام (ب).

المبحث السادس: هل الزكاة محايدة اقتصادياً ؟

تتشابه الزكاة والضريبة من حيث كون كل منهما استقطاعاً من أموال المكلفين. ويعتبر حياذ الاستقطاع أمراً وثيق الصلة بالكفاءة الاقتصادية. ويثور التساؤل: هل الزكاة باعتبارها استقطاعاً من أموال المكلفين محايدة اقتصادياً، وفي إجابتنا على هذا التساؤل سنبدأ أولاً بالتعريف بمفهوم وأهمية الحياذ الضريبي، ثم نتبع ذلك ثانياً بعرض بعض مظاهر حياذ وعدم حياذ الزكاة، ونختتم ثالثاً بمحاولة للإدلاء بدلائلنا في الإجابة على تساؤلنا هذا الذي طرحناه.

١/٦ مفهوم وأهمية الحياذ الضريبي

يقصد بالحياذ الضريبي ألا يترتب على فرض الضرائب تغيرات جوهرية في السلوك الاقتصادي، فلا تغير هذه الضرائب من شروط الاختيار الاقتصادي بحيث تبقى القرارات الاقتصادية تتخذ بناءً على الأهمية الاقتصادية النسبية للبدايل المتاحة بدلاً من أن تتخذ لاعتبارات ضريبية.

ولا يمكن تحقيق الحياد الضريبي على نحو تام إلا حال فرض ضريبة إجمالية مقطوعة لأنه في هذه الحالة أيًا ما كان القرار الاقتصادي الذي يتخذه الفرد فإنه لن يؤثر على مقدار الاستقطاع الضريبي، اللهم إلا إذا اتخذ قرارًا بتفضيل الفراغ على العمل. وحيث إنه لا يوجد في الوقت الراهن نظام ضريبي يقتصر على ضريبة إجمالية مقطوعة، فإن غاية ما يطمح إليه الاقتصاديون من حياد في النظام الضريبي ينصرف إلى عدم اختلاف أسعار الضريبة في هذا النظام بين الأنماط المختلفة من الاستهلاك والاستثمار. ومن المعلوم أن عدم الحياد الضريبي يأتي من راوفاً عديدة من أهمها:

أ- عدم شمول الوعاء الضريبي.

ب- التفاوت في الأسعار الاسمية للضرائب.

ج - التفاوت في تحديد مفهوم المادة الخاضعة للضريبة.

د - الإعفاءات الضريبية.

ويدافع الاقتصاديون عن الحياد الضريبي باعتباره مطلباً للحفاظ على الكفاءة الاقتصادية، وتفترض هذه المقولة أن العمل المسبق للاقتصاد - قبل فرض الضريبة - يتسم بالكفاءة (Slemord and Bakija, ١٩٩٨, pp. ١١٤-١١١)، وترد على هذه المقولة مأخذ لعل من أهمها:

١. أن العمل المسبق للاقتصاد قبل فرض الاستقطاع قد لا يتسم بالكفاءة مثلما في الحالات المعروفة لإخفاق السوق، والتي قد يكون عدم الحياد فيها أمراً مطلوباً لعلاج القصور في الكفاءة.

٢. عدم كفاية المفهوم التقليدي للكفاءة لاستيفاء أبعادها في الاقتصاد الإسلامي.

٢/٦ بعض مظاهر من حياد وعدم حياد الزكاة

١/٢/٦ مظاهر من حياد الزكاة: من أهم هذه المظاهر

- أ- أن الزكاة تعتبر محايدة في إطار بعض أنماط الأموال الخاضعة لها كالتقنين وعروض التجارة حيث تفرض سعراً موحداً ونصاباً موحداً.
- ب- أن الزكاة تتبنى معياراً موحداً بالنسبة لتقويم الوعاء، واستيفاء الزكاة داخل كل نمط من أنماط الأموال، فيما تأخذ بمعيار عيني كزكاة الزروع والأنعام، أو تأخذ بالتقويم بسعر السوق وقت الاستدعاء كزكاة عروض التجارة، وفقاً لما عليه الفقه والفكر المحاسبى الإسلامى (القرضاوى، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٤٢، ص ٣٤٣). وشحاتة حسين، بدون، ص ٨٧ وابن سلام، ١٩٧٥م).
- ج- تتبنى الزكاة معياراً موحداً لخصم الأعباء العائلية الحقيقية فلا تربط ذلك بشروط معينة كالإعفاءات العائلية في بعض الأنظمة الضريبية المعاصرة (شحاتة، حسين المرجع السابق، ١٠٥).

٢/٢/٦ مظاهر من عدم حياد الزكاة: من أهم هذه المظاهر

- أ- عدم شمول الوعاء إذا ما أخذنا بالأراء المضيقه لوعاء الزكاة.
- ب- اختلاف الأسعار الاسمية بين الأوعية المختلفة، وعلى سبيل المثال فإن سعر الزكاة على التقنين وعروض التجارة ٢,٥٪ بينما سعر زكاة الزروع إما ٥٪ أو ١٠٪.

ج- عدم خضوع غير المسلم للزكاة.

٣/٦ هل الزكاة محايدة اقتصادياً؟

هل نستنتج مما تقدم عرضه من مظاهر عدم حياد الزكاة أن الزكاة غير محايدة اقتصادياً؟ بداية ينبغي أن تتم دراسة هذه المظاهر دراسة متأنية تأخذ بالاعتبار الجوانب المختلفة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال فإن من مظاهر عدم حياد الزكاة التي ذكرناها تفاوت أسعارها بين الأوعية المختلفة إلا أنه لا ينبغي النظر إلى هذا التفاوت في الأسعار الإسمية بمعزل عن التفاوت في الوعاء. فسعر زكاة التجارة وإن كان منخفضاً بالنسبة لسعر زكاة الزروع إلا أن وعاء زكاة التجارة يشمل رأس المال والعائد معاً بينما وعاء زكاة الزروع هو الناتج فقط، كما أنه في إطار زكاة الزروع تختلف أسعار الزكاة باختلاف النفقات (دنيا، ١٩٩٨م ، ص ٢٤).

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن المعول عليه في الحكم على مدى حياد الضريبة من عدمه ليس توفر مظاهر عدم الحياد في ذاتها بل ما تتركه من تأثير على سلوك الناس في الاقتصاد محل الاعتبار على نحو يضر بالكفاءة الاقتصادية. وبافتراض أن الاقتصاد كان يحقق هذه الكفاءة في غيبة الاستقطاع، كما أن عدم الحياد قد يكون مطلوباً على النحو الذي يعالج أوجه القصور في الكفاءة.

ورغم أن دراسة مدى حياد الضريبة ينصرف عادة إلى جانب الاستقطاع فقط إلا أننا نرى أنه عند دراسة مدى حياد الزكاة ينبغي أن نأخذ بالاعتبار ليس فقط جانب الاستقطاع، بل أيضاً جانب الإنفاق وذلك لأن إنفاق الزكاة مخصص بمصارف ثمانية ثابتة، وأنه رغم وجود مساحة متاحة للحركة إلا أنها في نهاية المطاف حركة محدودة بحدود هذه المصارف وعلتها وحكمتها.

وفي ضوء ما تقدم فإننا سندرس تأثير الزكاة على الأثمان النسبية باعتبارها أداة موضوعية لترتيب البدائل في الاختيار، ومن ثم فإن ما يقع عليها من تأثير راجع إلى الزكاة يلحق بالضرورة عملية الاختيار بين البدائل المتاحة. كما سندرس تأثير الزكاة على خيار الادخار والاستهلاك وخيار الاحتفاظ بالسيولة، وخيار توليفة رأس المال الثابت والمتداول في المشروعات الاستثمارية.

١/٣/٦ تأثير الزكاة على الأثمان النسبية

سبق لنا ترجيح أن الزكاة لا تعتبر تكلفة على إنتاج الدخل وإنما تعتبر إنفاقاً له وأنه لا ينبغي نقل عبئها باعتبار أنها فريضة واجبة على المكف بها دون غيره وبالتالي فإن تباین استقطاعات الزكاة بين الأوعية المختلفة لا يتوقع أن يؤثر من هذا السبيل على الأسعار النسبية، ومن ثم فإن الزكاة في هذا الإطار تعتبر محايدة. هذا بالنسبة للمسلم، وأما بالنسبة لغير المسلم فإنه لا يتوقع أيضاً أن تتأثر خياراته نتيجة عدم خضوع أمواله للزكاة، وذلك بسبب عدم تغير هيكل الأسعار بعد فرض الزكاة. كذلك فإن ما قد يجب عليه من جزية يعتبر عموماً ضريبة مقطوعة على الرؤوس لا تختلف باختلاف الخيارات الاقتصادية المتاحة.

٢/٣/٦ ويقع أحد المستتبعات الهامة لفريضة الزكاة على الحياد الاقتصادي في جانب الاتفاق فالزكاة تؤخذ من أغنياء لترد عموماً على فقراء ومساكين، ويتوقع أن يترك ذلك تأثيراً على الهياكل الطلبية وعلى هيكل العرض أيضاً استجابة للتغيرات في الهياكل الطلبية وينعكس ذلك، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، على هيكل الأسعار على نحو يرجح معه إنتاج واستهلاك نسب أكبر من الضروريات والحاجيات في هيكل الناتج والاستهلاك الكلي.

٦/٣/٣ تأثير الزكاة على خيار الاستهلاك والادخار

من المعلوم أن الزكاة تؤخذ من أغنياء لترد على فقراء ومساكين هذا هو الاتجاه العام لإنفاق الزكاة، سواء أكان هذا الفقر أصيلاً أو مؤقتاً أو عارضاً. فإذا افترضنا أن الميول الحدية والمتوسطة لاستهلاك الأغنياء أقل من مثيلتها للفقراء فإن التحويلات من الأغنياء إلى الفقراء في نطاق الزكاة ستؤدي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك الكلي وانخفاض مستوى الادخار الكلي. غير أن الأمر قد يستدعي تحليلاً أكثر تفصيلاً ودقة فمن ناحية فإن الزكاة قد لا تعطى للفقراء والمساكين في شكل نقدي بل في شكل أدوات إنتاج أو آلة حرفة أو رأس مال تجارة وذلك لمن يستطيعون العمل والتكسب وكفاية أنفسهم بأنفسهم (القرضاوى، ١٩٨١م ج٢، ص ٥٦٤ - ص ٥٧١) كما أن الزكاة قد تؤول إلى أغنياء حال دفعها مثلاً لسداد دين غارم فتدفع لدائن من المرجح ألا يكون فقيراً، وكذلك فمن مصارف الزكاة أيضاً العاملون عليها وقد لا يكونون فقراء أيضاً... وهكذا. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن درجة أثر تحويلات الزكاة على كل من مستوى الاستهلاك الكلي (بالارتفاع) والادخار الكلي (بالانخفاض) تتوقف على عوامل عديدة أخرى، لعل من أهمها درجة عدالة توزيع الدخل والثروة، فمن المعقول أن نفترض مع بقاء العوامل الأخرى على حالها أن هذا التأثير سيكون في ظل درجة أعلى من عدالة التوزيع (وهو الوضع الأقرب للافتراض في اقتصاد إسلامي) أقل منه في ظل درجة أدنى من عدالة التوزيع.

وعلى أية حال فإنه حتى حال انخفاض مستوى الادخار الكلي نتيجة لتحويلات الزكاة فإن المعول عليه هو تأثير ذلك على الكفاءة الاجتماعية. فطالما أن هذا الانخفاض يصب في نطاق العدل في الوفاء بالحاجات لكل

الناس في المجتمع محل الاعتبار، وفي إطار الاعتدال ورعاية الأولويات، ويحقق أمثلة الاندثار على نحو يفي بحاجات المستقبل عند مستوى يساوى على الأقل مستوى الوفاء بالحاجات في الحاضر، فإن هذا الانخفاض في مستوى الاندثار الكلى يكون لصالح تحقيق الكفاءة الاجتماعية التى تعتبر العدالة ركناً ركيناً فيها. ولنا عود إلى ذلك بتفصيل أكبر بمشيئة الله.

وتستدعى دراسة مستتبعات الزكاة على خياره الاستهلاك والاندثار أن نعرض لمسألة إعفاء عروض القنية من الزكاة؛ ألا يشجع ذلك خيار الإنفاق على هذه العروض على حساب خيار الاندثار والاستثمار؟ في رأينا أن الحاجة إلى اقتناء عروض القنية حاجة معتبرة، ومن ثم فإن الإنفاق عليها حتى وإن تأثر بعدم شمولها بفرض الزكاة فإنه إنفاق على حاجة حقيقية، كما أن المفترض أن المسلم يلتزم بالاعتدال في الوفاء بالحاجات. والوفاء بالحاجات في إطار الاعتدال، ورعاية الأولويات من صلب الكفاءة في الاقتصاد الإسلامى.

٦/٣/٤ مستتبعات الزكاة على خيار الاحتفاظ بالسيولة

تفرض الزكاة على النقيدين إذا ما بلغا نصاباً وحال عليهما الحول الهجرى حتى وإن بقيا متعطلين، ويؤدى ذلك إلى تثبيط خيار الاحتفاظ بالسيولة وهو خيار قد يكون مطلوباً لتحقيق بعض الحاجات فما هى مستتبعات ذلك على الكفاءة؟

فى رأينا أن الإسلام لا يثبط من الوفاء بحاجة معتبرة، فبينما ينهى الإسلام عن الاكتناز فإنه يقر الاحتفاظ بالنقود لحاجة معتبرة تفى بأغراض مشروعة إسلامياً كالطلب على النقود لإجراء المبادلات وللاحتياط وطالما

كان ذلك في إطار الاعتدال (أبو الفتوح ، ١٩٨٥م ، ص ٥٧ إلى ص ٦٧)، وهذه الأغراض تتطلب الاحتفاظ بالنقود بمقادير محدودة، ولفترة تقل عادة عن حول هجري. وإذا ما كانت هذه الأرصدة كبيرة نسبياً (بحيث تبلغ نصاباً أو تزيد) وثمة حاجة للاحتفاظ بها لفترة طويلة (تبلغ حولاً هجرياً أو تزيد) فيمكن حال ذلك تشغيلها في استثمارات قصيرة الأجل تتمتع بمعدل عال من السيولة - ولحين الحاجة إليها - يمكن أن تدر عائداً لا يقل عن معدل الزكاة عليها.

وهكذا فإن فرض الزكاة على الأرصدة النقدية لا يثبط من الوفاء بحاجة حقيقية معتدلة ويحفز في ذات الوقت خيار الاستثمار على حساب خيار الاكتناز والذي يكون عادة اختياراً لا اضطراراً، ومن ثم فإن فرض الزكاة على الأرصدة النقدية المتعطلة لا يضر بالكفاءة بل يعزز تحقيقها.

٥/٣/٦ مستتبعات الزكاة على هيكل رأس المال وكفاءة رأس المال الثابت
تفرض الزكاة على رأس المال المتداول نقداً كان أو عروضاً، كذلك سبق لنا ترجيح إعفاء رأس المال الثابت من وجوب الزكاة. فما هي مستتبعات ذلك؟.

أ- هل يشجع ذلك على زيادة نسبة الأصول الثابتة في هيكل الأصول؟ وما أثر ذلك على التكلفة المتوسطة للنتاج ؟ ولسنا بصدد تقديم إجابة قاطعة على هذا التساؤل، وإنما سنكتفى بأن نعرض بعض الأفكار في هذا الصدد، ومنها: أن زيادة نسبة الأصول الثابتة في هيكل الأصول يتوقف - فيما يتوقف - على مدى تأثير ذلك على الربحية المقارنة لرأس المال المستمر في المشروع، وهذه الربحية يفترض ألا تتأثر بفرض الزكاة كما سبق أن رجحناه من أن الزكاة تعتبر

إنفاقاً للدخل لا تكلفة عليه. كما أن تأثير زيادة نسبة الأصول الثابتة على متوسط تكلفة الإنتاج سيتوقف - فيما سيتوقف - على نسب واتجاه التغير في كل من التكلفة المتوسطة المتغيرة والثابتة، المصاحبة لإحلال رأس المال الثابت محل رأس المال المتغير، كما يتوقف هذا التأثير أيضاً على أثر هذا الإحلال على حجم الناتج وجودته.

ب- هل يعتبر عدم إخضاع الأصول الثابتة للزكاة حافزاً سلبياً يتيح إمكانية ترك الأصول الثابتة دون مستوى التشغيل الكامل؟ وهذا تساؤل وجيه، ولكننا نرى أنه يحد من هذه الإمكانية أن ترك هذه الأصول عاطلة - اختياراً - أمر غير مرجح لأن تحويل رأس المال النقدي إلى رأس مال عيني في المجال الاقتصادي يعني عادة الرغبة في تشغيله تشغيلاً اقتصادياً رشيداً، كما أن تركه معطلاً يعني ضياع العائد على رأس المال النقدي المستثمر فيه وهو - عادة - كبير نسبياً. والاحتمال الأقوى هو أن عدم الاستغلال الكامل لهذه الأصول إنما يكون عادة لأسباب أخرى غير اختيارية منها انخفاض الطلب على منتجات المشروع وانخفاض الأثمان على نحو لا يمكن معه تغطية جزء من التكاليف الثابتة أو تغطية إجمالي التكاليف المتغيرة.

المبحث السابع: أهم المستتبعات على عرض العمل والاستثمار

١/٧ أهم المستتبعات على عرض العمل

من المعلوم أن الاستقطاع الضريبي يمكن أن يؤثر على عرض العمل من خلال تأثيره على الحافز على العمل، وكذلك من خلال تأثيره على المقدرة على العمل. وبالنسبة لتأثير الاستقطاع الضريبي على الحافز على العمل يمكن أن يفرق فيه بين أثرين: أثر الإحلال، ويتمثل في إحلال الفراغ والنشاط غير السوقي الذي لا يخضع للاستقطاع محل العمل والاستهلاك، وأثر الدخل حيث يكون الفرد مضطراً لبذل ساعات عمل أكثر للاحتفاظ بمستوى معين من الاستهلاك.

ويعتمد أثر الإحلال على السعر الضريبي الحدى، ويعتمد أثر الدخل على العبء الضريبي الإجمالى ومن ثم على السعر المتوسط للضريبة، وفي ظل نظام نسبى حيث يكون الخصم الضريبي نسبة من الدخل لأى مكلف، فإن السعر الحدى للضريبة سيكون هو نفسه السعر المتوسط لها. وكلما كان العبء الضريبي الحدى أكثر تصاعدياً كلما ارتفع المثبط الحدى للعمل، وكلما كانت استجابة عرض العمل للتغيرات في عائده بعد فرض الضريبة قوية كلما كانت التكاليف الاقتصادية لفرض الضريبة على العمل أكبر. (Slemord & Bakija, opcit., pp. ١٠٣ - ١٠٨).

١/١/٧ مستتبعات الزكاة على الحافز على العمل

سبق ورجحنا أن الزكاة تعتبر - بصفة عامة - ضريبة نسبية، ومن ثم فيمكن لنا أن نقرر أنها تتلافى المثبطات التصاعدية على الحافز على العمل. وبالإضافة إلى ذلك يمكننا في هذا الصدد أن نسجل للنظام الذى يطبق الزكاة إلزامياً ما يلى:

١- إن العبء الإجمالى للاستقطاعات العامة كما رجحنا من قبل يكون في النظام (أ) أقل منه في النظام (ب) فضلاً عن أن إخراج الزكاة يفترض أن يعظم لدى المكلف بها عائد التزامه بالشرعية. ولا شك أن العبء الأقل باعتباره تكلفة على عائد العمل يعنى عائداً أقل انخفاضاً عما لو كان العبء أكبر.

٢- يرى بعض الكتاب أن الرواتب والأجور لا تؤخذ منها زكاة أصلاً إنما تؤخذ زكاة النقود بشروطها (المصرى، المرجع السابق، من ص ٣١٥ إلى ص ٣١٧. وشحاتة، شوقي إسماعيل، ص ٢١١، ص ٢١٢). ويرى بعض آخر من الكتاب وجوب الزكاة في الرواتب والأجور على أن تفرض عليها الزكاة بمقدار ربع العشر من صافى الراتب أو الأجر (القرضاوى، المرجع السابق من ص ٥٠٣ إلى ٥١٨). وعلى رأى الأول تنتفى بالمرة أية مشبطات للحافز على العمل بطريقة مباشرة لعدم وجوب الضريبة أصلاً، وعلى رأى الآخر فإن سعر الضريبة المرجح يعتبر سعراً معتدلاً.

٣- أن زكاة الرواتب والأجور حال فرضها، ومثلها في ذلك مثل عامة الأموال التى تجب فيها الزكاة، وعاؤها العفو بعد استئزال الحاجات الأصلية للمكلف ومن ثم فإن عباها يقع على أولوية أدنى لدى المكلف تلى ضرورياته وحاجياته.

٤- أن الزكاة لا تحل لغنى أو قادر على العمل لحديث الرسول ﷺ "لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى" (سنن أبى داود، الزكاة، من يعطى من الصدقة وحد الغنى، ١٣٩٢) "قال بن الملك لا تحل الزكاة لمن أعضاؤه صحيحة وهو قوى يقدر على الاكتساب بقدر ما يكفيه وعياله. وبه قال

الشافعي..... وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز له أخذ الصدقة إذا لم يملك مائتي درهم فصاعداً (رواه سفيان) (أبأدى، ١٩٧٩، ج ٥، ص ٤٢، ص ٤٣).

٥- التفتير النفسى من أخذ الزكاة لغير ما ضرورة معتبرة شرعاً (كالعجز عن العمل) حيث سماها الرسول ﷺ أوساخ الناس. يقول صلى الله عليه وسلم "إن الصدقة لا تتبغى لآل محمد إنما هى أوساخ الناس" (صحيح مسلم، الزكاة، ترك استعمال آل النبى على الصدقة، ١٧٨٤). فالمفترض أن يربأ الإنسان بنفسه - عادة - أن يكون من آخذى الزكاة، ويثبط ذلك من إمكانية التأثير السلبى للزكاة على الحافز على بذل العمل والجهد.

٢/١/٧ أهم المستتبعات على المقدر على العمل

يمكن مناقشة هذه المستتبعات من خلال دراسة مستتبعات الزكاة استقطاعاً وإنفاقاً على المقدرة البدنية على العمل (من خلال الإسهام في توفير المستوى المناسب من الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية والاجتماعية) على نحو يعزز استمرار المقدرة البدنية على العمل، وكذا من خلال دراسة مستتبعات الزكاة على درجة توفر التأهيل والمهارات اللازمة للقيام بالعمل من تعليم وتدريب وبما في ذلك أدوات ممارسة المهن والحرف، وفى إطار ذلك يمكن أن نرصد الملامح الهامة الآتية بالنسبة لنظام الزكاة:

١- إن الزكاة تؤخذ من أغنياء ممن توفر في أموالهم الزكوية النصاب بعد خصم عبء الحاجات الأصلية، فلا تفرض الزكاة على أموال مشغولة بهذه الحاجات بما فيها آلة الحرفة والمهنة، بل تفرض على العفو من الأموال فلا تمس والحال كذلك كفاية المكلفين بها لأن مقصدها إغناء

الفقراء لا إفقار الأغنياء. فعن ابن عباس رضى الله عنهما "أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإن أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم" (صحيح البخارى ، الزكاة، وجوب الزكاة، ١٣٠٨).

٢- يعطى الفقير والمسكين من الزكاة ما يحقق كفايته، ويدخل ضمن هذه الكفاية "ما يحتاج إليه هو ومن يعولهم من مطعم وملبس ومسكن وأثاث وعلاج وتعليم أولاده وكتب علم إن كان لازماً لأمثاله، وكل ما يليق به عادة من غير إسراف ولا تقتير" (من فتاوى الندوۃ الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة، بيت الزكاة بالكويت، ١٩٩٨م، ص ٤٤٦)، وأما "من يحسن حرفة تكفيه لائقة.. فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثرت، أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه لذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلده فيما يظهر، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والنواحى، وتقديرهم ذلك في أرباب المتاجر باعتبار تعارفهم" (الرملى ، ١٩٣٨، ج ٦، ص ١٥).

وهكذا فإن الزكاة لا تسهم فقط في الحفاظ على المقدرة البدنية على العمل بتوفير متطلبات الغذاء والملبس والمسكن والرعاية الصحية، بل تسهم أيضاً في تعزيز المقدرة على العمل بالتزويد بالمهارات من خلال التعليم والتدريب من أموال الزكاة. وأخيراً فإن الزكاة تجعل المقدرة على العمل أمراً واقعياً عندما تمد القادر على العمل بآلة حرفة أو رأس مال تجارة وغيرهما من أدوات وعناصر الإنتاج المختلفة.

٢/٧ أهم المستتبعات على الاستثمار

يمكن دراسة هذه المستتبعات من زاويتين، الزاوية الأولى: الزكاة كاستقطاع، والثانية: التحويلات المتعلقة بالزكاة.

١/٢/٧ الزكاة كاستقطاع

١- سبق لنا واقترحنا أن عبء الضريبة بالنسبة للمكلف في النظام (أ) يمكن أن يكون أقل وأضبط منه في النظام (ب) ويقترح أن يترك ذلك أثرًا إيجابيًا على الاستثمار من ناحيتين على الأقل: الناحية الأولى أن العبء الأقل يعني حال اعتباره تكلفة على عائد الاستثمار عائدًا أقل انخفاضًا عما لو كان هذا العبء أكبر، والناحية الأخرى أن ضبط العبء يحقق اليقين لدى المستثمر فيما يتعلق باستحقاق الزكاة بحيث يمكن توقع الاستحقاقات الزكوية مقدما بما في ذلك معرفة متى، وأين، وكيف تتم جباية الزكاة، ويسهم ذلك في تخفيض درجة المخاطر عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات على نحو يمكن معه أن نقترح تأثيرًا إيجابيًا على الكفاية الحدية للاستثمار.

٢- النماء شرط لوجوب الزكاة سواء كان المال الذي تؤخذ منه الزكاة ناميًا بالفعل أو قابلاً للنماء واشتراط الحول في أموال زكوية مرصدة للنماء هو باعتبار كفايته عادة لتحقيق النماء فيها. يقول ابن قدامة "فإن قيل الزكاة تتكرر في النصاب الواحد بتكرر الحول، ثم الحول شرط وليس بسبب قلنا التكرار باعتبار تجدد النمو، فإن النماء لا يحصل إلا بالمدة فقدر ذلك الشرع بالحول تيسيرًا على الناس (ابن قدامة، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤٩، ص ١٥٠). واشتراط النماء يعني فيما يعني استبعاد الأصول الثابتة كوعاء للزكاء ويؤمن - عادة

- سيما في ظل الأسعار المعتدلة للزكاة أن يقع عبء الزكاة على جانب من الربح وليس على رأس المال (ثابتاً كان أو متداولاً) ويقترح أن يسهم ذلك في الحفاظ على رأس المال وتعزيز تراكمه. كذلك فإن إيجاب الزكاة على الأموال النامية بالقوة يقترح أن يوفر حافزاً على عدم ترك الأموال التي يمكن أن تكون محلاً لوجوب الزكاة فترة طويلة تبلغ حوالاً هجرياً أو تجاوزه عاطلة؛ ومن ثم يقترح أن يثبط ذلك خيار الاكتناز مقابل خيار الاستثمار على النحو السابق تحليله.

٣- سبق لنا اقتراح أن الزكاة ضريبة نسبية، ومن ثم فهي لا تضع تكلفة على بذل المزيد من الجهد والاستثمار على خلاف بعض الضرائب التصاعدية التي قد تصل إلى حد يسبب التوقف عن ارتياد مزيد من العمل والاستثمار. وقد اقترح بعض الاقتصاديين أن الأخذ بنظام للضريبة النسبية يرجح إلى حد كبير زيادة في الدخول في الاقتصاد الأمريكي تقدر بنسبة ٦٪ (Slemord & Bakija, op.cit., ٨٥).

وبالنسبة لزكاة الأنعام يقترح أن يحفز وجود الأوقاص بين الفرائض أن تكون التغيرات في حجم النشاط كبيرة للاستفادة من الإعفاء الزكوي للأوقاص، والتغيرات الكبيرة تعني أحجاماً أكبر من الاستثمار.

٤- تعتمد الزكاة عند تحديد وقياس المال الخاضع للزكاة على مبدأ النماء حقيقة أو تقديرًا بالنسبة للأموال التي تجب فيها الزكاة بينما تطبق المحاسبة الضريبية مبدأ الإيراد والدخل (شحاتة ، حسين، المرجع السابق، ص ١٠٣) ويتلافى ذلك مشاكل ناجمة عن تقدير الدخل مثل

التعاريف المختلفة للدخل والاختلاف بين الدخل الضريبي والدخل الاقتصادي. ومن العلوم أن هذه الاختلافات يمكن أن تؤدي إلى مستتبعات ضارة على تخصيص الموارد نتيجة لتأثر عملية التخصيص باعتبارات ضريبية غير مقصودة. وهذا فضلاً عما يترتب على هذا الاختلاف من زيادة في الإنفاق على مسك الدفاتر وأعمال المحامين والمحاسبين (Shoven & Taubman, ١٩٨٠, pp., ٢٠٥).

٥- في تطبيق أسعار الزكاة فإن وعاء الزكاة في الأموال النقدية هو رأس المال النقدي والربح، وكذلك فإن وعاء الزكاة في التجارة هو رأس المال المتداول (العروض والنقود) والربح. وحيث الزكاة نسبة مئوية من هذا الوعاء، فإنه مع تزايد الأرباح فإن سعر الزكاة منسوباً إلى هذه الأرباح يتناقص (على، المرجع السابق، من ص ٢١ إلى ص ٢٣) ويقترح أن يكون ذلك حافزاً على زيادة الأرباح والاستثمار، وكذا تخصيص الأموال في استثمارات أكثر ربحية.

٢/٢/٧ التحويلات من خلال الزكاة

من المعلوم أن الزكاة تؤخذ من أغنياء بعد استئزال الحوائج الأصلية للمزكين، ومن ثم يتوقع أن تؤخذ من عفو أموال يفترض أن النسبة الغالبة منها توجه إلى الاندثار (والاستثمار) والإنفاق في سبيل الله بالاضافة الى الزكاة. ومن المعلوم أيضاً: أن الزكاة تنفق في مصارف ثمانية حددتها حصراً الآية القرآنية الكريمة "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (الآية ٦٠ من سورة التوبة). وفيما يلي نتتبع هذه

المصارف لتتعرف عليها ونحاول أن نستقصى ونحلل مستتبعات التحويلات من مؤتين الزكاة إلى المتلقين لها (من خلال هذه المصارف) على الانخار والاستثمار.

١/٢/٢/٧ مصرف الفقراء والمساكين: تتعدد التعاريف الفقهية للفقراء والمساكين ونميل للأخذ - من بينها - برأى الإمام ابن حزم الذي يرى أن "الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلاً والمساكين هم الذين لهم شيء لا يقوم بهم"، ومن أقوى ما استدلل به الإمام في هذا الصدد الآية القرآنية الكريمة "أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر" (من الآية ٧٩ / الكهف) فأسماهم الله تعالى مساكين ولهم سفينة (ابن حزم ج ٦ ، ص ١٤٨) لأنها لا تحقق كفايتهم.

وهؤلاء الفقراء والمساكين يفترض أن ميولهم الحدية والمتوسطة للاستهلاك أكبر من نظيرتها للأغنياء مؤتين الزكاة ، وذلك لأن الفقراء والمساكين من فاقدى أو ناقص الكفاية بينما يفترض في الزكاة أن تؤخذ من عفو أموال مخرجيها ولا تمس كفايتهم "ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو" (من الآية ٢١٩ من سورة البقرة). غير أن من بين الفقراء والمساكين من يمكن تأهيلهم للعمل والاحتراف والاتجار، وهؤلاء أجاز الفقهاء أن تعطى لهم الزكاة في شكل أداة حرفة أو رأس مال تجارة، بل ويقترح البعض أن تقام لهم مشاريع جماعية خاصة بهم تملك لهم (منازع ، ١٩٩٨م ، من ص ٢٣ إلى ص ٢٥). وفي ضوء ما تقدم فإن ما ينفق على هذين المصرفين إما أن يتوجه إلى مجالات استهلاكية أو استثمارية ولا يتوقع عادة أن يكتنز. ولذلك فمن المتوقع ألا يترتب على إنفاق الزكاة من خلال هذين المصرفين نقص في

الطلب الإجمالي في الاقتصاد محل الاعتبار، وما يمكن أن يتوقع هو تغير في هيكل هذا الطلب لصالح زيادة الطلب الاستهلاكي.

٢/٢/٢/٧ مصرف العاملين على الزكاة: والعاملون على الزكاة هم كل من يعمل في إدارة شؤون الزكاة، ويعطون القيمة العادلة لأعمالهم، قال أبو عبيد عن العاملين على الزكاة "فإنما لهم بقدر سعيهم وعملتهم، ولا يخسون منه شيئاً ولا يزدون عليه" (ابن سلام، المرجع السابق، ص ٧٢١). ويرى أبو يوسف أن يعطوا ما يكفيهم (أبو يوسف، ص ٨١) ولا تعارض في الحقيقة بين الرأيين، فإن كانوا أغنياء أعطوا قدر عملتهم، وإن كانوا فقراء تكمل لهم كفايتهم (من مصرف الفقراء) إن لم تقم بهم أجورهم.

ويمكن لنا توقع تقارب الميول الاستهلاكية للعاملين على الزكاة من الأغنياء مع نظيرتها الخاصة بمخرجي الزكاة، كما يمكن لنا أيضاً توقع أن تكون الميول الاستهلاكية للعاملين الفقراء أكبر من تلك الخاصة بمخرجي الزكاة.

٣/٢/٢/٧ مصرف المؤلفة قلوبهم: المؤلفة قلوبهم أقسام ما بين كفار ومسلمين (القرضاوى، المرجع السابق، من ص ٥٩٥ إلى ص ٥٩٨) يعطون من الزكاة لأسباب عديدة فمنهم:

- ١- من يرجى بعطيته إسلامه وإسلام قومه.
- ٢- من يخشى شره، ويرجى بإعطائه كف شره وشر غيره معه.
- ٣- من دخل حديثاً في الإسلام.
- ٤- سادات المسلمين يعطون رجاء إسلام نظرائهم رغبة في نيل العطايا.

- ٥- مسلمون في الثغور وحدود بلاد الأعداء يعطون لما يرجى من دفاعهم عن وراءهم من المسلمين إذا هاجمهم العدو.
- ٦- مسلمون نحتاج إليهم لجباية الزكاة ممن لا يعطيها إلا بنفوذهم وتأثيرهم إلا أن يقاتلوا.

وهذا المصرف لم يزل قائماً وإن اختلف فيمن كان يدخل ضمنه اليوم، وهو ما رجحه أبو عبيد قائلاً "لأن الآية (آية مصارف الزكاة) محكمة لا نعلم لها ناسخاً من كتاب ولا سنة" (ابن سلام، المرجع السابق، ص ٧٢٢).

ومما تقدم يتبين أن من بين من يأخذون من هذا المصرف الداخلين في الإسلام حديثاً ومنهم أغنياء وفقراء، وينطبق عليهم من حيث ميولهم الاستهلاكية تحليلنا السابق لسلوك الفقراء والأغنياء ممن يأخذون من مصارف الزكاة المختلفة. كذلك فمن بين من يأخذون من هذا المصرف أيضاً غير مسلمين فإن كانوا مقيمين في بلاد المسلمين فإنهم قد يكونون فقراء أو أغنياء، ولا يمكن الجزم بسلوكهم الاستهلاكي الذي قد يتصف بالإسراف والخيلاء. وإما إن كانوا غير مقيمين في بلاد المسلمين فإن ما يصل إليهم من الزكاة قد يمثل تسرباً من دورة الإنفاق في بلد الزكاة.

٧/٢/٢/٤ مصرف في الرقاب: فتصرف الزكاة في فك الرقاب أى في تحرير العبيد والإماء من العبودية والرق، ويصح في مذهب الإمام أحمد أن يفك من الزكاة الأسير المسلم، ويرى الشيخ محمد رشيد رضا أن السهم في الرقاب مصرفاً في تحرير الشعوب المستعمرة من الاستعباد إذا لم يكن له مصرف تحرير الأفراد (القرضاوى، المرجع السابق، من ص ٦١٢ إلى ص ٦٢١). وتؤول الزكاة من خلال هذا المصرف إلى مالك الرقبة، وقد لا يكون مسلماً أو مقيماً في بلاد والمسلمين كما قد تؤول أيضاً إلى شعوب

إسلامية أخرى، وقد تصرف في إطار ذلك على أوجه استهلاكية معيشية كما قد تصرف في شراء السلاح ... إلى غير ذلك. وعلى الصعيد النظري يصعب تعقب مآل أموال الزكاة إلى الاستهلاك أم إلى الاستثمار - ومعرفة مستبعات التحويلات من خلال هذا المصرف على الهياكل الطلبية. ويمكن توقع أن جانباً من هذا الإنفاق سيتم داخل البلد محل الاعتبار ويؤول إلى أغنياء مسلمين ذوي ميول استهلاكية متقاربة مع ميول مخرجي الزكاة ، كما قد يؤول إلى أغنياء غير مسلمين لا يمكن الجزم بسلوكهم الاستهلاكي أو إن رجح أن يتقارب أيضاً مع سلوك مخرجي الزكاة اللهم ما تعلق بالاعتدال سيما فيما يخص مشروعية محل الاستهلاك. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن نتوقع أيضاً أن جانباً من هذا الإنفاق سيتم خارج بلد الزكاة الأمر الذي قد يمثل تسرباً من دائرة الإنفاق المحلي الإجمالي.

٥/٢/٢/٧ مصرف الغارمين: "الغارمون" هم الذين استدانوا في غير معصية الله، ثم عجزوا عن القضاء فلم يجدوا مალًا ولا عرضًا يقضون منه. قال مجاهد "الغارمون" قوم ركبتهم الديون في غير فساد ولا تبذير كمن احترق بيته أو أصابه السيل فذهب متاعه أو استدان على عياله وقال قتادة "الغارمون" قوم غرقتهم الديون في غير سرف ولا تبذير ولا فساد" (الطبري ، ١٩٩٧م ، ج ٤ ، ص ١٨١) وجاء بالمبسوط "وأما قوله تعالى "الغارمين" فمنهم المدينون الذين لا يملكون نصاباً فاضلاً عن دينهم، وقال الشافعي رحمه الله تعالى المراد تحمل غرامة في إصلاح ذات البين، وإطفاء الثائرة بين القبيلتين" (السرخسي ، المرجع السابق، ج ٣ ، ص ١٠). والغارمون نوعان نوع غرم لمصلحة نفسه، ونوع غرم لمصلحة الغير كإصلاح ذات البين، ويعطى الغارم من هذا المصرف ما يفي بحاجته.

ومن الواضح أن إنفاق الزكاة ضمن هذا المصرف يؤول إلى دائنتين للغارمين، والدائتون عادة أغنياء، ولذلك فإن التحويلات من خلال هذا المصرف قد لا تؤثر كثيرا في مستوى الاستهلاك الكلي نظراً لما يمكن أن يفترض من تقارب الميول الاستهلاكية للمعطى. الأخذ من هذا السهم.

٦/٢/٢/٧ مصرف في سبيل الله: سبق وأخذنا بالرأى المرجح لكون سبيل الله كمصرف للزكاة ينصرف إلى المعنى الخاص له أى ما يصرف في نصرة الإسلام وإعلاء كلمة الله في الأرض مثل تجهيز العزاة والمرابطين على الثغور والمنافحين عن الإسلام بألسنتهم وأقلامهم، وتحرير أرض الإسلام من حكم الكفار. هذا ويقترح بعض الفقهاء صورا معاصرة لأوجه الإنفاق من هذا المصرف من أهمها (إدريس ، ١٩٩٨ ، ص ٢٢):

١- تدريب الجنود الذين يتطوعون للدفاع عن الأقليات المسلمة.

٢- إنشاء مصانع لإنتاج الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربى.

٣- مساعدة الدويلات الإسلامية في جهادها من أجل الاستقلال.

٤- تمويل طبع الكتب التى تظهر وجه الإسلام الصحيح وتعاليمه.

ويتبين مما تقدم أن أموال الزكاة المنفقة ضمن هذا المصرف يمكن أن تظل بداخل بلد الزكاة ويمكن في إطار ذلك أن تصل إلى أيدي الأغنياء مثلما تصل إلى أيدي الفقراء لأنه من ناحية تتفق المذاهب الأربعة باستثناء مذهب الحنفية على إعطاء المجاهد من الزكاة ولو كان غنياً ومن ناحية أخرى، فإن أغنياء من غير المجاهدين يمكن أن يأخذوا من هذه الأموال من خلال أوجه الإنفاق الأخرى المذكورة ضمن هذا المصرف، وفي هذه الحالة فإن منطق

التحليل السابق للسلوك الاستهلاكي للاغنياء والفقراء ممن يأخذون من أموال الزكاة مقارناً بالسلوك الاستهلاكي لمخرجي الزكاة سيطرد ضمن هذا المصروف أيضاً. وأما إذا آلت أموال الزكاة إلى خارج بلد الزكاة فإن ذلك سيعنى تسرباً لهذه الأموال من دائرة الإنفاق المحلي الإجمالي.

٧/٢/٢/٧ مصرف ابن السبيل : تتفق المذاهب الأربعة على أن ابن السبيل هو الغريب المحتاج وينفرد الشافعية بإضافة المبتدئ للسفر (الجزيري، بدون، من ص ٦٢١ إلى ص ٦٢٦) والحكمة في العناية بابن السبيل هي: أن الإسلام دعا إلى السياحة، ورغب في السفر والجهاد في سبيل الله، وأداء الحج (القرضاوى ، المرجع السابق، ج ٢ ، من ص ٦٧٢ ، إلى ص ٦٧٤) وقد تكون الحكمة أيضاً أن الإسلام يحصّن أتباعه ضد العوز حيثما وأينما كانوا، ومن ذلك رعايته لتفاقدى وناقصى الكفاية (الفقراء والمساكين) ومن طراً عليهم طارئ يمس كفايتهم (الغارمون) ومن انقطع عما يحقق كفايته (كأبن السبيل) والمنقطع للجهاد (في سبيل الله) كما يعمل الإسلام على إطلاق القوى الخلاقة لتحقيق الكفاية (مصرف في الرقاب).

وعلى أية حال فإن ما ينفق على أبناء السبيل هو عادة إنفاق استهلاكي كنفقة نقلهم إلى أوطانهم، وقضاء حوائجهم كما ينفق على إقامة دور الايواء وغيرها. وكذلك فإن هذا الإنفاق يكون عادة في بلد الزكاة باستثناء ما يتبقى مع ابن السبيل بعد مغادرته فيعتبر في هذه الحالة تسرباً من دائرة الإنفاق المحلي الإجمالي في بلد الزكاة.

٨/٢/٢/٧ تحليل إجمالي المصارف الزكاة: في ضوء ما تقدم يمكن أن يتبين:

- ١- أن هناك مصرفين من مصارف الزكاة مخصصان للفقراء والمساكين، كما أن هناك فقراء ومساكين يستفيدون ضمن مصارف أخرى للزكاة

كالمؤلفة قلوبهم، وأبناء السبل، بل إن الزكاة عموماً تؤخذ من أغنياء لترد على الفقراء، ويفترض عموماً أن الميول الاستهلاكية للفقراء والمساكين أكبر من الميول الاستهلاكية للأغنياء.

٢- أن هناك من بين من تؤول إليهم الزكاة فئات لا يمكننا على المستوى النظري أكثر من ترجيح كون ميولهم الاستهلاكية الحديثة والمتوسطة يمكن أن تكون متقاربة مع نظيراتها الخاصة بمؤتبي الزكاة، ومثال ذلك من تؤول إليهم الزكاة من الدائنين ضمن مصرف الغارمين.

٣- أن هناك جانباً من الزكاة قد يؤول إلى أشخاص أو جهات خارج بلد الزكاة إلى مسلمين، أو غير مسلمين، ضمن أوجه إنفاق بعض المصارف كمصرف المؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله وقد يستتبع ذلك قدر من التسربات من دائرة الإنفاق المحلي الإجمالي الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً على الطلب الإجمالي في الاقتصاد محل الاعتبار. غير أنه قد يُحَدَّ من ذلك توقع ارتفاع الميل الحدي (والمتوسط) للاستهلاك على المستوى الكلي بما يترتب على ذلك من ارتفاع قيمة المضاعف بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه التسربات تتم من خلال إنفاق يسهم في تأمين الدولة إما بطريقة مباشرة بحماية حدودها، أو بطريقة غير مباشرة بتحرير شعوب الأمة التي تنتمي إليها الدولة.

٤- أن توقع ارتفاع الميلين الحدي والمتوسط للاستهلاك على المستوى الكلي يمكن ألا يعتبر مستتبعا سلبيا للزكاة إذا ما كان يسهم في تحقيق عدالة توزيع الدخول والثروات. فمن ناحية فإن هذه العدالة مطلب من مطالب تحقيق الكفاءة بمفهومها في الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق برعاية إشباع

الحاجات بحسب أولوياتها وتحقيق حد الكفاية. ومن ناحية أخرى فإن هذه العدالة قد تكون مطلباً من مطالب تكافؤ الهياكل الطنسية وهياكل العرض في الاقتصاد. وذلك أنه قد يترتب على وجود خلل في هيكل الطلب الكلي ناجم عن خلل في هيكل توزيع الدخل وجود قصور في الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية عن العرض الكلي من هذه السلع. وباعتبار أن الطلب على السلع الاستثمارية مشتق من الطلب على هذه السلع الاستهلاكية فإنه في نهاية المطاف ينخفض الطلب على الاستثمار ذاته، وتكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

هـ- أن هناك أوجهاً للانفاق ضمن بعض مصارف الزكاة تمثل استثمارات مباشرة ومنها:

أ- الاستثمار في رأس المال البشري ضمن مصرف الفقراء والمساكين بالانفاق على تعليمهم وتدريبهم وتوفير حد الكفاية لهم بما يسهم في تأمين القدرة العقلية والجسدية على العمل وزيادة الإنتاجية. ويدخل ضمن الاستثمار في رأس المال البشري أيضاً تحرير العبيد والإماء، فالحرية نقطة البدء للعمل والانطلاق والإبداع.

ب- الاستثمار في رأس المال المادي ضمن مصرف الفقراء والمساكين عن طريق تمليك القادرين على العمل منهم رؤوس أموال وأدوات إنتاج، بل وإقامة مشروعات لهم من زكاتهم المستحقة. ويدخل ضمن الاستثمار في رأس المال المادي أيضاً إقامة الصناعات العسكرية ومراكز أبحاث تصنيع وتطوير السلاح ومرود ذلك على البحث العلمي وتطوير الصناعات المدنية أيضاً.

٦- أن الإنفاق على الدفاع ضمن مصرف في سبيل الله بما يسهم في تحقيق أمن الدولة والمجتمع وكذا الإنفاق على إصلاح ذات البين بما يسهم فيه ذلك من تحقيق الوئام داخل المجتمع، كل ذلك يسهم في توفير بيئة مواتية للاستثمار.

٧- أن وجود مصرف للغارمين يمكن منه سداد ديون المتعثرين من المستثمرين (من غير تقصير منهم) يسهم في منع الإفلاس وتوقف استثمارات قائمة.

٨- أن ما ورد في البنود ٥ ، ٦ ، ٧ يمكن أن يسهم في رفع الكفاءة الحديثة للاستثمار والتشجيع على الاستثمار وارتداد المخاطرة نتيجة لتوفر قدر أكبر من العمالة المدربة وتوفر مزيد من الصناعات الهيكلية والبيئة الآمنة للاستثمار بالإضافة إلى تأمين المستثمرين ضد مخاطر التعثر في الاستثمار بإقالة عثراتهم من خلال مصرف الغارمين.

المبحث الثامن: أهم المستتبعات على عدالة التوزيع

تتصرف العدالة في تناولنا الراهن إلى زاويتين: عدالة توزيع عبء الزكاة بين المكلفين وعدالة توزيع الدخل والثروة. ومقصودنا في الحالتين هو الوقوف على أهم المستتبعات المترتبة على الزكاة في هذا الصدد.

١/٨ عدالة توزيع عبء الزكاة

في الدراسات المالية العامة التقليدية يستخدم عادةً معياران للحكم على مدى عدالة توزيع العبئ الضريبي وهما معيارا المساواة الأفقية وتعنى المعاملة المتساوية للمتساوين والمساواة الرأسية وتعنى معاملة غير المتساوين بعدالة. وينصرف مفهوم التساوي إلى التساوي في مستوى الدخل النقدي بما في ذلك التحويلات (Shoven & Taubman op. cit, p. ٢٠٤) والواقع أن كلاً من المعيارين يتضمن الآخر فمطلب المساواة بين الأشخاص المتساوين يحمل ضمناً معنى عدم المساواة بين الأشخاص المختلفين، كما أن المطلب الأخير يفقد مغزاه إذا لم يتحقق المطلب الأول (بركات ، والكفراوي، ١٩٨٤ ، ص ٣٣٣).

١/١/٨ المساواة الأفقية

هل تعامل الزكاة المتساوين بمساواة ؟

للإجابة على هذا التساؤل نعرض لبعض خصائص الزكاة ودلالاتها

في هذا الصدد:

١- تتميز الزكاة بالعمومية في التطبيق بتوحد وشمول شروط وجوبها. فبالإضافة إلى الشروط الأخرى لوجوب الزكاة فإن جميع المكلفين يستقون في أن وعاء الزكاة هو بصفة عامة العفو من المال النامي أو القابل للنماء، كما أنه في تحديد هذا الوعاء تخصم كافة الحاجات الأصلية للمكلف ومن يعول مهما عظم مقدارها أو تفاوتت بين المكلفين بالزكاة مادامت في إطار الاعتدال ولا تجاوز نصوص أو مقاصد الشريعة الإسلامية بصفة عامة.

٢- أن التفاوت في الأسعار الإسمية أو الحقيقية للزكاة بين أوعيتها المختلفة هو تفاوت يمكن القول أنه يحقق المساواة لأن المساواة التي تأخذ فقط بالاعتبار قيمة أو مقدار الوعاء قد تؤدي إلى عدم مساواة حقيقية. فالزكاة لا تأخذ بالاعتبار فقط مقدار أو قيمة الوعاء بل أيضاً أموراً أخرى ذات صلة وثيقة بتحديد المقدرة التكليفية للمول. فالتفاوت في أسعار الزكاة يكون عموماً نتيجة لمثل هذه الأمور الأخرى مثل تفاوت التكاليف وجهد العمل المبذول في تحقيق الإيراد أو الدخل باعتبار أن تفاوت التكاليف يؤثر في مقدار الإيراد الصافي، وباعتبار أن العمل يعتبر مصدراً ضعيفاً بالنسبة لرأس المال. ولذلك نجد التشريعات الضريبية تميز بين مصادر الدخل بحسب درجة استمرارها وذلك بتطبيق سعر منخفض على دخل العمل وسعر مرتفع على الدخل الناتج من رأس المال وسعر متوسط على الدخل المختلط (المرجع السابق، من ص ١٧٣ إلى ص ١٧٥) وقد لاحظ بعض الفقهاء أثر الجهد والنفقة في أسعار الزكاة: يقول الإمام ابن تيمية عن اتجاه الشارع في الزكاة "وجعل المأخوذ على

حساب التعب فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله تعباً فيه الخمس ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس، وهو العشر فيما سقته السماء، وما فيه التعب من طرفيه فيه ربع الخمس، وهو نصف العشر فيما سقى بالنضح وما فيه التعب طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر" (ابن تيمية، بدون، ص ٢٥ ، ص ٨).

٣- أن الزكاة من حيث تنظيمها الفني تعتبر ضريبة نوعية، ومن المعلوم أن الفكر الضريبي يرى أن الضرائب النوعية تتجافى مع عدالة توزيع الأعباء الضريبية من ناحيتين، الأولى ما يمكن أن يكتنفها من ازواج ضريبي بسبب تعدد الأحكام والنظر إلى كل ضريبة بطريقة منفصلة. وأما الناحية الثانية فإن الضرائب النوعية هي أصلاً ضرائب عينية لا تراعى فيها الظروف الشخصية للمول. وإلى جانب هذه المثالب فإن الفكر الضريبي ينسب إلى الضرائب النوعية ميزه فيما يتعلق بعدالة توزيع الأعباء الضريبية تتمثل في أن هذه الضرائب تمكن السلطات المالية من التمييز بين فروع الدخل وتخير أساليب التقدير والجباية الأكثر ملاءمة لكل فرع والسماح بتتويع المعاملة المالية حسب مصادر الدخل (بركات ، والكفراوي، المرجع السابق، ص ١٧٧ ، ص ١٧٨). والواقع أن مزايا الضرائب النوعية توجد بالفعل في الزكاة، ففي الزكاة تنوع في المعاملة المالية حيث تفاوت في تحديد الوعاء بين الأموال المختلفة، فبالنسبة لأموال التجارة مثلاً فإن تحديد الوعاء ينصرف إلى رأس المال المتداول (عروض ونفود) إلى جانب الربح بينما ينصرف تحديد الوعاء في زكاة الزروع والثمار إلى الثمار فقط دون الأرض وأدوات

الإنتاج..... ويمكن رد هذا التفاوت في تحديد الوعاء إلى معيار موحد يتمثل في توفر شرط النمو الحقيقي أو التقديرى في الوعاء، كذلك فبالنسبة لأسعار الزكاة فكما ذكرنا فإنها تتفاوت بحسب التكلفة وجهد العمل المبذول فيها وهو تفاوت مبرر بالأسباب التى سبق لنا الإشارة إليها. وفى الزكاة نجد أيضاً تنوعاً في أساليب التقدير والجباية لتحقيق الضبط والملاءمة. ونذكر من ذلك اشتراط الحول في أنواع من الزكاة كزكاة النقود والتجارة والحيوان باعتبار أن هذه الأموال تحتاج إلى فترة زمنية ليتحقق فيها النماء بينما تؤخذ زكاة الزروع والثمار عند تمام الحصاد والتصفية باعتبار تحقق النمو الفعلى في هذا التوقيت، وهذا فضلاً عن جواز خرس بعض الثمار لما أوردناه من قبل من أسباب وأخيراً فإنه يندرج ضمن تنوع الجباية كون أموال تؤخذ الزكاة منها عيناً وأخرى تؤخذ نقداً، ومثال ذلك أن زكاة الحيوان من حيث الأصل تؤخذ بوحدات عينية من الحيوان مثلما تؤخذ زكاة الزروع والثمار من حيث الأصل أيضاً بمقادير مكيلة (أو موزنة) من الحبوب والثمار بينما تؤخذ زكاة النقود بالقيمة.

٤- وأما بالنسبة لما يعزى للضرائب النوعية من مثالب فمن ناحية نجد في الزكاة أن منع الثنى في الصدقة مبدأ مالي إسلامي مقعد شرعاً كما سبق وبيننا عند دراسة عبء الزكاة، وكان هذا المبدأ مطبقاً فعلاً في صدر الإسلام في الاستقطاعات العامة عموماً. وأما بالنسبة لعينية الضرائب النوعية فإن الزكاة لا تعتبر ضريبة عينية من حيث كونها تأخذ بالاعتبار الظروف الشخصية للمكلف. ويتمثل ذلك فيما يتمثل في اشتراط النصاب لوجوب الزكاة وفي خصم مقابل الحاجات

الأصلية للمكلف ومن يعول كما هي في الواقع وفي الحدود المشروعة إسلامياً.

٥- أن التجنب والتهرب من الزكاة يفترض أنهما ينحصران في نطاق ضيق جداً لما ذكرناه مسبقاً من أسباب، ولا شك أن ذلك يمكن أن يسد ثغرة جوهرية من ثغرات عدم المساواة. ففي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٧م لقياس الثغرة الضريبية التي تتمثل فيما ينبغي دفعه ولم يدفع تبين أنه في إطار ضريبة الدخل على الأشخاص والمؤسسات أن هذه الثغرة تقدر بحوالى ٨٤,٩ بليون دولار أو حوالى ١٥٪ من الاستحقاق الضريبي الفعلي، ورغم أن هذه الدراسة ليست سوى تقريبات للواقع إلا أنها أظهرت ثغرة جوهرية. والأهم من ذلك فيما نحن بصدد أن دراسة مكونات هذه الثغرة أظهرت أن الأجور والمرتبّات - مثلاً - ورغم ضخامتها تساهم فقط بنسبة ١,٧٪ بينما يساهم الدخل من التوظيف الشخصي بنسبة ٢٨,٧٪ من الثغرة الضريبية بما يعنيه ذلك من تفاوت فرصة وواقع التهرب والتجنب الضريبي بين فروع الدخل المختلفة. (Slemord & Bakija, op. cit., pp. ١٥٠ - ١٤٦).

٦- أنه لا يجوز نقل عبء الزكاة، ويمكن أن يقترح ذلك ميزة للزكاة فيما يتعلق بعدالة توزيع الأعباء الضريبية لأن إمكانية ودرجة نقل عبء الضرائب يمكن أن تتفاوت بين المكلفين نتيجة لتفاوت عوامل عديدة من أهمها في مجال الإنتاج الوضع التنافسي للمنتج ومرونة الطلب والعرض من السلعة، فيمكن والحال كذلك أن يتفاوت العبء الضريبي المستقر على المكلف. ولا ينتقص ذلك من عدالة توزيع الأعباء فقط وإنما يشكل أيضاً مصدراً لسوء عدالة توزيع الدخل إذا

ما تم نقل عبء الضريبة كلياً أو جزئياً إلى المتعاملين ومن بينهم فقراء ومساكين.

٢/١/٨ المساواة الرأسية : هل تعامل الزكاة غير المتساوين بعدالة؟

ونحاول تقديم إجابة على هذا التساؤل من خلال الملاحظات التالية:

١- يدافع البعض عن الضرائب التصاعدية باعتبار أنها تحقق المساواة الرأسية بين المكلفين، ويرتكز هذا المنطق على مبدأ المقدرة على الدفع وهو مبدأ يعتمد على أن المنفعة الحدية لدخل الفقير أكبر من المنفعة الحدية لدخل الغنى ومن ثم فإن تضحية الفقير بوحدة نقدية واحدة يفوق كثيراً تضحية الغنى بوحدة نقدية مماثلة (Slemord & bakija, op. cit., p. ٥٥).

٢- كما سبق ورجحنا فإن الزكاة من حيث التنظيم الفني تعتبر عموماً ضريبة نسبية فهل نسبية الزكاة تتسبب بالضرورة في الإضرار بالعدالة الرأسية نتيجة لعدم تفاوت أسعارها مع تفاوت المقدرة على الدفع؟ الواقع أنه حتى إذا سلمنا بأن تضحية الفقير بوحدة نقدية تفوق تضحية الغنى بوحدة نقدية مساوية فإنه من الصعب تحديد أو قياس مدى الفرق بين تضحية الغنى وتضحية الفقير أو قيمة هذا الفرق، كما أنه في ظل الضريبة النسبية فإن الغنى يدفع مقداراً أكبر من الضريبة مما يدفعه الفقير. وفي السنوات الحديثة فإن أغلب الاقتصاديين تخلوا عن البحث عن مرشد عملي من المبادئ الأولية للضريبة العادلة ويركزون بدلاً من ذلك على تكلفة المستويات المختلفة من تصاعدية الضريبة المترتبة على التأثيرات المثبطة لهذا التصاعد على النشاط الاقتصادي (ibid, p. ٥٥).

٣- أنه في الزكاة وعلى خلاف الضرائب فإن جميع المكلفين متساوون في كونهم أغنياء والتفاوت بينهم إنما هو في درجة الغنى لا في أصله لأن الزكاة تؤخذ من الأغنياء وأما الفقراء والمساكين فهم معفون أصلاً من الزكاة بل أنهم مصرفان صريحان من مصارفها، كذلك فإن جميع المكلفين بالزكاة متساوون أيضاً في أن وعاء الزكاة هو العفو من أموالهم النامية فعلاً أو تقديراً بعد استئزال حوائجهم الأصلية هم ومن يعولون وإنما التفاوت هو في حجم هذا العفو من الأموال التي تجب فيها الزكاة. كما أن أخذ نفس النسبة من مقدار العفو (كبير أو صغير) يتضمن تصاعداً في المقدار المأخوذ كلما كبر حجم هذا العفو من الأموال. وإذاً فهناك تصاعد بالمقدار وإن لم تختلف النسبة وقد يمكن القول أن هذه النسبية إلى جانب أنها تتضمن تفاوتاً في مقدار الزكاة بحسب درجة غنى المكلف فإنها أيضاً قد تكون مطلباً لتحقيق الكفاءة، ومن ثم فإن هذه النسبية بملاساتها المحيطة بها في الزكاة توازن بين ما يسمى بالكفاءة البحتة والعدالة وكلاهما مطلب من مطالب الكفاءة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي.

٢/٨ فيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل والثروات

يمكن أن نرصد للزكاة جانباً من أهم مستتبعاتها على عدالة توزيع الدخل والثروات وذلك من خلال استعراض لبعض خصائصها ذات الصلة:

١/٢/٨ الزكاة نفقة مخصصة

من المعلوم أن مصارف الزكاة محددة بثمانية مصارف هي: الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب، والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل. وتخصيص الزكاة لهذه المصارف لا تتعدها لا تقوم الألية

عليه من القرآن الكريم فقط ومن السنة النبوية الشريفة بل والمقتضى اللغوى أيضاً، فكلمة "إنما الواردة في آية مصارف الزكاة (الآية ٦٠ من سور التوبة) مركبة من "إن" و "ما" وكلمة إن للإثبات وكلمة "ما" للنفي فعند اجتماعها وجب بقاؤهما على هذا المفهوم فوجود "إن" تفيد ثبوت المذكور وعدم ما يغيره" (العانى ، ١٩٩٩ ، من ص١٢٨ ، إلى ص١٣٤). ولكن ألا يمكن في التطبيق تجاوز هذا التحديد بتحميل المصارف ما لا يندرج ضمنها حقيقة؟ الحقيقة أن ذلك أمر ممكن على الأقل في إطار تعميم بعض الفقهاء لمصرف في سبيل الله ليشمل سائر أوجه الخير (المرجع السابق، من ص٣٦٤ إلى ص٣٦٧) ورغم توفر هذه الإمكانية إلا أننا نرى أنها إمكانية محدودة سيما وأن رأى الجمهور من الفقهاء أن مصرف في سبيل الله في الزكاة ينصرف إلى المعنى الضيق له وهو الجهاد (المرجع السابق، من ص٣٣٦ إلى ص٣٤٣). وإلى جانب ذلك فإن ثمة ضابطاً عاماً لكل هذه المصارف من حيث الجهة والمقدار. فأما من حيث الجهة فإن الزكاة عموماً ترد على الفقراء، وأنه ليس فيها حظ لغنى ولا لذى مرة سوى، ولا تحل لغنى إلا بضوابط حددها رسول الله ﷺ فمن عطاء بن يسار "أن رسول الله ﷺ قال لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة لغاز في سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغنى (موطأ مالك، الزكاة، أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها، ٥٣٥). وبين أن هذه الفئات المستثناة لا تمثل دفعا للزكاة إلى غير مصارفها الثمانية: فالأول داخل في مصرف في سبيل الله والثانى داخل في مصرف "العاملين عليها" والثالث داخل في مصرف "الغارمين" وأما بالنسبة للرابع والخامس فإن وصول الزكاة إلى الغنى يكون نتيجة تصرفات من قبل متلقين للزكاة بعد دفعها إليهم وتملكهم لها وذلك مقابل عوض أو بدون. هذا من حيث جهة الزكاة وأما من حيث مقدارها المستحق لأصحاب المصارف فإن

لها ضابطاً عاماً يتمثل في تحقيق الكفاية وسد الحاجة بيّنه إجمالاً حديث رسول الله ﷺ فيما رواه قبيصة بن مخارق قال "تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها فقال أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك ثم قال رسول الله ﷺ يا قبيصة إن الصدقة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو سداداً من عيش، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل أصابته فاقة حتى يشهد ثلاثة من نوى الحجا من قومه قد أصابت فلاناً فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو سداداً من عيش فما سوى هذه المسألة يا قبيصة سحت يأكلها صاحبها سحتاً" (سنن النسائي، الزكاة، الصدق لمن تحمل بحمالة، ٢٥٣٣). كذلك فإن لكل مصرف من مصارف الزكاة ضوابط هي عموماً تفصيل متضمن في هذا الضابط العام. فلو أخذنا على سبيل المثال مصرف الفقراء والمساكين فإن اختلاف الفقهاء في تعريفهم لهم لا يقدح في انطباق الضابط العام المذكور لأنهم يلتقون بطريقة أو بأخرى على كونهم من فاقدى أو نقاصى الكفاية (راجع تفسير القرطبي ، ج ٨ ، من ص ١٦٨ إلى ص ١٧٤).

ورغم أن الفقراء والمساكين ليسوا سوى مصرفين صريحين من بين مصارف ثمانية للزكاة إلى أنهم يوجدون أيضاً ضمن مصارف أخرى. كما أن ما يصل من الزكاة إلى أغنياء أو إلى غير مسلمين وربما خارج بلد الزكاة من خلال هذه المصارف أخرى كالغارمين وفي سبيل الله فإنه يعتبر ذا صلة وثيقة بتحقيق كفاية الفقراء والمساكين. فإقالة غارمين بسداد ديونهم إلى من يرجح كونهم أغنياء يعتبر من هذه الجهة سداد لدين مستحق ولكنه يعتبر من جهة الغارمين حفاظاً على كفايتهم ومقدرتهم على تحقيق كفايتهم بأنفسهم. كذلك فإن نفقات الدفاع عن الدولة ضمن مصرف في سبيل الله يؤمن استمرار

تطبيق المنهج الإسلامي ويفعله ومن ضمن هذا المنهج المداومة على الإعمار وتطبيق نظام الزكاة نفسه فضلاً عن مؤسسات التوزيع المختلفة الأخرى. وإذا كان الأمر كذلك أي أن الزكاة محددة المصارف وتستهدف تحقيق الكفاية للفقراء والمساكين وسد ثغرات تجرد أغنياء من كفايتهم وتهيئة بيئة مواتية للإعمار بما يتيح فرصاً مستمرة ومتنامية لتحقيق الكفاية من خلال تحقيق كفاية الناس بأنفسهم فضلاً عن حصيلة أكبر باستمرار من الزكاة تؤمن تحويلات أكبر للفقراء والمساكين. نقول أن ذلك من شأنه ضبط لإنفاق حصيلة الزكاة في أوجهها المحددة وبحسب درجة الاستحقاق مع تمام مستمر للحصيلة من الزكاة. وقد قدر بعض الباحثين حصيلة الزكاة عام ١٩٩٩/٩٨م بمقدار ٣٣,٦٨ مليار جنيه مصري، فإذا افترضنا تخصيص ربع هذا المبلغ للفقراء والمساكين (بافتراض تساوى أصحاب السهمان في الأنصبة) فإن نصيبهم يكون ٨,٤٢ مليار جنيه مصرياً يخصص لهم دون سواهم بواقع ١٨٠٤,٥٤ ملياراً لكل فرد منهم سنوياً بافتراض أن عدد الفقراء ٤,٦٦٦ مليون نسمة حاصل ضرب نسبة الفقراء في مصر ٧,٦٪ من العدد الإجمالي للسكان ٦١,٤ مليون نسمة طبقاً لتقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن التنمية لعام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ (أبو الفتوح، ٢٠٠٣، ص ١٢٩، ص ١٤٦، ص ١٤٧).

٢/٢/٨ تؤخذ الزكاة من الأغنياء لترد على الفقراء

تؤخذ الزكاة من أغنياء من عفو أموالهم النامية فعلاً أو تقديراً بعد خصم مقابل الحاجات الأصلية للمكلفين، وتعطى عموماً لفقراء ومساكين. وهى بذلك لا تمس كفاية الأغنياء وتسهم في تحقيق كفاية الفقراء والمساكين. والتحويلات من الأغنياء إلى الفقراء المتضمنة في الزكاة تكون بصفة عامة

من أولوية أدنى لدى المكلف من عفو أمواله وتخصيص للوفاء بحاجات ذات أولوية أعلى لدى المستفيد على نحو يمكن معه أن نتوقع أن تكون المحصلة الصافية لهذه التحويلات على المستوى الكلى في صالح رعاية تحقيق الأولويات في الوفاء بالحاجات ومن ثم في صالح الكفاءة بمفهومها في الاقتصاد الإسلامي.

٣/٢/٨ الزكاة من حيث التنظيم الفني ضريبة نسبية

وقد تناولنا هذه الخصيصة من قبل فيما يتعلق بعدالة توزيع عبء الزكاة، والآن نتناولها فيما يتعلق بإسهام الزكاة في الحد من تركيز الثروات والدخول (وتحويل قدر أكبر من أموال الاغنياء إلى الفقراء) والذي يزعم أن الضرائب التصاعدية أكثر قدرة وفاعلية في تحقيقه. وينصرف تناولنا لهذه المسألة إلى عرض لبعض الملاحظات ذات العلاقة.

أ- أن هناك مقدرة محدودة للضرائب التصاعدية على تحقيق قدر أكبر من الحصيلة فيقترح منحنى لافر (Laffer curve) أن تزايد أسعار الضرائب بعد نقطة معينة يترتب عليه انخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة لانكماش الوعاء الذي تغترف منه الضريبة لما تسببه هذه الأسعار الضريبية من آثار ضارة على الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد. حيث تخفض الضريبة التصاعدية من حوافز الناس على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من أجل تحسين أوضاعهم من عمل وتعليم وتدريب أكثر وإنتاج سلع وخدمات جديدة، وكلما تزايدت درجة تصاعدية الضريبة كلما أضررت هذه الحوافز على النشاط والعمل. (Slemord op.cite., p.٨٦).

ب- أن الزكاة ذات قاعدة واسعة تشمل العفو من جميع الأموال النامية فعلاً وحكماً. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الزكاة ضريبة نسبية وذات أسعار معتدلة أصلاً، ولذلك فإنه حتى بافتراض كونها تكلفة على الدخل

- لا يتوقع أن يكون لها آثار سلبية جوهرية على النشاط الاقتصادي مثل الضرائب التصاعدية سيما مع تزايد درجة التصاعد. وبناءً على هاتين الناحيتين يتوقع أن تكون الزكاة ذات حصيللة غزيرة. ويضاف إلى ذلك أن التهرب والتجنب يتوقع في الزكاة أن يكونا في نطاق ضيق للأسباب التي سبق لنا ذكرها عند تناول عبء الزكاة ، ويقترح ذلك أن تضيق الثغرة بين ما ينبغي أن يدفع وما يدفع فعلاً من الزكاة، والتي قدرت في الدراسة الأمريكية المشار إليها سابقاً بحوالي ١٥٪ من الاستحقاق الضريبي الفعلي.

ج- أن الفقراء والمساكين إذا لم تقم بهم الزكاة، وما يخصهم من الغنائم والفئ على قول الشافعية، وما اختصا به من بين مال الضوائع على قول الحنفية، فلهم من مال المصالح فإن لم يوجد فيجوز التوظيف (سلطان ، ١٩٨٨ ، من ص ٣٨٠ إلى ص ٣٨٤).

د- أن التصاعدية قد تكون من أجل تقليل التفاوت بين الأغنياء والفقراء وهذه مشكلة يفترض أصلاً ألا توجد في النظام الإسلامي لأن الإسلام لديه من التشريعات التي تحول أصلاً دون أن يكون المال دولة بين الأغنياء، ومن ذلك تحريم الربا وتشريع الزكاة وتحريم وسائل الكسب غير المشروع كالرشو والغش وبيع الغرر والاحتكار، وتشريع الميراث. كما أنه إذا كانت هناك مشكلة تركيز للثروات تواجه الدولة الإسلامية عند نشأتها أو عندما تخف الروح الإسلامية وتذهب معالمها فإن السبيل ليس الضرائب التصاعدية ولكنه تطبيق منهج "من أين لك هذا؟ على الثراء غير المشروع ورد المظالم إلى أصحابها (المرجع السابق، من ص ٤٥٢ إلى ص ٤٥٨).

٨/٢/٤ التملك في الزكاة

أن التملك في الزكاة من شروط صحة أدائها وإن اختلف الفقهاء في إذا ما كانت كل المصارف الثمانية لابد فيها من تملك الزكاة أم بعض هذه الأصناف فقط (العانى ، مرجع سبق ذكره، من ص ٤٥٣ - ص ٤٥٥). والتملك يتضمن من ناحية المقدّر على التصرف في محل الملك ومن ثم فإنه يتيح لمتلقى الزكاة إمكانية اتخاذ القرارات الاقتصادية سواء في المجال الاستثماري على نحو يعظم أرباحه، أو في المجال الاستهلاكي على نحو يتواءم مع تفضيلاته ويعظم إشباعه. ومن ناحية أخرى فإن التملك للزكاة يوسع من دائرة الملكية ويسهم في الحد من تركّز الثروات والدخول. ويعزز من هذا الاتجاه ما يراه بعض الفقهاء من جواز استثمار أموال الزكاة في إنشاء مشاريع تملك للمستحقين وتدر أرباحاً لهم (المرجع السابق، ص ٥٤١).

٨/٢/٥ عدم جواز نقل عبء الزكاة

كما سبق وذكرنا فإن نقل عبء الضريبة قد تكون له آثار توزيعية سلبية إذا ما تم نقل جانب من هذا العبء إلى فقراء ومساكين أو إلى الأقل غنى بصفة عامة، ويمكن أن يقترح ذلك ميزة للزكاة في هذا الصدد تتمثل في أن المكلف بالزكاة هو من يتحمل عبوها.

٨/٣ خاتمة

هكذا فإن تطبيق الزكاة في النظام (أ) يمكن أن يحقق مساواة أفقية ورأسية حقيقية تحقق عدالة توزيع أعباء الزكاة بين المكلفين، كما يمكن أن يسهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروات ورعاية الأولويات في الوفاء بالحاجات، وعلى نحو يعظم من الوفاء بهذه الحاجات على المستوى الكلي والجزئي.

ومن الناحية الفنية فإنه من الممكن في النظام (ب) تصميم ضريبة على غرار الزكاة تخصص حصيلاتها لمصارف مماثلة وبضوابط مماثلة. غير أنه يتبقى هناك رغم ذلك مزايا لصالح النظام (أ) لا يمكن أن تتحقق في مثل هذه الضريبة، وهي مزايا تترتب على التطبيق الإلزامي للزكاة وعلى كونها ركنا من أركان الإسلام وجزءاً من عقيدة المكلفين بها وهم المسلمون، ومن أهم هذه المزايا:

١- ثبات وديمومة نظام الزكاة وعدم خضوعه للتطورات والصراعات والضغوط.

٢- وجود نصوص ومقاصد شرعية ثابتة يرجع إليها حال الاختلاف في الاجتهاد.

٣- وجود عائد أخروي لدى المكلفين والقائمين على إدارة الزكاة له مستتبعاته الإيجابية على دقة وفاعلية تطبيق نظام الزكاة.

٤- انحسار التجنب والتهرب من الزكاة في نطاق ضيق.

٥- عدم جواز نقل عبء الزكاة.

٩/ نتائج البحث

١- أنه يمكن الوقوف على أهم مستتبعات منظومة الاستقطاعات العامة في النظام (أ) الذي يأخذ بالتطبيق الإلزامي لنظام الزكاة وذلك من خلال الوقوف على أهم مستتبعات الزكاة باعتبارها المكون الثابت الرئيسي في هيكل منظومة الاستقطاعات المالية العامة في النظام (أ) وباعتبار أن الموارد الاجتهادية يمكن بصفة عامة تصميمها على نحو يحقق الكفاءة.

٢- أن التطبيق الإلزامي لنظام الزكاة في النظام (أ) ذو مستتبعات إيجابية على الكفاءة بمفهومها المفترض في الاقتصاد الإسلامي. وإنه في النظام (ب) الذي يعتمد على الضرائب يمكن من الناحية الفنية تحقيق مستتبعات إيجابية مماثلة من خلال تصميم ضريبة لها نفس خصائص الزكاة وتخصص لذات مصارفها وبنفس الضوابط.

٣- ومع ذلك فإن للزكاة في النظام (أ) مستتبعات إيجابية خاصة به لا يمكن استيفاؤها في النظام (ب) وهي مستتبعات تترتب على كون الزكاة ركناً من أركان الإسلام وجزءاً من عقيدة المكلفين بإيتائها، ومن أهم هذه المستتبعات:

أ- أن الزكاة على خلاف الضريبة لا تعتبر تكلفة على الدخول بل تعتبر انفاقاً تعبدياً للدخل يسهم في تعظيم عائد الالتزام لدى المكلف، ويمكن أن يسهم ذلك في تحقيق حياد الزكاة (كاستقطاع)

بين الخيارات الاقتصادية كما يمكن أن يسهم في تحقيق قدر أكبر من القابلية لدى المكلفين والفاعلية في التطبيق.

ب- أنه لما كانت الزكاة فرضاً واجباً عقدياً على المسلم فمن المفترض أن المسلم في النظام (ب) يخرجها بنفسه بدلاً من أن تجبى منه إلزامياً في النظام (أ)، ومن ثم فإن الاستقطاع قائم في الحالتين. وبافتراض أننا بصدد حصيلة استقطاعات عامة إجمالية معطاة، فإن المقدار من الضرائب التي قد تحتاجه الدولة في النظام (أ) يرجح أن يقل عن مقدار الضرائب التي تحتاجه الدولة في النظام (ب) حتى مع افتراض زيادة الإنفاق العام الاجتماعي في النظام (أ) عنه في النظام (ب) نتيجة انخفاض الانفاق الخاص عليه مع جباية الزكاة إلزامياً. ويقترح ذلك انخفاض العبء الإجمالي للاستقطاعات العامة في النظام (أ) عنه في النظام (ب) بما لذلك من مستتبعات إيجابية مفترضة على الكفاءة.

ج- أنه على خلاف الضريبة لا يجوز نقل عبء الزكاة بل يفترض أن يستقر هذا العبء على دافعيها المكلف بها. ويترك ذلك مستتبعات إيجابية على عدالة توزيع عبء الزكاة مثلما يحول دون حدوث مستتبعات سلبية على عدالة توزيع الدخل والثروات من خلال نقل عبء الزكاة، كلياً أو جزئياً، إلى ذوي دخول أدنى.

د- أنه يفترض أن التجنب والتهرب من الزكاة في النظام (أ) يكون أقل من التجنب والتهرب الضريبي من الضريبة المماثلة في النظام (ب). فبينما يشترك النظامان في إمكانية الأخذ بالأساليب المختلفة للحد من التجنب والتهرب فإن النظام (أ) ينفرد بوجود زواجر عقدية غير موجودة في حالة الضريبة.

هـ- أن الزكاة باعتبارها ركناً من أركان الإسلام وحدد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة جوانبها المختلفة ومصارفها تعتبر نظاماً قديماً ثابتاً ودائماً، وذلك على خلاف النظام الضريبي فبافتراض الإمكانية الفنية لتصميم وفرض ضريبة مماثلة للزكاة في النظام (ب) وتخصيصها لنفس المصارف بنفس ضوابط الزكاة إلا أن غياب الجانب العقدي في هذه الضريبة يجعلها عرضة للتعديل والتغيير متأثرة بالظروف والضغط والمصالح المتعارضة. وهذه الميزة للزكاة يترتب عليها مستتبعات إيجابية تعمل على تحقيق اليقين والبساطة والقابلية الأكبر للتطبيق بما لذلك من مستتبعات على الكفاءة.

١٠/ مراجع ومصادر البحث

أولاً المراجع العربية

- العظیم آبادی، أبو الطیب محمد شمس الحق ، "عون المعبود شرح سنن أبی داود" ، الطبعة الثالثة، المكتبة السلفية، ١٩٧٩م.
- العظیم آبادی "أبو الطیب محمد شمس الحق" ، التعليق المغني على الدارقطني، بذيل كتاب "سنن الدارقطني" للإمام علي بن عمر الدارقطني ، دار المحاسن للطباعة، القاهرة، مصر ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م .
- أبحاث وأعمال مؤتمر الزكاة الأول ، بيت الزكاة ، الكويت ، ٣٠ أبريل إلى ٢ مايو، ١٩٨٤م.
- أبحاث وأعمال الندوة الثامنة لقضايا الزكاة المعاصرة، قطر، ٢٠-٢٣ أبريل ١٩٩٨م .
- أبحاث وأعمال الندوة التاسعة لقضايا الزكاة المعاصرة، عمان، الأردن ، ٢٦ - ٢٩ أبريل سنة ١٩٩٩م.
- أبحاث وأعمال الندوة الثانية عشرة لقضايا الزكاة، برعاية الهيئة الشرعية العالمية للزكاة بالكويت ، القاهرة ، مصر ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م .
- ابن الهمام ، الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، ثم السكندري المعروف بابن الهمام، "فتح القدير على الهداية" شرح بداية المبتدى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٧٠م.

- ابن تيمية، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام ، "مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية"، جمع عبد الرحمن بن محمد قاسم ، مكتبة المعارف ، الرباط، المغرب ، د.ت .
- ابن رشد الحفيد ، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي ، المتوفى عام ٥٩٥هـ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد" ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، مصر ، د.ت .
- ابن سلام، الإمام أبو عبيد القاسم، "الأموال"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٧٥.
- ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد، "المغنى"، والشرح الكبير على متن المقنع"، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤م .
- أبو غدة ، عبد الستار، "الزكاة والضريبة" ، الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة، الهيئة الشرعية العالمية للزكاة ، البحرين، ١٧ - ١٨ شوال، ١٤١٤هـ .
- أبو الفتوح، نجاح عبدالعليم، "أثر استبعاد الفائدة على كفاءة تخصيص الموارد في التحول الرأسمالي والإسلامي" ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، مصر ، ١٩٩٤م .
- أبو الفتوح، نجاح عبدالعليم، "دراسة مقارنة لمدى الكفاءة في النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والإسلامي"، المجلة العلمية لكلية بنات الأزهر، القاهرة ، مصر ، العدد ١٧، يونيه ، ٢٠٠٠م .
- أبو الفتوح، نجاح عبدالعليم، "السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي" ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، مصر ، ١٩٨٥م .

- أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، "مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامي"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، المجلد العاشر، العدد الثاني، المحرم ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- أبو يوسف، القاضي يعقوب بن إبراهيم، "الخراج"، ضمن موسوعة الخراج، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩.
- إدريس، عبد الفتاح محمود، "مصرف سهم في سبيل الله في الصدقة"، ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ١٤ - ١٦ ديسمبر ١٩٩٨ م.
- الكباني، محمد ناصر الدين، "ضعيف الجامع الصغير، وزيادته الفتح الكبير"، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٠ م.
- بركات، عبد الكريم صادق، بالاشتراك مع د. عوف محمد الكفراوي، "الاقتصاد المالي الإسلامي، دراسة مقارنة بالنظم الوضعية"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، ١٩٨٤ م.
- البعلبي، عبد الحميد، "الزكاة والضريبة"، الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة بدولة البحرين، الفترة من ١٧ - ١٨ شوال، ١٤١٤ هـ، تحت رعاية الهيئة الشرعية العالمية للزكاة.
- التهانوني، ظفر أحمد العثماني، ١٣١٠-١٣٩٤ هـ، "إعلاء السنن"، من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان، د.ت.

- الثمالي، عبد الله مصلح مستور، "الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام"، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٥م.
- جادو، محمد أحمد "دراسة مقارنة لحصيلة الضرائب على المستوى القومى مقارنة بحصيلة الزكاة فيما لو طبقت كنظام بديل عن النظام الضريبي القائم في مصر"، ندوة التطبيق المعاصر للزكاة"، الفترة من ١٤ - ١٦ ديسمبر ١٩٩٨م، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- الجزيرى ، عبدالرحمن، "كتاب الفقه على المذاهب للأربعة"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان.
- الجويني، إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله، "الغياث: غياث الأمم في النياث الظلم" ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ.
- حسين، عبدالعزيز بن الحاج حنفى، "سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي"، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر، ١٩٨٣م.
- حلمى، خالد سعد زغلول، "فريضة الزكاة في إطار منظومة الضرائب المعاصرة"، ندوة التطبيق المعاصرة للزكاة، الفترة من ١٤ - ١٦ ديسمبر سنة ١٩٩٨، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
- الخالدى، محمود، "زكاة النقود الورقية المعاصرة"، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ، الأردن ، ١٩٨٥م.

- الداهل، يعقوب عبدالوهاب، "نظام الزكاة والضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية"، دورة تدريبية عن إدارة الزكاة، من ٣٠ يونيو إلى ٣ يولية، سنة ٢٠٠١م. مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مصر.

- دنيا، شوقي أحمد، "الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة"، دورة تدريبية عن إدارة الزكاة ، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ، القاهرة ، مصر ، ٣٠ يونيو إلى ٣ يولية ٢٠٠١م.

- دنيا، شوقي أحمد، "تأملات في بعض الجوانب الفقهية للزكاة"، ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة ، مصر ، ١٤ - ١٦ ديسمبر ١٩٩٨م.

- الدرويش ، أحمد يوسف بن أحمد، "الوظائف الاقتصادية للدولة في الإسلام"، رسالة دكتوراه ،كلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٩هـ .

- الرحيباني، الشيخ مصطفى السيوطي، "مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى" الطبعة الثانية ، العدد (٥٣) ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٤م.

- الرملي ، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي، "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه"، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. ١٩٣٨م.

- السرخسي، شمس الدين ابوبكر محمد بن أبي سهل، "المبسوط" الطبعة الثالثة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.

- سلطان، صلاح الدين عبدالحليم، "سلطة ولى الأمر في فرض وظائف مالية" "الضرائب" دراسة فقهية مقارنة"، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الجزيرة، مصر، ١٩٨٨م.
- الشافعى، الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس، "الأم" مع مختصر المزنى، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- شبير، محمد عثمان: "الزكاة" الضريبة"، الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة بدولة البحرين، تحت رعاية الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، ١٧-١٨ شوال ١٤١٤ هـ.
- الشريف، محمد عبدالغفار، "بحوث فقهية معاصرة"، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- شحاتة، حسين، "محاسبة الزكاة مفهوماً ونظاماً وتطبيقاً"، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر.
- شحاتة، شوقي اسماعيل، "التطبيق المعاصر للزكاة"، مطبعة النبوية، القاهرة، مصر، ١٩٧٧م.
- شلبى، حمدى عبدالمنعم، "مقترحات حول مؤسسة الزكاة في ضوء التنظيم الإدارى المعاصر للدولة"، ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩١م.
- صقر، عطية عبدالحليم، "الإزدواج الضريبى في التشريع المالى الإسلامى والتشريع المالى المعاصر"، توزيع دار الشروق بالقاهرة، مصر، ١٩٨٩م.

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، "جامع البيان عن تأويل آي القرآن - تقريب وتهذيب"، الطبعة الأولى، دار العلم، دمشق، سورية، الدار الشامية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- الطيار، عبدالله بن محمد، "الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة"، مكتبة التوبة، الرياض المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣م.
- العاني، خالد عبد الرزاق، "مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.
- علوان، عبدالله ناصح، "أحكام الزكاة على ضوء المذاهب الأربعة"، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة، ١٩٨٤م.
- علي، أحمد مجذوب أحمد، "ملاح من مسيرة الزكاة في السودان"، ورقة مقدمة لندوة إدار الزكاة للعاملين بإدارات الزكاة بجمهورية مصر العربية، منظمة بواسطة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ٦/٣٠ - ١١/٧/٢٠٠١م.
- علي، علي العجمي، "القواعد العامة لقياس وعاء الزكاة"، ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ١٤ - ١٦ ديسمبر، ١٩٩٨م.
- عمر، محمد عبد الحليم، "تعقيب على بحث الموارد المالية في الإسلام" للدكتور عابدين أحمد سلامة، ضمن "موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية"، الطبعة الثانية، تحرير منذر قحف، صادر عن البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.

- عناية، غازي، "الزكاة والضريبة، دراسة مقارنة"، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- عوض، محمد هاشم، "الهيكل الضريبي المعاصر في ضوء المبادئ الضريبية الإسلامية، ضمن "موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية"، الطبعة الثانية، صادر عن البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.
- فلمبان، محمد هاشم، "محاسبة الزكاة في الشريعة والتطبيق في المملكة العربية السعودية"، الطبعة الثانية، دار خلود للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.
- قاسم، يوسف محمود، "بين الزكاة والضريبة"، ندوة التطبيق المعاصرة للزكاة، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ١٤ - ١٦ ديسمبر، ١٩٩٨م.
- قحف، منذر، "محرر"، "موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية"، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠م.
- القرضاوي، يوسف، "فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة"، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ١٩٨٦م.
- القرطبي، الحافظ أبو عمر بن عبد البر النمري، المتوفى عام ٤٦٣هـ - "الكافي في فقه أهل المدينة المالكي"، الناشر المحقق د. محمد بن محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، ١٩٧٩م.

- أقره داغى، على محيى الدين: "الزكاة والضريبة" الندوة الرابعة لقضايا الزكاة المعاصرة"، بدولة البحرين ، تحت رعاية الهيئة الشرعية العالمية للزكاة ، ١٧ - ١٨ شوال ١٤١٤ هـ.
- الماوردى، الإمام أبو الحسن على بن محمد بن حبيب، "الحاوى الكبير"، دار الفكر، بيروت لبنان، ١٩٩٤م.
- المرغيناني، الإمام برهان الدين أبو الحسن على بن أبى بكر ، "الهداية: شرح بداية المبتدى"، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٩٦٥م.
- مشهور، نعمت عبداللطيف، "الزكاة، الأسس الشرعية والدور الإنمائى والتوزيعى"، سلسلة الرسائل الجامعية، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٨١م.
- المصرى، رفيق يونس، "بحوث في الزكاة"، دار المكتبى، دمشق، سورية، ٢٠٠٠م.
- "ملف مقالات الزكاة بالدوريات العربية"، ملف رقم (١)، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ت .
- منازع، حسين على محمد، "توظيف الزكاة في مشروعات إنتاجية"، ندوة التطبيق المعاصر للزكاة، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ١٤ - ١٦ ديسمبر، ١٩٩٨م.

- "منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط": سلسلة ندوات ومناظرات، رقم (٣)، "الزكاة وانعكاساتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي"، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، ١٩٩٤م.
- "الموسوعة الفقهية"، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، مكتبة آلاء، الصفاة الكويت، ١٩٩٢م.
- النوى، الإمام أبو زكريا محيي الدين بن شرف، "المجموع، شرح المذهب للشيرازي"، حققه وعلق عليه وأكملته من نقصانه محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، المملكة العربية السعودية، د.ت .
- وهبة، محمد السعيد، وعبدالعزیز محمد رشيد مجموع، "دراسة مقارنة في زكاة المال"، مطبوعات تهامة، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٤م.
- يحيى، أحمد إسماعيل، "الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية"، دار المعارف ، القاهرة، مصر، ١٩٨٦م.

ثانياً المراجع الأجنبية

- **Feldman, Allan M.**, "Welfare Economics and Social Choice Theory".
Martinus Nijhoff Publishing, Boston. The Hague. London,
١٩٨٠.
- **Iqbal, Munawar**, "Fiscal Reform in Muslim Countries with Special
Reference to Pakistan", I.D.B., Islamic Research and training
Institute, Jeddah, Saudi Arabia, ١٩٩٣.

- **Okner, Benjain A.**, “Total U.S. Taxes and Thir Effect on the Distribution of Family Income in ١٩٦٦ and ١٩٧٠”, included in The Economics of Taxation”, by Henry J. Aaron & Michael J. Boskin, Editors, the Brookings Institution, Washington D.C., U.S.A, ١٩٨٨.
- **Shoven, John B.**, and **Taubman**, “Saving, Capital Income, and Taxation,” Included in “The Economics of Taxation”, op. cit.
- **Slemord, Joel** and **Bakiga, Jokh**, “Taxing our selves, Acitizens Guide to the Great Depate over Tax Reform”, First MIT Press Paperback Edition, U.S.A, ١٩٩٨.

ملحق الجداول

جدول رقم (١) زكاة الإبل

محل الزكاة	مقدار الزكاة الواجبة
٤-١	لا شيء
٩-٥	فيها شاة
١٤-١٠	فيها شاتان
١٩-١٥	فيها ثلاث شياه
٢٤-٢٠	فيها أربع شياه
٢٥-٢٥	فيها بنت مخاض أو ابن لبون ذكر.
٤٥-٣٦	فيها بنت لبون
٦٠-٤٦	فيها حقة
٧٥-٦١	فيها جذعة
٩٠-٧٦	فيها ابنتا لبون
١٢٩-٩١	فيها حقتان
١٣٩-١٣٠	فيها ابنتا لبون وحقة
١٤٩-١٤٠	فيها حقتان وبنت لبون
١٥٩-١٥٠	فيها ثلاث حقائق
١٦٩-١٦٠	فيها أربع بنات لبون
١٧٩-١٧٠	فيها ثلاث بنات لبون وحقة
١٨٩-١٨٠	فيها حقتان وبنتا لبون
١٩٩-١٩٠	فيها ثلاث حقائق وبنت لبون
٢٠٩-٢٠٠	فيها خمس بنات أو أربع حقائق
٢١٩-٢١٠	فيها أربع بنات لبون وحقة
٢٢٩-٢٢٠	فيها ثلاث بنات لبون وحقتان
٢٣٩-٢٣٠	فيها ثلاث حقائق وبنتا لبون
٢٤٩-٢٤٠	فيها ست بنات لبون أو أربع حقائق وبنت لبون
٢٥٩-٢٥٠	فيها خمس حقائق أو خمس بنات لبون وحقة
٢٦٩-٢٦٠	فيها أربع بنات لبون وحقتان
٢٧٩-٢٧٠	فيها ثلاث حقائق وثلاث بنات لبون
٢٨٩-٢٨٠	فيها سبع بنات لبون أو أربع حقائق وبنتا لبون
٢٩٩-٢٩٠	فيها ست بنات لبون وحقة أو خمس حقائق وبنت لبون
٣٠٩-٣٠٠	فيها ست حقائق أو خمس بنات لبون وحقتان
٣١٩-٣١٠	ثلاث حقائق وأربع بنات لبون
٣٢٩-٣٢٠	فيها أربع حقائق وثلاث بنات لبون أو ثمان بنات لبون

المصدر : (شحاته ، شوقي إسماعيل ، ١٩٧٧ م، ص ١٦٣ ، ص ١٦٤)، والبيانات الخاصة بنصاب : من ٩١-١٢٠ ومن ١٢١-١٢٩ مضافة بمعركة للكاتب إصلاً لمذهب الإمام الشافعي، وهي بالنسبة المنقول من المصدر مدمجة في نصاب ولحد من ٩١-١٢٩ اعتماداً على رواية أبي عبيد ومذهبه

جدول رقم (٢) : زكاة الإبل مقدرة بالقيمة

مقدار الزكاة الواجبة				محل الزكاة
الوقص	السعر الحقيقي	السعر الاسمي	مقدار الزكاة بالدرهم	محل زكاة الإبل بالدرهم
—	صفر	صفر	—	من ٤٠ - ١٦٠
٤	٪١,٣٩	٪٢,٥	٥	٣٦٠ - ٢٠٠
٤	٪١,٧٩	٪٢,٥	١٠	٥٦٠ - ٤٠٠
٤	٪١,٩٧	٪٢,٥	١٥	٧٦٠ - ٦٠٠
٤	٪٢,٠٨	٪٢,٥	٢٠	٩٦٠ - ٨٠٠
١٠	٪٢,٨٥	٪٤	٤٠	١٤٠٠ - ١٤٠٠
٩	٪٢,٧٧	٪٣,٤٧	٥٠	١٨٠٠ - ١٤٤٠
١٤	٪٢,٥	٪٣,٢٦	٦٠	٢٤٠٠ - ١٨٤٠
١٤	٪٢,٣٣	٪٢,٨٧	٧٠	٣٠٠٠ - ٢٤٤٠
١٤	٪٢,٧٧	٪٣,٢٩	١٠٠	٣٦٠٠ - ٣٠٤٠
٣٨	٪٢,٢٣	٪٣,٢٩	١٢٠	٥١٦٠ - ٣٦٤٠
٩	٪٢,٨٧	٪٣,٠٨	١٦٠	٥٥٦٠ - ٥٢٠٠
٩	٪٢,٨٥	٪٣,٠٤	١٧٠	٥٩٦٠ - ٥٦٠٠
٩	٪٢,٨٢	٪٣	١٨٠	٦٣٦٠ - ٦٠٠٠
٩	٪٢,٩٥	٪٣,١٣	٢٠٠	٦٧٦٠ - ٦٤٠٠
٩	٪٢,٩٣	٪٣,٠٩	٢١٠	٧١٦٠ - ٦٨٠٠
٩	٪٢,٩١	٪٣,٠٦	٢٢٠	٧٥٦٠ - ٧٢٠٠
٩	٪٢,٨٨	٪٣,٠٣	٢٣٠	٧٩٦٠ - ٧٦٠٠
٩	٪٢,٨٧	٪٣	٢٤٠	٨٣٦٠ - ٨٠٠٠
٩	٪٢,٩٦	٪٣,٠٩	٢٦٠	٨٧٦٠ - ٨٤٠٠
٩	٪٢,٩٤	٪٣,٠٧	٢٧٠	٩١٦٠ - ٨٨٠٠
٩	٪٢,٩٢	٪٣,٠٤	٢٨٠	٩٥٦٠ - ٩٢٠٠
٩	٪٢,٩١	٪٣,٠٢	٢٩٠	٩٩٦٠ - ٩٦٠٠
٩	٪٢,٩٧	٪٣,٠٧	٣٢٠	من ١٠٤٠٠ - ١٠٧٦٠
٩	٪٢,٩٥	٪٣,٠٦	٣٣٠	١١١٦٠ - ١٠٨٠٠
٩	٪٢,٩٤	٪٣,٠٤	٣٤٠	١١٥٦٠ - ١١٢٠٠
٩	٪٢,٩٢	٪٣,٠٢	٣٥٠	١١٩٦٠ - ١١٦٠
٩	٪٢,٩١	٪٣	٣٦٠	١٢٣٦٠ - ١٢٠٠٠
٩	٪٢,٨	٪٣,٠٦	٣٨٠	١٢٧٦٠ - ١٢٤٠٠
٩	٢,٩٦	٪٣,٠٥	٣٩٠	١٣١٦٠ - ١٢٨٠٠

المصدر: (شحاتة ، شوقي إسماعيل، ١٩٧٧ ، ص١٧٠ ، ص١٧١). وخانة الوقص مضافة بمعرفة المكتب.

جدول رقم (٣)
السعر الحقيقي لزكاة الإبل محسوب على أساس الوسط الحسابي
لمجموع بداية الوقص ونهايته

الأوقاص	طبيعة السعر نسبي تصاعدي تنازلي	مقادر الزكاة			محل زكاة الإبل بالدرهم	
		السعر الحقيقي	السعر الإسمي	مقدار الزكاة بالدرهم	الوسط الحسابي	محل الزكاة
-		صفر	صفر	-	١٠٠	من ٤٠ - ١٦٠
٤		١,٧٩	٢,٥	٥	٢٨٠	٢٠٠ - ٣٦٠
٤	√	٢,٨١	٢,٥	١٠	٤٨٠	٤٠٠ - ٥٦٠
٤	√	٢,٢٠	٢,٥	١٥	٦٨٠	٦٠٠ - ٧٦٠
٤	√	٢,٢٧	٢,٥	٢٠	٨٨٠	٨٠٠ - ٩٦٠
١٠	√	٣,٣٣	٤,٠٠	٤٠	١٢٠٠	١٠٠٠ - ١٤٠٠
٩	√	٣,٠٩	٣,٤٧	٥٠	١٦٢٠	١٤٤٠ - ١٨٠٠
١٤	√	٢,٨٣	٣,٢٦	٦٠	٢١٢٠	١٨٤٠ - ٢٤٠٠
١٤	√	٢,٥٢	٢,٨٧	٧٠	٢٧٢٠	٢٤٤٠ - ٣٠٠٠
١٤	√	٣,٠١	٣,٢٩	١٠٠	٣٣٢٠	٣٠٤٠ - ٣٦٠٠
١٤	√	٢,٧٢	٣,٢٩	١٢٠	٤٤٢٠	٣٦٤٠ - ٥١٦٠
٣٨	√	٢,٩٧	٣,٠٨	١٦٠	٥٣٨٠	٥٢٠٠ - ٥٥٦٠
٩	√	٢,٩٤	٣,٠٤	١٧٠	٥٧٨٠	٥٦٠٠ - ٥٩٦٠
٩	√	٢,٩١	٣,٠٠	١٨٠	٦١٨٠	٦٠٠٠ - ٦٣٦٠
٩	√	٣,٠٣	٣,١٣	٢٠٠	٦٥٨٠	٦٤٠٠ - ٦٧٦٠
٩	√	٣,٠٠	٣,٠٩	٢١٠	٦٩٨٠	٦٨٠٠ - ٧١٦٠
٩	√	٢,٩٩	٣,٠٦	٢٢٠	٧٣٨٠	٧٢٠٠ - ٧٥٦٠
٩	√	٢,٩٦	٣,٠٣	٢٣٠	٧٧٨٠	٧٦٠٠ - ٧٩٦٠
٩	√	٢,٩٣	٣,٠٠	٢٤٠	٨١٨٠	٨٠٠٠ - ٨٣٦٠
٩	√	٣,٠٣	٣,٠٩	٢٦٠	٨٥٨٠	٨٤٠٠ - ٨٧٦٠
٩	√	٣,٠١	٣,٠٧	٢٧٠	٨٩٨٠	٨٨٠٠ - ٩١٦٠
٩	√	٢,٩٩	٣,٠٤	٢٨٠	٩٣٨٠	٩٢٠٠ - ٩٩٦٠
٩	√	٢,٩٧	٣,٠٢	٢٩٠	٩٧٨٠	٩٦٠٠ - ٩٩٦٠
٩	√	٣,٠٢	٣,٠٧	٣٢٠	١٠٥٨٠	١٠٤٠٠ - ١٠٧٦٠
٩	√	٣,٠١	٣,٠٦	٣٣٠	١٠٩٨٠	١٠٨٠٠ - ١١١٦٠
٩	√	٢,٩٩	٢,٠٤	٣٤٠	١١٣٨٠	١١٢٠٠ - ١١٥٦٠
٩	√	٢,٩٧	٣,٠٢	٣٥٠	١١٧٨٠	١١٦٠٠ - ١١٩٦٠
٩	√	٢,٩٦	٣,٠٠	٣٦٠	١٢١٨٠	١٢٠٠٠ - ١٢٣٦٠
٩	√	٣,٠٢	٣,٠٦	٣٨٠	١٢٥٨٠	١٢٤٠٠ - ١٢٧٦٠
٩	√	٣,٠٠	٣,٠٥	٣٩٠	١٢٩٨٠	١٢٨٠٠ - ١٣١٦٠

المصدر : (محسوب بمعرفة الكاتب).

جدول رقم (٤)

زكاة البقر

النصاب من البقر	المقدار الواجب فيه
٣٩-٣٠	تبيع أو تبيعة
٥٩-٤٠	مسن أو مسنة
٦٩-٦٠	تبيعان أو تبيعتان
٧٩-٧٠	مسنة وتبيع
٨٩-٨٠	مستتان

المصدر: (علوان، عبد الله ناصح، ١٩٨٤م، ص ٢٧)، بتصرف.

جدول رقم (٥)

زكاة الغنم

السعر الحقيقي	السعر الاسمي	مقدار الزكاة بالشاة	محل الزكاة بالشاة	
صفر	صفر	—	من ١ - ٣٩	
٠,٨ %	٢,٥ %	١ شاة	٤٠ - ١٢٠	٨٠
٠,١ %	١,٦٥ %	٢ شاة	١٢١ - ٢٠٠	٧٩
٠,٧٥ %	١,٤٩ %	٣ شاة	٢٠١ - ٣٩٩	١٩٨
٠,٨ %	١ %	٤ شاة	٤٠٠ - ٤٩٩	٩٩
٠,٨ %	١ %	٥ شاة	٥٠٠ - ٥٩٩	٩٩
٠,٨ %	١ %	٦ شاة	٦٠٠ - ٦٩٩	٩٩
			وهكذا	

المصدر: (شحاتة، شوقي إسماعيل، ١٩٧٧م، ص ١٧٤)

رسالة الجامعة:

❖ خدمة المجتمع عبر تميز ثقافي علمي وبحثي رائد

رؤية الجامعة:

❖ منارة في المعرفة:

قيم إسلامية ... تقاليد جامعية عريقة

❖ تكامل في التكوين:

إتقان مهني ... تميز مهاري

❖ ريادة في التنمية:

تنوع وتواصل علمي وبحثي لخدمة المجتمع